عليه السلام يا ابت اصلى امهلنى من الله حتى اودع اصحابى قال الرسول يا بنى اذهب
فودع اصحابك ثم خرج ابراهيم واتى الى اصحابه ودعا جميع اصحابه ثم قال ابراهيم يا اصحابى
انا افراد الزمان وانتم تسعون وستذكرون شبابى تحت الارض ثم قراد الذين اذا
اصابتهم مصيبة قالوا انا لله وانا اليه راجعون ثم دخل البيت وقال يا ابت قد طلع راسى قويا
ووضع راسه على ركبته ادم وغمض عينيه ثم اشار ادم الى ملك الموت وقال الفداء لاجل امتى
ثم جاء ملك الموت الى ابراهيم وابراهيم عانقا اياه وقال ادم يا بنى اخفت قال ابراهيم لا والله
ولكن اشم رايحتك فبكى ادم مع ابنه فبكى السماء والارض معهما وقال النبى ادم قال الله تعالى
يا اشباهها المطيعة الا له وقال ابراهيم يا ابت محمد ويا امتى عائشة الوداع الوداع فمات فوق
الى رحمة الله تعالى فبكى مع رسول الله ادم من ماء ابنه ويبست كبده ودفنه وجاء
جبرائيل ادم وقد لبس الاسود وقال ادم لم لبست هذا قال لبست ملائكة السماء كلها هكذا
ثم قال قال الله تعالى هل ترى ابراهيم المصطفى ميتا ثم قال عليه السلام لكن الدنيا مفوة امتى

ع

كثرة البشرة ابو بكر وعثمان
وعلى وطلحة وزبير وعبد الرحمن بن عوف
وابن جبيرة بن جراح وسفيان بن
زبير وسفيان بن ابى وقاص
وجاء ذكته واغلبته فى الماء قبل ان تخرج
بخمس ايام والرجاء جاء الفداء
رجل عليه صلوات نعوذ بالله من الشيطان الرجيم
بدن النبى عم قال الا تسئل النبى عم
نافلة حتى اذكر الوفاة جاء الفداء

ا ٤

مسائل للسكاكي في ايضاح
للطهارة ١
صلاة ١٢
صوم ٣
حج ٤
نكاح ١
طلاق ٥
زكاة ١
جهاد ٢٧

١٨١٨

MİLLET GENEL KÜTÜPHANESİ
KISIM : V. Carullah Ef.
ESKİ KAYIT : 1818
YENİ KAYIT No.
TASNİF No.

١٨١٨

بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي الا بالله

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآله وصحبه اجمعين
وبه نستعين قال الاستاد العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب
يوسف بن ابي بكر بن محمد بن علي السكاكي تغمده الله تعالى برحمته الواسعة وفضله العظيم
القسم الثالث من الكتاب في علم المعاني والبيان وقد رتب كتابه على ثلثة اقسام
القسم الاول في علم الصرف والقسم الثاني في علم النحو والقسم الثالث في علمي المعاني
والبيان اي في علمين الذين احدهما المعاني وثانيهما البيان على ان الاضافة بيانية في
قوله علمي المعاني والبيان بيانيه كما في شجرة الاراك وان لقب العلمين هو المعاني
والبيان وقوله من الكتاب اما صفة مؤكدة للمبتداء لان كونه من الكتاب قد فهم
من التعريف اللامي في القسم الثالث لانه للعهد فيكون الصفة لمجرد التاكيد الا انه
انما يكون صفة له اذا قدر عامله اسما معرفا باللام اي الكائن من الكتاب الان المشهور
تقديره فعلا او اسما منكرا لان الظرف لا دلالة له على تعريف متعلقه فتقدير معرفة
تقدير امر لا دليل عليه وكذا يلزم منه حذف الموصول مع بعض صلته ولا يجوز ذلك
في سعة الكلام عند اكثر النحاة ويجوز كونه حالا مؤكدة من المبتداء عند من يجوز انتصاب
الحال منه ومن لم يجوز شيئا منهما يجعله صلة لاحد الضمير المستتر في الظرف الواقع خبرا
اعني قوله في علمي المعاني والبيان وما يتوهم من ان هذا التركيب يستلزم كون الشيء
ظرفا لنفسه بناء على ان العلمين المذكورين عين القسم الثالث وقد جعلا ظرفا له
فساقط لان معنى الكلام هذه العبارات والالفاظ المخصوصة في بيان المعلومات

الملقبة

وعلم يمكن استحضارها متى شاء
اثنائية في الحصول لا دراكها
بعد ان كان كذا وهاتا بها
حصول ذلك الملكة

الملقبة بالمعاني والبيان وليس فيه ظرفية الشيء لنفسه وتوضيح المقام ان اسماء
العلوم المدونة كالنحو والصرف والمعاني وغيرها قد يطلق على معلومات مخصوصة
كما اشتهر من ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم وقد يطلق على الادراكات المتعلقة بها
فكل علم بالمعنى الاول عبارة عن معان مخصوصة تصديقية وتصورية فيكون تلك
المعاني وادراكها على بصيرة قد يتوقف على ادراك معان اخر تصورية وتصديقية
فيكون تلك المعاني الاخر مقدمة للمعاني الاولى فاذا اريد ان يعبر بالالفاظ عن المعاني
الاولى والثانية تعليما وتفهيما وجب تقديم الالفاظ الدالة على المعاني الثانية الموقوف
عليها على الالفاظ الدالة على المعاني الاولى المقصودة ليفهم الموقوف عليها اولا ويشرع
في ادراك المقاصد ثانيا وكذا اذا اريد الدلالة عليها بالنقوش الدالة على المعاني
بتوسط العبارات اعني الكتابة كان تقديم ما يازاء الموقوف عليها واجبا فكما ان
تلك المعاني المخصوصة ينقسم الى المعاني المقصودة والى ما يتوقف عليه تلك المقاصد تنقسم
ايضا الى الابواب والفصول والاقسام وغيرها ويعبر عن كل واحد من اقسام
تلك المعاني المخصوصة عند التفهيم والتعليم بالالفاظ الدالة عليها ويدل على تلك
الالفاظ التي يعبر بها عن المعاني المذكورة بالنقوش الدالة عليها اذا عرفت هذا
فنقول الكتاب للمؤلف كالمفتاح مثلا وما يذكر فيه من المقدمة والاقسام اما ان
يكون عبارة عن الالفاظ المعينة الدالة على تلك المعاني المخصوصة وهو الظاهر واما
عن النقوش الدالة عليها بتوسط تلك الالفاظ وايا ما كان فلا اشكال في قول
المصنف القسم الثالث من الكتاب في علمي المعاني والبيان اذ معناه ح ان هذه
الالفاظ او النقوش في بيان تلك المعاني المخصوصة بان يراد بلفظ العلمين المعاني
المخصوصة التي هي المسائل او يقدر المضاف اي في معلومات علمي المعاني والبيان
لان تلك الالفاظ المخصوصة انما هي في بيان المعلومات المذكورة لا في بيان الادراكات
المتعلقة بها الا ان هذه الظرفية مجازية كما في قولهم النحاة في الصدق اي في
ملابسة الصدق فان النحاة لما كانت منوطة بملابسة الصدق صارت ملابسة

الصدق كانها محيطة بالنجاة وكذا قولك الآية الفلانية فى تحريم الخمر اى فى بيان
حرمة الخمر فان الآية النازلة لما نزلت لبيان مدلولها وردت لافادة حرمتها
صار بيان الحرمة كانه ظرف محيط بالآية الكريمة وكذا قولهم القسم الثالث فى علمى
المعانى والبيان فان الالفاظ المخصوصة لما كانت مسوقة لبيان مدلولاتها كان بيانها
كانه ظرف محيط بتلك الالفاظ ولا ينافيه ما اشتهر ايضا من كون الالفاظ اوعية وقوالب
لان تلك المعانى كلوبها مستفادة ومأخوذة منها وفيه مقدمة لبيان حدى العلمين
والغرض فيهما وفصلان لضبط معاقدهما والكلام فيهما جعل القسم الثالث ظرفا
لكل واحد من المقدمة والفصلين بناء على ان كل واحد منها جزء من القسم الثالث
والكل ظرف لجزئه فكانه قيل هذان الجزآن فى هذا الكل واللام الجارة فى الموضعين
متعلقة بمحذوف اى مقدمة مهدت لبيان الحدين وفصلان ذكرا لضبط المعاقد
ولضبط الكلام فيهما اى فى العلمين ومسائلهما والحد عند المصنف عبارة عن المعرف
الجامع المانع كيف ما كان كما صرح به فى قوله الحد عندنا دون جماعة من ذوى التحصيل
عبارة عن تعريف الشئ باجزائه او بلوازمه او بما يتركب منهما تعريفا جامعا ونعنى
بالجامع كونا متناولا لجميع افراده ان كان له افراد وبالمانع كونه آبيا دخول غيره
فيه والغرض هو الفايدة المترتبة على الفعل المطلوبة للفاعل من مباشرة الفعل
الحاملة له على الاقدام عليه وجعلهما مقدمة للعلمين مع ان الشروع فيهما لا يتوقف
على معرفتهما بحديهما وعلى التصديق بفايدتهما المخصوصة وانما يتوقف على تصورهما
بوجه ما والتصديق بان لهما فائدة مترتبة عليهما فى الجملة بناء على ان اصل
الشروع وان امكن بدونهما لكن الشروع فيهما على بصيرة يتوقف على تصورهما بحديهما
فان من تصور مطلوبا بحد الجامع المانع فقد تميز ذلك عنده عن جميع اغياره واحاط
بجميع افراده احاطة اجمالية ويكون على بصيرة فى طلبه ويتوقف ايضا على التصديق
بفايدتها المخصوصة فان التصديق بها يحثه على طلبه بالجد والاجتهاد الذى يليق
بذلك العلم والمعاقد جمع معقد وهو فى اللغة موضع عقد الشئ وربطه اى موضع

اجتماع اجزائه وانضمام بعضها الى بعض لاسيما انضمام جزئه الصورى الى اجزائه
المادية والمراد بمعاقد العلمين موضوعاتهما ومباديهما التصورية والتصديقية
سميتا معاقد لكون موضوع كل علم ومباديه كالمعاقد بالنسبة اليه لابتنائه عليها
وارتباطه بها اشد الارتباط حتى عد تمام اجزاء العلوم وان لم يكونا جزئين حقيقة
لما اشتهر من ان حقيقة كل علم مسائله وانما قلنا ان كل علم مبنى على موضوعه ومباديه
مرتبط بهما اما على موضوعه فلان موضوعات مسائله راجعة اليه بناء على ان موضوع
المسئلة اما نفس موضوع العلم او فرد منه او عرض ذاتى له او فرد من اعراضه
الذاتى والعلم انما يتحقق باجزائه التى هى مسائله والمسائل انما يتحقق بموضوعاتها
التى هى راجعة الى موضوع العلم فتبين ان موضوع كل علم بمنزلة معاقده اى موضع
انعقاده وتحققه باجتماع اجزائه واما على مباديه فلان مبادى العلم ما يبتنى عليه
مسائل العلم سواء كان من قبيل التصورات كتعريف الاشياء المذكور فى مسائله كما
يقال الخبر عبارة عن كذا والطلب عن كذا والاسناد عن كذا والقصر عن كذا ونحو
ذلك او من قبيل التصديقات كالحج المذكورة لاثبات الدعاوى المذكورة فيه فهى ايضا
بمنزلة معاقده لان العلم انما ينعقد باجتماع اجزائه ومسائله وهى انما يتحقق بتحقق
مباديها التصورية والتصديقية فتبين ان مبادى العلم ايضا بمنزلة معاقده فان
انعقاد المركب عبارة عن حصوله بالفعل بانضمام جزئه الصورى الى اجزائه المادية
وموضوع كل واحد من علمى المعانى والبيان هو التركيب الخبرية والطلبية الا انها
موضوع للمعانى من حيث انها تفيد مبانى فايدة لاصل المعنى التى تطابق بها تلك
التراكيب لمقتضى الحال والمقام وموضوع للبيان من حيث كونها مختلفة فى وضوح
الدلالة قوله والكلام فيهما مجرور بالعطف على المضاف اليه اى ولضبط الكلام
فى العلمين ومعنى الكلام ان القسم الثالث مشتمل على مقدمة يورد فيها حد كل واحد
من العلمين وفايدة كل واحد منهما لتوقف الشروع فيهما على بصيرة على تصورهما بوجه
يتميز به عن جميع ما عداها والتصديق بفايدتهما المخصوصة المترتبة عليهما وعلى

فصلها لم يورد فيه ضبط ما يتوقف عليه علم المعانى من موضوعاته ومباديه وضبط
مسائله فى مسائله وعلى فصل آخر يورد فيه ضبط معاقد علم البيان وضبط الكلام
فى مسائله فالمقصود من ذكر الفصلين الاشارة الى المباحث المذكورة فى القسم الثالث
ليحيط بها الشارع فيه احاطة اجمالية ويكون على بصيرة فى طلبه فلذلك قال لضبط
معاقد بما اشارة الى ضبط ما يبتنى عليه مسائلهما الذى هو الموضوعات والمبادى
وارّد فى بقوله والكلام فيهما اشارة الى ضبط انفس مسائلهما اجمالا المقدمة
مبتداء حذف خبره لقرب ما يرد عليه وهو قوله وفيه مقدمة لبيان حدّى العلمين
والعرض فيهما وتقدير الكلام المقدمة فى بيان حديهما والعرض فيهما اعلم ان علم
المعانى هو تتبع خواص تراكيب الكلام فى الافادة وما يتصل بها من الاستحسان
وغير ليحترز بالوقوف عليها عن الخطاء فى تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكر
وكلمة اعلم لافادتها حث المخاطب على ان يلقى سمعه لما يرد بعدها بقلب حاضر وفهم
ثاقب تدلّ على ان للمصنف مزيد اعتناء لتعريف العلمين وبيان فائدتهما للطلبة
المتعلمين منه وتتبع الشئ اتباعه شيئا فشيئا واستقراء جزئياته ليعرف احوالها
فان صيغة التفعل قد تستعمل لبيان صدور الفعل من الفاعل مرة بعد اخرى زمانا
بعد زمان نحو تبضّع الرجل اى خرج بضيعه اى عرّقه قليلا قليلا والتتبع بهذا
المعنى لا يصح تعريف العلم به وحمله عليه فلا بدّ ان يراد به المعرفة الحاصلة بسببه على
طريق اطلاق اسم السبب وارادة المسبّب اعتمادا على وضوح القرينة الدالّة على المراد
فانه يجوز استعمال الالفاظ المجازية فى التعريفات عند وضوح قرينة تعيّن ما هو
المراد منها لا سيما اذا تضمن العدول الى المجاز نكتة لطيفة وهى ههنا التنبيه على
ان تتبع تراكيب البلغاء له مدخل عظيم فى علم المعانى حتى كانه عبارة عن نفس
التتبع والاشعار بصعوبة المطلب لان ما يحصل بالتتبع والاستقراء يحصل بالجدّ
والاجتهاد فيكون صعبا لا محالة والاشارة فى قوله الامر الى ان علم الله تعالى وملائكته
بالخواص المذكورة وكذا معرفة الاعراب الخلص بها بسليقتهم اى بطبيعتهم من غير

تعلّم وتتبع لا يستتبّ علم المعانى والخواص جمع خاصة وهى ما يختص بالشئ بحسب افادة
الى جميع ما عداه كالاسناد اليه الاسم وتستتبّ خاصة مطلقة او بالقياس الى بعض
ما عداه كالحرارة للنار بالقياس الى باقى العناصر مع وجودها فى الشمس وتستتبّ خاصة
اضافية وخواص التراكيب هى الخصوصيات والكيفيات التى تعتبر فى المعانى الاول
اللغوية الاولى ثم يؤتى بالالفاظ على حذوها فان الالفاظ المنطوقة من حيث انها
اصوات مكيفة بكيفيات الحروف لا فضيلة لها وكذا المعانى الثوانى التى هى اغراض
يصاغ لها الكلام ويريد المتكلم اثباتها او نفيها كردّ الانكار ونحوه فانها مطروحة
فى البين يستوى فيها البليغ وغيره بل مناط فضيلة التراكيب وبلاغتها هو ان يتوخى
المعانى اللغوية فى النفس اولا ثم يؤتى بالالفاظ على حذوها فان تلك الكيفيات
المعتبرة فى المعانى على الوجه المذكور هى التى يعتبر عنها بالخواص والمزايا والبلاغة
هذا توضيح ما ذكره المولى المنجّم فى شرح هذا المقام وقال الشريف المدقق المتبادر
من خواص التراكيب ما يختص بها اما بالقياس الى جميع ما عداه وهى الخاصة المطلقة
او بالقياس الى بعض ما عداها وهى الخاصة الاضافية فيندرج فيها الصفات المختصة
بالتراكيب سواء كانت راجعة الى هيئاتها التركيبية او الى مفرداتها لواقعة فيها
لان ما يختص بالتراكيب لا يجب ان يكون مستفادا من الهيئة التركيبية بل قد يستفاد
من المفرد الواقع فى التركيب لا من حيث انه مفرد بل من حيث انه واقع فيه فلما قيدت
بقوله فى الافادة تخصصت بالمعانى التى يفيدها التركيب فان قوله فى الافادة قيد
للخواص اما صفة لها ان قدر متعلقه معرفا او حالا منها ان قدر نكرة وجعلت
الافادة ظرفا للخواص لانها منبعها فكانها محيطة بها فان التراكيب لما افادت
خواصها للسامع كانت افادتها منبعا للخواص فصارت كانها محيطة بها قوله
وما يتصل بها عطف على الخواص وضميرها للتراكيب اى وتتبع ما يتصل بالتراكيب
من الاستحسان والّا استحسان فان علم المعانى ليس هو المعرفة الحاصلة بسبب
تتبع خواص التراكيب فقط بل هو ذلك مع المعرفة الحاصلة بسبب تتبع ما يتصل

بالتركيب الاستحسان وعدمه فان التركيب المفيد بخاصيته كالخبر المؤكد مثلا
قد يستحسن من متكلم من مقام فيحمل على انه قصدها ولا يستحسن من آخر في ذلك
المقام لسوء ظن به فلا يحمل على قصدها بل ان صدوره منه اتفاقي وقوله
ليحترز متعلق بالتتبع وتنبيه على الغرض وليس من تتمة الحد لان الحد صار
مانعا وجامعا عند قوله وغيره فلو جعل هذه الزيادة من الحد لكانت زيادة
من غير نهاية ويجوز ان يكون جزءا من الحد لان قيود الحد لا يجب ان يكون
لاخراج شئ البتة بل يجوز ان يكون بعض قيوده لمجرد بيان صفة المحدود ليكون
العلم به اتم واكمل فان قيل لو كان قصد الاحتراز المذكور من تتمة الحد لكان معتبرا
في المحدود لزم ان لا يكون العلم الحاصل بتتبع الخواص المذكورة لغرض آخر علم
المعاني كما اذا قصد تتبعه الاقتدار على تاليف الكلام البليغ او استكمال النفس
بذلك او غير ذلك فالجواب ان اللازم من كون قصد الاحتراز من تمام التعريف
ان يكون الاحتراز المذكور مما ينبغي ان يقصده المتتبع بناء على ان ذلك الاحتراز
فائدة دون هذا العلم لاجلها فلو قصد المتتبع هو الامر الداعي الى ايراد الكلام
على وجه مخصوص يسمى حالا باعتبار توهم كونه زمانا لورود الكلام على كيفية
وخصوصية مناسبة له كما يسمى مقاما باعتبار توهم كونه محلا ومكانا له فالحال
والمقام متغايران بالمفهوم والتغاير بينهما اعتباري وذلك الوجه الذي اورد
الكلام عليه هو مقتضى الحال على ما صرح به المصنف في هذا الكتاب مرارا حيث قال
الحالة المقتضية للتاكيد او الذكر او الحذف الى غير ذلك وتطبيق الكلام على ما
يقتضيه الحال والمقام ايراده مشتملا عليه فانكار المخاطب مثلا امر يقتضي
تاكيد الخبر لرد انكاره فالانكار حال والتاكيد مقتضاه وتطبيقه كلاما عليه
ايراده مؤكدا فمقتضى الحال هو الكيفيات والخصوصيات التي يعتبرها المتكلم
في كلامه لتادية المعاني الثواني والاغراض التي يصاغ لها الكلام هذا هو الظاهر
من اطلاقات القوم والتحقيق ان مقتضى الحال هو الكلام المشتمل على الكيفيات

المذكورة

المذكورة نحو الكلام المؤكد والكلام الذي يذكر فيه المسند اليه او يحذف
وقد اشار اليه المصنف بقوله على ما يقتضي الحال ذكره فان المذكور حقيقة هو
الكلام المكيف لا الكيفية المعتبرة فيه من الحذف والتقديم والتعريف والتنكير
ونحو ذلك ومعنى تطبيق الكلام على مقتضى الحال بعني الكلام المكيف ان يكون الكلام
يورده المتكلم من جزئيات ذلك الكلام المكيف بحيث يصدق هو عليه صدق الكلي على
الجزئي لاشتماله على تلك الكيفية مثلا انكار المخاطب قيام زيد يقتضي كلاما مؤكدا
يرد انكاره وقولك ان زيدا قايم مطابق لذلك الكلام المكيف لكون من جزئيات
ذلك الكلام ومشتملا على الكيفية المعتبرة فيه فهذه المطابقة صفة قائمة بالجزئي
بالقياس الى الكلي الصادق عليه على خلاف مطابقة الكل لافراده واعني بتراكيب
الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء لا
الصادرة عمن سواهم لنزولها في صناعة البلاغة منزلة اصوات حيوانات
تصدر عن محاكاتها بحسب ما يتفق لما عرف علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام
واخذ فيه الخواص المضافة الى تراكيب الكلام واحتاج مفهوم المضاف الى التفسير
ومفهوم بتراكيب الكلام الى تعيين المراد منه فانه مطلق متناول للقسمين وعما التراكيب
الصادرة عمن له تمييز ومعرفة والصادرة عمن سواهم قدم تعيين المراد من تراكيب الكلام
على تفسير الخواص وهو قوله واعني بخاصية التركيب ما يسبق منه الى الفهم الخ لما ذكر
من ان معرفة المضاف من حيث هو مضاف يتوقف على معرفة المضاف اليه فاذا احتاجا
الى تفسير او تعيين كان المضاف اليه اولى بالتقديم فلذلك قدم تعيين التراكيب
على تفسير الخواص فقال واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز
يميز به بين الامور الداعية الى تركيب الكلام على وجوه مختلفة من التاكيد والتحرير وغيرهما
وفضل معرفة بدقايق المعاني الثواني المناسبة لتلك الوجوه والاغراض المقصودة
من تركيب الكلام على الوجوه المخصوصة فيورد كلا من تراكيبه على وفق ما يقتضيه
الحال والمقام ومن لم يكن له فضل تمييز ومعرفة لا يميز بين مقتضيات الدواعي

(٢) لعله يقصد عنها الشعراء بانها محاكاة مركبة
(٣) لعله يقصد بها الاصوات المركبة
(٤) لعله يقصد بها الاصوات المفردة

ويعرف المعاني المقصودة من تطبيق الكلام على تلك المقتضيات فتتجرد تراكيبه
عن تلك الوجوه اولا تتجرد عنها لكن لا يقصد بتلك التراكيب افادة شيء من المعاني
المناسبة لتلك الوجوه بل يكون جل همته مقصورا على افادة المعاني الاصلية فيكون
التراكيب الصادرة عنه في تجريها عن الفكرة في تطبيقها لما يقتضيه الحال والمقام
بمنزلة اصوات الحيوانات الصادرة عنها على مقتضى طباعها وقوله لا الصادرة
منصوب بالعطف على الصادرة وقوله وهي تراكيب البلغاء جملة توسطت بين المعطوفين
لزيادة تعيين المراد مع الاشعار بان فضل التمييز والمعرفة هو البلاغة او ما يساويها
اذ لولا الاتحاد او المساواة لما صح التعيين بكونها تراكيب البلغاء وقد يروى
لا الصادرة مرفوعا معطوفا على تراكيب البلغاء فالضمير وسواهم خ للبلغاء وعلى
الاول لمن له فضل تمييز وجاز ان يرجع الى البلغاء ايضا والصناعة علم متعلق بكيفية
العمل بان لا يكون مقصودا لذاته بل يكون المقصود منه العمل سواء حصل بمزاولة
العمل كعلم الخياطة او بدونها كعلم الطب مثلا وعلى المعاني والبيان فان كل ذلك
من قبيل الصناعة لكون المقصود به العمل فلذلك قال في صناعة البلاغة واراد بها
علمي المعاني والبيان وكلمة ما في قوله بحسب ما يتفق مصدرية اي بحسب الاتفاق لا بحسب
استعمال المفكر فاعل يتفق ضمير يرجع الى المصدر الذي يدل عليه يصدر اي بحسب ما
يتفق الصدور ويجوز ان يكون موصولة اي بحسب ما يتفق مع تلك الاصوات من الامور
التي لا يقتضيها واعني بخاصية التركيب ما يسبق منه الى الفهم عند سماع ذلك
التركيب جاريا مجرى اللازم له لكونه صادرا عن البليغ لا لنفس ذلك التركيب
من حيث هو هو اولا نما له لما هو هو حينما خاصة الشيء ما يوجد فيه دون
ما عداه كلا او بعضا والحق بها الياء المشددة تنبيها على قوة اختصاصها بتراكيب
البلغاء فان الياء قد تزاد للدلالة على المبالغة كما في احمري فيكون لفظ خواص
التراكيب جمع خاصة وهي ما يختص بالتراكيب اما على الاطلاق او على الاضافة
ويكون الخاصية بمعنى الخاصة الا انه زيدت الياء عليها لتدل على المبالغة في

الاختصاص المطلق او المضاف ويحتمل ان يكون الحاق الياء المشددة في قوله واعني
بخاصية التركيب للدلالة على ان لفظ الخواص ليس جمعا للخاصة بل هو اسم جمع
الخاصية بمعنى الاثر فانه يقال ما خاصية ذلك الشيء ما أثر الناشئ منه واما قول
الاطباء هذا الدواء يعمل بالخاصية فقد عبروا بها عن السبب المجهول الاثر المعلوم
لا عن المسبب الذي جهل سببه وعلى كل تقدير اي سواء كان لفظ الخواص جمع الخاصة
او اسم جمع للخاصية بمعنى الاثر فالحكم في قوله واعني بخاصية التركيب بافراد لفظ
الخاصية مضافا الى معرفة آخر مثله مع انه يصدد تعريف خواص تراكيب الكلام المذكورة
في تعريف علم المعاني ان المقصود بالتعريف هو الماهية دون تعريفاتها والدال على الماهية
هو لفظ المفرد دون الجمع واورد لفظ الجمع في قوله واعني بتراكيب الكلام اذ ليس المقصود
التعريف بل اوراده لمجرد تعيين المراد بلفظ التراكيب المذكورة في التعريف فالمناسب ح
ايراد اللفظ الواقع فيه بخصوصه فنشرح خاصية التركيب المأخوذة في حد علم المعاني وهي
خاصية تركيب البليغ في الافادة بما يسبق اي يتبادر من التركيب الى فهم ذي فطرة سليمة
عند سماعه ذلك التركيب حال كون ذلك المعنى السابق الى الفهم جاريا مجرى اللازم للتركيب
اي سابقا الى الفهم في وقت دون وقت لان سبقه الى الفهم لما لم يكن لنفس ذلك التركيب
من حيث هو هو حتى يكون دائما مستمرا في جميع الاوقات بل كان بسبب صدور ذلك التركيب
من البليغ وسماعه منه كان سبقه الى الفهم مخصوصات بوقت صدوره عن البليغ وسماعه
منه ولو كان السبق لنفس التركيب لا لصدوره من البليغ لكان ذلك المعنى السابق
الى الفهم لازما للتركيب حقيقة كعكس القضية وعكس نقيضها ونتايج الاقيسة فانها
لوازم عقلية يستحيل انفكاكها عن تراكيبها لذواتها فقوله لكونه صادرا عن البليغ علة
لكون ما يسبق الى الفهم جاريا مجرى اللازم لذلك التركيب في عدم انفكاكه عنه فان
البليغ يلزمه عرفا ان يقصد بتراكيبه ما يناسبها فمن له فطرة سليمة اذا سمع نحو
زيدا لعالم من البليغ يسبق الى فهمه من ذلك التركيب نفي شك المخاطب او رد انكاره ويكون
ذلك المعنى السابق الى فهمه جاريا مجرى اللازم لذلك ولا ينفك عنه بسبب صدوره

عن البليغ وسماعه منه لا لنفس ذلك التركيب من حيث هو هو حتى يكون لازما له حقيقة
لا جاريا مجراه فانه لو كان لازما لذلك التركيب من حيث هو هو لما تخلف لكنه قد يتخلف
عنه اذا سمعه البليغ من غير البليغ فانه لا يحمل كلامه على نفي الشك اورد الانكار لان
ما يصدر عن غير البليغ وان كان مطابقا لمقتضى الحال لكن لا قصد له في التطبيق المذكور
بل يصدر عنه بحسب ما يتفق من غير اعمال فكر في تطبيق الكلام لمقتضى الحال فان غير البليغ
والا صدر عنه كلام مؤكد لكنه لما لم يعرف المناسبة بين التاكيد ونفي الشك اورد الانكار
لا يحمل كلامه على ذلك بل يحمل على مجرد الاخبار بثبوت شيء لشيء او انتفائه عنه فلا يسبق
ذلك الى فهم السامع عند سماعه من غير البليغ وقوله اولا زما له لما هو هو عطف على
قوله جاريا وهما متصوبان على الحال مما يسبق اى يسبق الى الفهم حال كون ذلك المعنى
السابق جاريا مجرى اللازم لذلك التركيب ولازما له لما هو هو اى لذاته كعكوس القضايا
ونتايج الاقيسة فانها لوازم عقلية يستحيل انفكاكها عن اصل التراكيب لذواتها
وهذا القسم من الخواص يبحث عنه في الجزء الآخر من علم البلاغة كما ان القسم الاول منها
يبحث عنه في الجزء الذي نحن بصدده فانه زعم ان علم الاستدلال جزء من علم البلاغة
الآن كما قال مبني على التحقيق البحث وتحكيم العقل الصرف والتحرز عن شوايب الاخلال
بخلاف سايراجزائه المبنية على لطايف المناسبات الخطابية المستخرجة بقوة القرايح
فلم يستحسن ان يكون معها في قرن ولا ان يكون قسما على حدة فافرده عنها في تكمله
للقسم الثالث وقد ذكر في صدر الكتاب ان بعض علم البلاغة مبني على لطايف الاعتبارات
الخطابية وبعضا آخر على التحقيق البحث ثم صرح في آخر القسم الثالث بان كلا من بابي
التحديد والاستدلال جزء من علم البلاغة وعرف علم الاستدلال بانه تتبع خواص تراكيب
الكلام في الاستدلال ولم يبين هناك ان المراد بالخواص ماذا حتى ان يكون تعريفه
للخاصية ههنا متناولا للخواص الخطابية والاستدلالية فاشار الى الاولى بقوله جاريا مما يسبق
الى الفهم جاريا مجرى اللازم له والى الثانية بقوله اولا زما له لما هو هو وقد اكثر القوم
الكلام في اعراب قولنا حينا حتى ان بعضهم قد استخرج فيه ثمانين وجها ولم يذكروا

فيه

فيه فايدة يعتد بها وقد اعرض الشريف المدقق عما ذكروه اذ لا طايل فيه وبين له
فايدة جليلة فقال وحينا ظرف مستقر صفة للازم اى لازما حاصلا في حين من
احيان البليغ لا في احيان التركيب لتاتي اللزوم الذاتي وقال في بيان فايدته قوله
حينا اشارة الى ان الخواص الاستدلالية والتراكيب المفيدة انما يكون في حين من
احيان البليغ بخلاف الخواص الخطابية فانها توجد في اعم اوقاته فان قلت الخاصية
السابقة الى الفهم من تركيب البليغ عند سماعه منه اذا كانت لازمة لتركيبه لذاته من
حيث هو هو وجب ان يكون لازمة لمثل ذلك التركيب اذا صدر عن غير البليغ فتوجد
الخواص لغير تراكيب البلغاء وقد صرحوا بانه لا خواص لتركيب غير البليغ اجيب
بانها لازمة لمثل ذلك التركيب مطلقا اى سواء صدر من البليغ او من غيره وذلك لا يستلزم
كونها خواص لان ما يسبق الى الفهم من التركيب وان كان لازما له انما يكون خاصية له
اذا كان مقصودا بالافادة وغير البليغ لا يقصد شيئا من الخواص الخطابية المبنية على
المناسبات العرفية والعلامات الظنية ولا الخواص الاستدلالية بمبقيه على الملازمات
العقلية والمناسبات القطعية لان قصد ذلك فرع الشعور لما بين اصل معنى التركيب
وبين المعاني الزايدة عليه من المناسبات الخطابية والملازمات العقلية القطعية
وغير البليغ لا شعور له بذلك بلا قصد فان قلت نحن نعلم قطعا ان غير البليغ
قد يقصد بتاكيد الكلام دفع الانكار وكذا قد يقصد بكلامه الاستدلال فيلزم
ثبوت الخواص بقسميها لغير تراكيب البلغاء ويلزم ايضا ان لا يكون سبق القسم الاول
الى الفهم بسبب صدور التركيب من البليغ قلت لا شك ان غير البليغ قد يقصد
معاني زايدة على اصل المعنى لكن ذلك نادر وفي بعض المعاني الخطابية الظاهرة المناسبة
او الاستدلالية البينة اللزوم ومثل ذلك لا يسمى خاصية ولا يعتد به والصدور
عن البليغ علة لكون القسم الاول جاريا مجرى اللازم لا يسبقه الى الفهم واذا تحققت
هذا فاعلم ان المعنى الخطابي الثابت لغير تركيب البليغ خارج عن حد الخاصية
بقوله جاريا الخ وان المعنى الاستدلالي الثابت لغيره خارج عن حدها بقوله حينا

اى حينا من احيان البليغ لا من احيان التركيب بكونه لازما للتركيب دايما الا ان البليغ
لا يقصد بكلامه دايما بل فى بعض احيانه قاله الشريف المدقق واشار به الى فائدة
اخرى لقوله حينا واعنى بالفهم فهم ذى الفطرة السليمة الطلق الفهم فى تعريف
الخاصية واراد به قسما منه فاحتاج الى تعيين المراد منه كما فى التراكيب و الفطرة الخلقة
التى جبل عليها الانسان وسلامتها خلوها عن الآفات القادحة فى ادراك لطايف
التركيب والاطلاع على ما بين التراكيب و لطايفها من المناسبات الدقيقة وفى توصيف
الفطرة بالسلامة اشارة الى ان فطرة الانسان على الفطنة وان خلاها لانه ومنهم من جعل
الفطرة السليمة على فطرة الله المذكورة فى قوله تعالى فطرة الله التى فطر الناس عليها وهى
السلامة عن العقايد الباطلة والاخلاق الردية وهو سهو وغير مناسب للمقام كيف
وبلغاء الجاهلية كانوا على الفطرة السليمة المذكورة ههنا ولم يكونوا على فطرة الله بل
بدلوها بالعقايد الباطلة والاخلاق الردية وقوله تعالى لا تبديل لخلق الله معناه
لا تبدلوه فلا بد فى الخواص من كون المخاطب ذا فطرة سليمة كما انه لا بد فيهم من كون المتكلم
ذا فضل تمييز ذو معرفة مثل ما يسبق الى فهمك من تركيب ان زيدا منطلق اذا سمعته
من العارف بصياغة الكلام من ان يكون مقصودا به نفى الشك اورد الانكار او من
تركيب زيد منطلق من انه يلزم مجرد القصد الى الاخبار او من نحو منطلق بترك المسند
اليه من انه يلزم ان يكون المطلوب به وجه الاختصار مع افادة لطيفة مما يلوح بها
مقامها لما فرغ من تعريف الخاصية مع ما هو من تتمته اعنى تعيين المراد من لفظ الفهم
شرع فى تمثيلها توضيحا لها فلا يتوهم وقوع فاصل اجنبى بين تعريف الخاصية وتمثيلها
قوله مثل ما يسبق منصوب هو الرواية اما على انه بدل من قوله ما يسبق او حال منه او على
انه صفة مصدر محذوف اى سبقا مثل ما يسبق وح لا بد من تقدير مضاف الى كلمة ما
اى سبقا مثل سبق ما يسبق لان كلمة ما ليست مصدرية حتى يكون المعنى مثل سبق بل هى
موصولة لوجهين الاول رجوع المستتر فى يسبق اليها اذ لا فاعل له الا المستتر الراجع
اليها والثانى تبيينها بقوله من ان يكون ويجوز رفعه ايضا على انه خبر مبتدء محذوف

الآن احتمال البدلية لا يناسب كونه تمثيلا للخاصية لان كونه تمثيلا يقتضى ان يكون
المقصود بالذات هو الممثل له وكونه بدلا يقتضى ان يكون المقصود بالذات نفسه
لا الممثل له واراد بالعارف بصياغة الكلام من له فضل تمييز بين الاحوال والدواعى
وفضل معرفة بتوفية كل حال ومقام حقه بصوغ الكلام على وجه يقتضيه الحال والمقام
والصياغة من الصوغ وهو الصنعة المعروفة وفى بعض النسخ بصناعة الكلام
من الصنع والاول هو الرواية شبه تأليف الكلام بترتيب كلمات متناسقة الدلالة على
حسب الاغراض المقصودة منه بصياغة الحلى ومنه قول الحاجظ ان الشعر صياغة وضرب
من التصوير وقوله من ان يكون بيان لما يسبق وفاعل يسبق ضمير مستتر يرجع الى ما
الموصولة وقوله بلا شك فاعل مقصودا واسم يكون ضمير يعود الى تركيب ان زيدا منطلق
كانه قيل مثل المعنى الذى يسبق الى فهمك من التركيب المذكور وهو كون الكلام بحيث
يقصد به احد هذين المعنيين ومفعوله يلزم محذوف فى الموضعين اى يلزمه اى من اتى
بالتركيب يلزم تركيب زيد منطلق بغير اداة التاكيد مجرد القصد الى الاخبار ومن انه يلزم نحو
منطلق بحذف المسند اليه ان يكون المقصود به وجه الاختصار وجعل ما يسبق الى
الفهم فى المثال الاول ان يقصد به نفى الشك اورد الانكار لا ان يلزمه احد ذينك
المعنيين لان الكلام المؤكد قد لا يقصد به احدهما فلا يناسب ذكر اللزوم فيه وذكر
اللزوم فى المثالين الاخيرين لكونهما اقرب الى اللزوم من الاول ولم يرد ان فيهما لزوما
عقليا لان الكلام المجرد عن التاكيد جاز ان يحصل به نفى الشك اورد الانكار فلا يلزمه
عقلا مجرد الاخبار ولا مجرد القصد الى الاخبار واما الاختصار الحاصل بحذف المسند
اليه فانه وان كانت لازما للتركيب المأخوذ مع حذف المسند اليه لزوما عقليا لكنه تنسب
اللزوم المطلق افادته وذلك مما لا يلزمه قطعا وانما قال او من نحو منطلق ولم يقل او من
تركيب منطلق مع انه مركب فى التحقيق لكون الخاصية فى تركيب صورة التركيب ولما كان
الاختصار الحاصل بحذف المسند اليه لازما عقليا لنحو منطلق لا بد ان يكون مقصودا
للعارف بكيفية تركيب الكلام على ما ينبغى اما وحده واما مع افادة لطيفة اخرى

من الاطايب الخطابية التى يلوح اى يشير اليها باب طى المسند اليه وتلك اللطيفة
اما ضيق المقام او الاحتراز عن العبث او غير ذلك وقوله مع افادة لطيفة تركيب
اضافة لا تركيب صفة وموصوف على ما وقع فى بعض النسخ فاندوهم ومقام تلك اللطيفة
هو الفن الثانى من فنون الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه وكذا اذا لفظ بالمسند
اليه الكاف فى كذا اسم بمعنى المثل وذا اشارة الى مصدر يسبق فى قوله مثل ما يسبق
الى فهمك اى ومثل سبق المعانى المذكورة الى فهمك من الامثلة السابقة اذا سمعتها
بصياغة الكلام السبق اذا لفظ العارف بالمسند اليه وهناك ايضا تسبق الى فهمك
معان مقصودة كالاحتياط الناشى من ضعف التعويل على القرينة وزيادة التقرير وغيرها
وجاز ان يكون اشارة الى ما يسبق لا الى السبق المدلول عليه بلفظ يسبق اى ومثل
ما يسبق فى هذه الصور ما يسبق اذا لفظ وهكذا اذا عرف ونكر او قيد او اطلق
او قدم او اخر على ما يطلعك على جميع ذلك شيئا فشيئا مساق الكلام فى العلمين
باذن الله تعالى اى ومثل سبق تلك المعانى فى الصور المذكورة السبق اذا عرف العارف
بصياغة الكلام المسند اليه اى اورده معرفة او نكرة اى اورده نكرة او قيده اى جعله
مقارنا بقيد او اطلقه اى لم يقيده بشئ او قدم المسند اليه على المسند او اخر
عن المسند على حسب ما يجعلك مساق الكلام فى العلمين واقفا على فوايد جميع ما ذكر
من الحذف والذكر والتعريف والتنكير شيئا فشيئا اى اطلاعا مترتبا يحصل به الوقوف
بعد الوقوف وجاز ان يكون حذف مفاعيل هذه الافعال لقصد التعميم اى اذا عرف
ما من شانه ان يعرف سواء كان مسندا اليه او غيره او نكر ما من شانه ان ينكر وكذا
البواقى اى جاز ان يكون مفعول هذه الافعال المسند اليه ويكون حذفه للاختصار بقرينة
ما تقدم من كون المسند اليه متروكا او ملفوظا واى يكون ما يتناول المسند اليه وغيره
مما يصح ان يقع عليه هذه الافعال فتكون اعادة لفظه كذا مصدرة بحذف التنبيه
على الوجه الاول لكثرة الافعال المذكورة بعد هكذا ولكثرة الافعال مع عموم المفعول
على الوجه الثانى لان الاهتمام ح يكون اكثر قبل قوله على ما يطلعك على جميع ذلك

مساق

مساق الكلام فى العلمين ليس على ما ينبغى وكان المناسب ان يقول مساق الكلام
فى علم المعانى اذ لا يطلع على شئ مما ذكر مساق الكلام فى علم البيان وانما يطلع على
جميعه مساق الكلام فى علم المعانى واجيب عنه بان ما ذكر انما يرد ان لو اسند
الاطلاع الى القواعد المذكورة فى العلمين ولم يسند اليه بل اسند الى مساق الكلام فى
العلمين وسوق الكلام فيهما كما يتناولها فيهما من القواعد يتناول ايضا الامثلة المذكورة
فيهما فالامثلة المذكورة فى علم البيان تدل على تلك الخواص من حيث انها تحقق القواعد
الدالة عليها وتوضيحها وان كان ذكرها فى علم البيان لغرض آخر غير اثبات هذه القواعد
وهذا الجواب غير مرضى اذ يجوز ان يذكر مثال فى علم لاجل غرض آخر لا يقال لما انه مطلع
على مقاصد علم آخر واجيب عنه ايضا بان ما ذكر انما يرد لو كان التحقيل يطلعك على
جميع ذلك مساق الكلام فى العلمين وذلك لا يقتضى ان يطلع عليها كل واحد من العلمين
فان اسناد الحكم الى اثنين لا يستلزم ان يكون لكل واحد منهما مدخل فيه كما يقال بنو
فلان قتلوا زيدا اذا صدر القتل عن واحد منهم فسقط الاعتراض واما علم البيان
فهو معرفة ايراد المعنى الواحد فى طرق مختلفة بالزيادة فى وضوح الدلالة عليه
وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطاء فى مطابقة الكلام لتمام المراد منه
لما فرغ من تعريف علم المعانى شرع فى تعريف علم البيان وكله اما التفصيل المجمل الواقع
فى ذهن المخاطب كما ان كلمة ان تورد لشك المخاطب وان كان السامع فى اما ان يكون
لتفصيل مجمل وقع فى ذهن المتكلم وكلمة ان ان يكون لشك المتكلم فانه لما ذكر ان القسم
الثالث فيه مقدمة لبيان حدى العلمين وذكر حد علم المعانى كان مظنة ان يقع فى ذهن
السامع ان حد علم البيان ما ذا اورد تعريف علم البيان مصدرا بكلمة اما تفصيلا للمجمل
الواقع فى ذهنه ثم انه صرح بذكر المعرفة فى هذا الحد اشعارا بانها المرادة فى حد
المعانى كما ان تصريحه بالتتبع هناك مشعر بان المراد بالمعرفة ههنا المعرفة الحاصلة بالتتبع
والاستغراق المدلول عليه بقوله ايراد المعنى الواحد استغراق عرفى اى علم البيان
معرفة ايراد كل معنى واحد من المعانى التى يدخل تحت قصده وارادته من غير

اى من اصل المعنى منه

اى على ايراد المذكور منه

اورد على التعريف بانه ينقض بما ان كل من يعلم ان يعبر عن كل معنى واحد بطرق مختلفة
فى الوضوح والخفاء عارفا بعلم البيان وليس كذلك واجيب عنه
بان اللام فى قوله الخ للجنس او للاستغراق لا يجوز ان يكون
للعهد الخارجى اذ لا عهد هنا ولا للاستغراق الحقيقى لانه لا يجوز ان يكون
الغرض البشرية لانتفاء كل فرد فرد من افراد البشر ولو حمل اللام على الجنس لكان
ما فيا بحاله لانا نجزم بوجود كل واحد من افراد البشر عارفا
بعض ما ذكر من الطرق المذكورة لان
فرض كان يتحقق ان لا يعلم شيئا من هذه الطرق اصلا
فرض كان يتحقق ان لا يعلم شيئا من هذه الطرق اصلا

تخصيص معين ولا تفصيل لما لا يتناهى بالفعل فلا يرد مزلة ملكة ايراد معنى
معين فى الطرق المختلفة نقصا ولا يلزم ان يكون صاحب البيان مزيعرف ايراد كل
معنى لا يتناهى على التفصيل بل يكفيه الاجمال فان مزيمكن مزايراد كل معنى يقصده فى عبارات
مختلفة فى وضوح الدلالة عليه وخفائها يكون عارفا بالقواعد البيانية فان اصل
المعنى الذى يقصد المتكلم افادته للمخاطب بعبارة تدل عليه قد يكون لها لوازم متعددة
مختلفة بحسب القرب والبعد فتختلف دلالتها عليه قطعا مثلا ان كان المخاطب خالى
الذهن عن كون زيد مضيافا واراد المتكلم افادة ذلك للمخاطب المذكور يقول زيد
مضياف لانه جملة ابتدائية مفيدة لكونه مضيافا وان اقتضى المقام على التصريح بذلك
اما لذكاء المخاطب او اختبارا لتنبهه او مقدار تنبهه او نحو ذلك يفيده له بايراد ما
يستلزم كونه مضيافا كنحو زيد كثير الرماد ومهزول الفصيل وجبان الكلب فان هذه
اللوازم مختلفة بحسب القرب والبعد بالنسبة الى اصل المعنى الملزوم فاختلفت هذه
الطرق فى الدلالة عليه وضوحا وخفاء والمراد بالطرق ههنا التراكيب المختلفة سماها
طرقا تشبيها لها بالمسافة التى تقطعها المارة والمراد باختلاف الطرق بالزيادة و
النقصان فى وضوح الدلالة على المعنى ان يكون وضوح بعض الطرق زايدا على وضوح
البعض الآخر مع اشتراك الكل فى وضوح الدلالة عليه واقتصر على ذكر الزيادة
فى وضوح الدلالة لان الزيادة فى خفاء الدلالة مردودة عند البلغاء وصرح بالنقصان
فى وضوح الدلالة وان كان مفهوما من الزيادة تنبيها على انه قد يكون مقصودا للبليغ
فى بعض المقامات واضافة الوضوح الى الدلالة من اضافة المصدر الى فاعله والوضوح
والخفاء فى الحقيقة صفتان لمدلول الكلام وتوصيف الدلالة بهما من قبيل توصيف
الشئ بوصف متعلقه ويجوز ان يكون من قبيل توصيف الشئ بحال نفسه بناء على
اختلاف نفس الدلالة فى الظهور على حسب تفاوت اسبابها فى القوة والمراد من
الدلالة فى قوله بالزيادة فى وضوح الدلالة الدلالة العقلية لامكان اختلافها
بالزيادة والنقصان فى وضوح الدلالة بخلاف الدلالة الوضعية فانه لا يمكن اختلافها

بهما وذلك لان السامع ان كان عالما بوضع تلك الالفاظ الدالة بالوضع على المعنى
الواحد كان فهمه من كل لفظ منها كفهمه من الالفاظ الآخر بلا تفاوت بينهن فى الوضوح
والخفاء وان لم يكن السامع عالما بوضعها لم يفهم منه شيئا بالدلالة الوضعية فضلا
عن ان تختلف دلالتها عليه وانما قلنا يمكن الاختلاف فى وضوح الدلالة
العقلية لانها عبارة عن الانتقال من معنى الى معنى آخر بسبب علاقة بين ذينك
المعنيين كلزوم احد المعنيين الآخر بحكم العقل كالذى بين العلم والحيوة او بحكم
العادة كالذى بين الاسد والجراة ولما كان سبب الاختلاف فى الدلالة العقلية تحقق
العلاقة بين المعنيين امكن وقوع الاختلاف فيها بناء على اختلاف العلاقة بين المعنيين
فان تلك العلاقة متى كانت واضحة كالبين كثير الرماد والمضياف كان الانتقال الحاصل
بينهما كذلك وكان اكمل فى افادة ذلك المعنى وتاديها اليه ومتى لم تكن واضحة كالبين
بين مهزول الفصيل والمضياف كان الانسان على حسبها وان كان دون ذلك كالبين
جبان الكلب والمضياف كان الانتقال دون ما تقدم فتبين ان المراد باختلاف الطرق
فى وضوح الدلالة اختلافها بالدلالة العقلية وان الدلالة الوضعية غير معتبرة
فى علم البيان لا وحدها ولا مع الدلالة العقلية فان ما يدل بالدلالة الوضعية
كاصوات الحيوانات وما يكون فى حكم النعق لا يعتبر اصلا لا وحده ولا مع غيره وقوله
ليحترز متعلق بالمعرفة وتنبيه على ما هو فايدة العلم وينبغى ان يكون الاحتراز المذكور
مقصودا للعارف بايراد كل معنى يقصده فى عبارات مختلفة فى مراتب وضوح الدلالة
واراد بالمراد من الكلام فى قوله لتمام المراد منه ما يسبق منه الى الفهم ويفاد به من المعانى
المدلول عليها بالكلام المشتمل على الكيفيات والخصوصيات المناسبة لها وبتمام المراد
منه ما يعتبر فى دلالة الكلام على ذلك المعنى من مراتب الوضوح زيادة ونقصانا بان يورد
ذلك المعنى فى عبارة اوضح او فى عبارة واضحة او فيما دون ذلك بحسب اقتضاء الحال
والمقام فلو اقتضى المقام ان يورد المعنى فى عبارة اوضح دلالة عليه فاورده فيما هو
اخفى كان خطاء فى مطابقة الكلام لتمام المراد منه فان كيفية افادة الكلام اياه

من توابع افادة المعنى وتتمتها والمتكفل بالاحتراز عن الخطاء فى الافادة هو علم المعانى
وعن الخطاء فى كيفيتها علم البيان مثلا تادية معنى مضيافية زيد بقولك هو مضياف
انه لمضياف ما هو الا مضياف ما المضياف الا هو قد ضاف خلق كثير ويجوز ذلك
هو ثمرة علم المعانى وبه الاحتراز عن الخطاء فى ذلك وجعل الدلالة على ذلك مختلفة للتراتب
فى الوضوح وابرازها فى صورة فولك هو كثير الرماد او جبان الكلب او مهزول الفصيل
على وفق ما يناسب الحال والمقام هو ثمرة علم البيان وبه الاحتراز عن الخطاء فيه حتى
لو ادى معنى المضيافية فى مقام ابتداء الاخبار لقوله انه كثير الرماد كان الخطاء فيه
من جهة نظم المعانى دون البيان ولو اداه فى مقام زيادة الوضوح بقولك هو كثير الرماد
كان الامر بالعكس والحاصل ان علم البيان يبحث عن احوال دلالات الالفاظ على المعانى
المفهوم منها ولا شك فى ان دلالة اللفظ على معنى واحد يمكن بجوز ان يكون على وجوه
مختلفة بعضها اظهر وبعضها اخفى ولا فى ان مقتضى الحال ربما يكون ان يدل اللفظ
على المعنى المفروض دلالة ظاهرة وربما يكون ان يدل اللفظ عليه دلالة خفية فيجب
على صاحب علم البيان ان يعرف الدلالة الممكنة لكل لفظ على كل معنى على السبيل الكلى
سواء كانت ظاهرة او خفية حتى يتمكن من ايراد كل تركيب بحيث يكون دلالته على المعنى
المفروض كما يجب بحسب مقتضى الحال فيكون عارفا بايراد كل معنى معين فى عبارات
مختلفة بعضها اظهر دلالة على المعنى المفروض وبعضها اخفى كما انا اراد ان يورد هذا
المعنى اعنى جود زيد فى عبارة ظاهرة جدا قال زيد جواد واذا اراد ان يورده فى
عبارة يكون فيه نوع خفاء قال زيد مضياف واذا اراد ان يورده فى عبارة تكون
اخفى من ذلك كقولنا زيد كثير الرماد وهكذا فهو لا ينظر فى هذه التراكيب من حيث انها
تدل على جود زيد بل من حيث انها كيف تدل على جود زيد وصاحب علم المعانى ينظر فيها
من حيث انها يدل على جود زيد فلو فرضنا ان يكون مقتضى الحال مجرد ان يدل التركيب على مجرد نسبة
الجود الى زيد فصاحب المعانى يكون مصيبا بايراد اى تركيب كان من التراكيب المذكورة ولا
ترجيح عنده لشىء من التراكيب المذكورة بل جميعها متساوية بالنسبة اليه لدلالة كل واحد منها

على ما هو مقتضى الحال بحسب علمه من غير ترجيح لكن صاحب البيان لا يكون مصيبا
بايراد اى تركيب كان منها او يجوز ان يكون مقتضى الحال بحسب علمه ان يدل التركيب
على وجود زيد دلالة ظاهرة فيكون ايراد تركيب خفى الدلالة كزيد كثير الرماد خطاء
فقد علم ان قولنا فى الغرض المذكور زيد كثير الرماد صحيح اذا كان الغرض منه
حصول المراد من التركيب وخطاء اذا كان الغرض منه حصول تمام المراد منه وذلك
لان مرادنا بالمراد من التركيب هو ان يفهم منه المعنى الذى يقتضى الحال ان يفهم منه وقد
حصل ذلك فى التركيب المفروض كما مر فهو صواب من هذه الجهة ومرادنا بتمام المراد
من التركيب هو ان تكون دلالته على المعنى المفهوم منه دلالة يقتضيها الحال ولم يوجد
ذلك فى التركيب المفروض كما مر فهو يكون خطاء من هذه الجهة فقد علم من جميع ذلك ان
غرض صاحب المعانى ان يكون الكلام مطابقا للمراد منه وغرض صاحب البيان ان يكون
الكلام مطابقا لتمام المراد منه وان احد الغرضين يمكن ان يتحقق بدون الآخر
وفيما ذكرنا ما ينبه على ان الواقف على مراد الحكيم تعالى وتقدس من كلامه مفتقر
الى هذين العلمين كل الافتقار فويل كل الويل لمن تعاطى التفسير وهو فيهما راجل
التنبيه الاشارة الى شىء ظاهر غفل عنه المخاطب والواقف على الشىء هو العارف به
والمراد به ههنا الذى يريد الوقوف على الشىء لا الذى يكون واقفا بالفعل لان هذين
العلمين شروط للوقوف على مراد الله تعالى من كلامه القديم وشرط الوقوف على الشىء
متقدم عليه فمن اراد الوقوف عليه يحتاج الى العلمين حال ارادته الوقوف لا خلاف
من وقف عليه بالفعل باستعانته بهذين العلمين فانه لا يقال له انه يحتاج اليهما بعد
كونه واقفا بالفعل بل يقال انه يحتاج اليه حال ارادته الوقوف فالمراد بالواقف من
اراد الوقوف فان قولنا الواقف على مراد الله تعالى مفتقر الى العلمين مطلقة عامة
حكم فيها على الذات المتصفة بعنوان الموضوع فى زمان من الازمنة الثلثة بالافتقار
الى العلمين فى زمان اتصافها بعنوان الموضوع والواقف بالفعل لا يقال فى حقه انه
مفتقر اليهما حال كونه واقفا فلذلك اول الواقف بمن اراد الوقوف والمراد بالويل

الاثم وتعالى اى تناول واجهد والتعبير بيان المراد من الكلام والواجب في اللغة
هو الاتي على قدميه والمراد به ههنا من لا يكون عارفا بقوانين العلمين فلا يقدر على
استخراج الفوايد من التراكيب البحثية كما يقدر عليه العارف بها تشبيها له بالواجب الذى
لا يقدر على السير كما يقدر عليه الراكب فالمصنف لما عرف علم المعاني بانه المعرفة الحاصلة من
تتبع الخواص المستفادة من تراكيب البلغاء وعرف علم البيان بانه معرفة ايراد كل واحد
من المعاني المعتبرة التي يقصد افادته للسامع لطرق مختلفة في مراتب الوضوح علم ان علم المعاني
يبحث فيه عن خواص تراكيب البلغاء في الافادة وان علم البيان يبحث فيه عن كيفية افادة
التراكيب اياها من كونها واضح الدلالة عليها او خفي الدلالة لان معرفة ايراد كل ما
يقصد من المعاني في الطرق المختلفة الدلالة بالوضوح والخفاء انما يكون بان يبحث
عن كيفية دلالة الطرق عليها فيكون كل واحد من معرفة خواص التراكيب وكيفية افادة
التراكيب اياها منوطا بكل واحد من العلمين المذكورين ومن لم يعرف قواعد العلمين لا يحصل
له معرفة خواص التراكيب ولا معرفة كيفية اختلاف الطرق في مراتب وضوح الدلالة فلا
يحصل له الوقوف على تمام مراد الله تعالى وتقدس من كلامه القديم لان خواص تراكيب
القرآن اكثر ووجوه دلالتها عليها احسن وادق فلا بد لمن اراد الوقوف عليها ان لم
يكن بليغا من جهة السليقة اى الطبيعة من هذين العلمين وقد عرفت ان المراد من الكلام
هو الخواص التي تفيدها الكلام وان تمام المراد منه كيفية افادتها فان كيفية الافادة
من توابع افادة المعنى وتتمتها فمن اراد الوقوف على تمام مراد الله تعالى من القرآن الكريم
اعني على كيفية دلالته على المعاني المفهومة منه فانه يحتاج الى علمي المعاني والبيان غاية الاحتياج
وذلك لانه ما لم يعرف المعاني المفهومة من القرآن العظيم لا يمكنه ان يعرف كيفية دلالته
على تلك المعاني ومعرفة المعاني المفهومة منه انما يكون بعلم المعاني ومعرفة كيفية الدلالة
انما يكون بعلم البيان فظهر انه مفتقر الى العلمين جميعا فالويل كل الويل لمن تناول تفسير
مراد الله تعالى من كلامه القديم وكشف تمام مراده والحال انه غير عارف بقوانين علمي
المعاني والبيان وذلك لان خواص التراكيب وكيفية دلالتها عليها لا يعرفان الا بطول

خدمة

خدمة هذين العلمين فمن تكلم فيهما وهو راجل في هذين العلمين يتكلم بالضرورة
بموجب فكره فيدخل في جملة من فسر القرآن برأيه فيحصل له الاثم العظيم فما اشار اليه
النبي صلى الله عليه وسلم بقوله من فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار
قيل قوله الواقف على تمام مراده تعالى من كلامه يفتقر الى هذين العلمين مضاف
لمذهبه لانه كان على مذهب المشايخ من المعتزلة ومذهبهم انه لا يمكن الوقوف على
تمام مراد الله تعالى من كلامه وقوله ههنا يقتضي ان يمكن الوقوف على تمام مراده تعالى
من كلامه وهو مخالف لمذهبه واشار الشريف المدقق المحجابه بقوله وقد عرفت
ان المراد من الكلام هو الخواص وان تمامه كيفية افادتها ولا امتناع في وقوف البشر
على تمام مراده تعالى بهذا المعنى وان كان وقوفه على جميع ما اراده من كلامه ممتنعا
عند بعض المعتزلة ومنهم المصنف وقيل اراد نفي الوقوف البشر على تمام مراده تعالى
وفهم على تمام ما اراد الله تعالى من البشر وفهم عليه من كلامه وقوله الويل
تنفير عن التقصير في تحصيلها وبيان لمضرة اهمالها فان من شرع في تفسير القرآن
الكريم واستخراج لطائفه وهو مقصر في الوقوف على قواعد العلمين اخطأ غالبا
وان اصاب نادرا وكان مخطئا في اقدامه عليه برأيه ومنه يعلم ان الناظر في
العلوم الاسلامية يجب عليه ان يقتني بهما اذ لا يخلو عن اخذ في تفسير آيات منه

ولما كان علم البيان شعبة من علم المعاني لا ينفصل عنه الا بزيادة اعتبار جزئي
منه مجرى المركب من المفرد لا جرم اثرنا تاخيره لما فرغ عما وضع للمقدمة لمن
بيان الحدين والغرض شرع في بيان وجه ترتيب الفصلين وتقديم الفصل المتعلق
بضبط معاقد علم المعاني والكلام فيه على الفصل المتعلق بضبط معاقد علم البيان
والشعبة في اللغة هي الغصن من الشجرة والمراد بها ههنا ما يتفرع من شيء اخذ ويتوقف
حصوله عليه فقوله علم البيان شعبة من علم المعاني اى كانه شعبة منه كما يقال زيد اسد
للدلالة على كمال المشابهة بينهما ووجه المشابهة هنا ان علم البيان متفرع من علم
المعاني وان حصوله متوقف على حصول علم المعاني كما ان الغصن متفرع من الشجرة لا يحصل

القياس محذوفة اى ولما جرى تاسب تاخير فلاجرم اثر تاخير الفصل
الاول فى ضبط معاقد علم المعانى والكلام فيه اعلم ان مساق الحديث يقتضى
تمهيد اصل وهو ان مقتضى الحال عند المتكلم يتفاوت كما سبقت عليه اذا افضت
النوبة الى التعرض له من هذا الكتاب باذن الله تعالى فتارة يقتضى ما لا يفتقر فى
تاديته الى ازيد من دلالات وضعيه والفاظ كيفما كانت ونظم لها بمجرد التاليف بينها
بخروجها عن حكم التعقيد وهو الذى سميناه فى علم النحو اصل المعنى ونزلناه هنا منزلة
اصوات الحيوانات واخرى يقتضى ما يفتقر فى تاديته الى ازيد قوله فضبط معاقد
باضافة المعاقد الى علم المعانى يدل على ان ضبط معاقد البيان مذكور فى الفصل الثانى
كما يدل عليه ايضا قوله فى مطالع البحث وفصلان لضبط معاقدهما فانه يدل على ان معاقد
كل علم مضبوط فى فصل على حدة لكن قوله فى اول علم البيان الفصل الثانى فى علم البيان
من غير تعرض لضبط المعاقد يدل على ان ضبط معاقد علم البيان مذكور فى الفصل
الثانى لكن المصنف غير اسلوب الكلام هناك فقال الفصل الثانى فى علم البيان اى فى
ضبط معاقده والكلام فيه ولم يصرح بذلك اعتمادا على ما ذكر هنا اى فى الفصل
الاول والكلام بمعنى التكلم ومعطوف على الضبط ليحصل التناسب بين المعطوف و
المعطوف عليه لان الضبط معنى قايم بالمتكلم فلو حمل الكلام على التكلم لكان من صفات
المتكلم ايضا فيحصل التناسب بينهما بخلاف ما لو حمل الكلام على العبارات المخصوصة
فانه حينئذ لا يخلو اما ان يعطف على المعاقد او على الضبط فعلى الاول كان الضبط متعلقا
بما هو معنى اعنى المعاقد وبما هو لفظ اعنى الكلام وفيه مساحة وعلى الثانى كان الفصل
منحصرا فى معنى هو ضبط المعاقد ولفظ هو الكلام فيه وهو ايضا مسيخ وقد مر
ان معاقد العلمين موضوعاتهما ومبادیهما وان موضوع المعانى هو التراكيب الخبرية
والطلبية من حيث انها تفيد معانى مغايرة لاصل المعنى وهو موضوع البيان ايضا
لكن من حيث انها محتملة لوضوح الدلالة ولما اراد المصنف ههنا ضبط التراكيب
التى هى موضوع المعانى ولم يكن تلك التراكيب موضوعا له مطلقا بل من حيث يقصد بها

حيث قال ليحترز بالوقوف عليها
من الخطاء فى تطبيق الكلام الخ
منه

فى بعض النسخ المتكلم الاول اولى

المتبحر صورة الفاء

من حيث ان تاليف الالفاظ
المؤدة على القواعد النحوية
يفيد فايدة معتبرة فى صناعة
النحو منه

الا بعد حصول الشجرة وذلك لان علم المعانى كما عرفت يبحث فيه عن افادة التراكيب
خواصها وعلم البيان يبحث فيه عن كيفية تلك الافادة ولا خفاء ان كيفية الافادة
متفرعة على نفس الافادة فانزلت منزلة الشجرة من الشجرة والمركب بالنسبة اليها فكان
حق العلم الباحث عن كيفية الافادة ان يؤخر فى الوضع عما يبحث عن الافادة نفسها
ليكون وضع الكلام مطابقا لما يقتضيه الطبع لان المفرد وما يجرى مجراه متقدم
بالطبع على المركب وما يجرى مجراه على الايخفى وقوله لا ينفصل يروى بتانيث الضمير
على ان الجملة صفة شعبة وبتذكيره على انه خبر ثان لكان والاعتبار الزايد هو الكيفية
التى ضمت الى الافادة على وجه الاضافة لا بطريق العطف عليها والا لكان علم البيان
مركبا من علم المعانى وغيره حقيقة وليس كذلك بل هو جار مجرى المركب لانه انما يكون مركبا منه
حقيقة ان لو كان مسايل علم المعانى والقواعد المذكورة فيه مبينة فى علم البيان مع
امور زايدة عليها وليس كذلك بل لكل واحد من العلمين مسايل مغايرة لمسايل الآخر
فانه يجوز ان يعرف شخص انواع المجاز والكناية وكيفية دلالاتها ولا يعرف مسايل علم
المعانى كتوكيد الكلام مع المنكر بحيث يؤكد على حسب مراتب انكاره ومع خالى الذهن
لا يؤكد نعم لو اراد صاحب علم البيان ان يستعمل قوانين علم فى التراكيب الجزئية
ويعرف صوابها من خطايها لكان عند ذلك محتاجا الى علم المعانى بخلاف صاحب علم المعانى
فانه لا يحتاج فى استعمال قوانين علم فى التراكيب الجزئية الى علم البيان فوله جرى
جواب لما رتب كون البيان كالمركب على كونه شعبة من علم المعانى لا يتميز عنه الا بزيادة اعتبار
ورتب تاخيره عن علم المعانى على كونه كالمركب وكلم من الموضعين من قوله جرى منه مجرى
المركب من المفرد اتصالية كما فى قوله صلى الله عليه وسلم انت منى بمنزلة هرون من موسى
والاولى صفة لمحذوف والثانية حال اى جرى مجرى كاينا منه مثل مجرى المركب كاينا
من المفرد ومن الاتصالية هى من الابتدائية الآتى الابتداء ههنا باعتبار الاتصال
اى انت بمنزلة كاينة وناشية منى لمنزلة هرون كاينة وناشية من موسى وقوله الاجم
جملة استينافية فيه بيان للنتيجة ولولا قصد الاستيناف لقال فلاجرم اثرنا وكبرى

تطبيقها على مقتضى الحال ولم يكن ذلك التطبيق ايضا على الحلاقة كما يتوهم من
عبارته في بيان الغرض بل مقيدا بمقتضى الحال الذي يقتضي ما يفتقر في تأديته الى
ازيد من دلالات وضعية احتاج الى تمهيد ذلك الاصل اعني انقسام مقتضى الحال
الى ذينك القسمين واستغناء القسم الاول على علم المعاني ومعنى كلامه ان مساق الحديث
اي ايراد الكلام في ضبط معاقد علم المعاني يقتضي تقديم حكم يتوقف عليه الكلام في علم
المعاني وهو اي ذلك الحكم ان الكلام الذي يقتضي الحال ان يتكلم به المتكلم في ذلك
الوقت مختلف كما ستقف عليه اذا انتهى النوبة الى التعرض لبيانه من هذا الكتاب فتارة
تقتضي الحال كلاما لا يحتاج في ادائه الى ازيد من دلالات وضعية اي مطابقية والفاظ
كيف كانت فصيحة كانت او غير فصيحة ونظم لتلك الالفاظ يكون لاجل مجرد التاليف
بينها لا لغرض آخر وتارة اخرى تقتضي الحال كلاما يحتاج في ادائه الى ازيد من دلالات
مطابقية والفاظ كيف كانت ونظم يكون لمجرد التاليف وقوله يخرجها صفة لقوله ونظم
فان نظم الالفاظ وتاليف بعضها ببعض بحيث يفهم منها المعنى المستفاد من الهيئة
التركيبية يخرجها عن كونها في حكم النعيق في كونها لغوا خاليا عن الفائدة ويروى
بمجرد التاليف بالباء المنقوطة بنقطة واحدة تحتها في متعلق بقوله يخرجها ومعناه
ونظم تلك الالفاظ يخرجها عن حكم النعيق بسبب مجرد التاليف بينها والذي يشهد به
الذوق السليم هو قوله فتارة واخرى تفصيل لقوله ان مقتضى الحال عند التكلم يتفاوت
اي تارة يكون مقتضاه ما لا يفتقر واخرى ما يفتقر وان حق قوله كما ستقف ان يكون
مؤخرا عن القسم الثاني لانه المحتاج لان يفصل ويعتنى به في هذا العلم لانه بازاء بالجوالة
دفعا لان يتوهم من اول الامر ان تفصيل الذي شرع فيه وافٍ بمايراد من بيان تفاوت
مقتضى الحال وليس كذلك بل هو بمقدار حاجته اليه هنا والمراد بمقتضى الحال الذي
لا يفتقر في تاديته اي ما دائره والقائه الى السامع هو المعنى لانه المقصود الاصلي بالاداء
ويدل عليه ايضا قوله وهو الذي سميناه في علم النحو اصل المعنى وجاز ان يراد به اللفظ
لانه مؤدى ومتلقى اليه كالمعنى ويؤيد قوله ونزلناه هنا اي في صناعة البلاغة

منزلة

منزلة اصوات الحيوانات جعل الالفاظ المفردة الخالية عن التاليف في حكم النعيق
لخلوها عن الفائدة ثم قال ان تاليفها على القواعد النحوية يخرجها عن كونها في حكم
النعيق لافادتها بسبب التاليف المذكور فائدة معتبرة في صناعة النحو لكنها في صناعة
البلاغة منزلة منزلة اصوات الحيوانات لاشتراكها في عدم فائدة زايدة على ما يقتضيه
الطبع والضمير في سميناه ونزلناه راجع الى ما لا يفتقر فان عنى به المعنى احتيج في الثاني
الى تقدير اي نزلنا لفظه وان عنى به اللفظ احتيج اليه في الاول اي سمينا معناه
فان قيل اذا كان ما لا يفتقر في تأديته الى ازيد من دلالات وضعية قسما من مقتضى
الحال مع انها منزلة منزلة اصوات الحيوانات عند البلغاء ووجب ان يصح صدور
عن البليغ اذ البليغ يتكلم بما يقتضيه الحال فاذا تكلم به البليغ كان كلام البليغ بمنزلة
اصوات الحيوانات لكن لا يجوز ان يكون كلام البليغ بمنزلة اصوات الحيوانات فلزم
ان يصح صدور عن البليغ نظرا الى كونه مطابقا لمقتضى الحال وان لا يصح صدوره
عنه لكونه بمنزلة اصوات الحيوانات وانه باطل واجيب بان الكلام الصادر عن
البليغ وان اقتصر فيه على الدلالة الوضعية على معناه الاول لا يكون منزلا منزلة
اصوات الحيوانات لجواز ان يكون المخاطب به غير سليم الفطرة فلا ينتقل الا الى المعنى
الموضوع له دون المدلولات العقلية فالكلام المطابق حق هو ما يؤدي المعنى الموضوع له
اعني اصل المعنى باي تاليف اتفق من التاليفات الصحيحة بحسب النحو فهو كلام بليغ مطابق
لمقتضى الحال غير نازل منزلة اصوات الحيوانات وانما يكون نازلا منزلتها اذا صدر
عن غير البليغ فان البليغ يقصد به معنى زايدا على اصل المعنى يفهمه السامع البليغ
وهو تجريد عن الخواص رعاية لمقتضى الحال فظاهر ان الخطاء الذي نحن بصدده
لا يجامع في الاول اذ في التمييز فضلا ان فيه من العاقل المتفطن وانما مثار الخطاء
هو الثاني كلما ان مع اسمها وخبرها في موضع الرفع على الابتدائية قدم عليها خبرها
وهو قوله فظاهر وقوله لا يجامع مسند الى ضمير الخطاء ومفعوله قوله اذ في القبيح
والصدد في اللغة القرب والقبالة والمراد بمن له اذ في التمييز العاقل الذي يقدر

تمت اطبس قبالته بالضم اي تجاهه صحاح

على تصحيح التركيب من حيث الاعراب وبالعاقل المتفطن العارف بالنحو والصرف واللغة معرفة تامة كاملة لكنه لا يعرف علم المعاني والبيان وليس المراد به البليغ كما يتوهم بعض المحصلين اذ محصل الكلام على هذا الفرض يكون هكذا لا يصدر الخطاء في القسم الاول عن العارف بالعلمين بل مثار الخطاء هو القسم الثاني فيفهم من هذا ان الخطاء صادر عن العارف بهما فيه فلا يستقيم المعنى اذ الغرض من معرفتهما عدم الخطاء فاذا وقع الخطاء مع المعرفة بهما فلا فايدة في تعلمها والمراد بالاول ما لا يفتقر في تاديته الى ازيد من دلالات وضعية والمثار موضع ثوران الغبار اي موضع ارتفاعه والمراد به ههنا الكلام الذي يمكن ان يقع فيه الخطاء تشبيها له بالمكان الذي يرتفع فيه الغبار ووجه التشبيه بينهما ان الكلام الذي يقع فيه الخطاء يثير حالا على المنحى كما ان الموضع المذكور تقع فيه الغبار يثير حالة على الناظر وفضلا انما يستعمل في موضع يستبعد فيه الادنى ويراد به استحالة ما فوقه وهذا يقع بين كلامين متغايرين معنى نحو لكن ولكن اكثر استعمالهم ان يجئ بعد نفي صريح كقوله لا يجامع اوضمني كما في قولك تقاصرت الهمم عن ظواهر العلوم فضلا عن دقايقها ونصبه اما على الحال عن الضمير الذي في قوله لا يجامع بمعنى فاضلا اي متجاوزا عن وقوعه من العاقل المتفطن واما على انه مصدر فعل محذوف وهو مرفوك انفقت الدراهم والذي فضل منه كذا اي بقي بعد ذهاب اكثره وفاعل الفعل المحذوف ضمير يعود الى مضمون النفي في قوله لا يجامع والمعنى استبعاد المنفي مع انه اولى بالوقوع واستحالة ما فوقه وهو ما ذكر بعد فضلا والمعنى لا يجامع الخطاء في تطبيق الكلام على مقتضى الحال في القسم الاول من مقتضى الحال اداني التميز فضلا اي بقي عدم مجامعته اداني التميز عن وقوعه للعاقل المتفطن فانه منتف بالكلية والاولوية وانما موضع ثوران ذلك الخطاء وهيجانه هو الكلام الذي يفتقر فيه الى اعتبار الخواص واللطايف وكثيرا ما يقع الخطاء للمتكلم في تاليفه وتنظيمه والسامع في جملة على المعنى المقصود على الوجه الذي ينبغي ويوافق قصد المتكلم وان احتلج في وهمك ان الاحتراز عن الخطاء في الثاني ان لم يتوقف على علم المعاني

استغنى عنه وان توقف عليه ولا شبهة في ان الكلام في القبيل الثاني فيتوقف تعريفه على تعريف له سابق ويتسلسل او يدور قد تبين ان مقتضى الحال على قسمين وان الاحتراز عن الخطاء في القسم الاول لا يحتاج فيه الى علم المعاني فتعين ان الاحتياج اليه انما يكون في القسم الثاني فاشار الى شبهة ربما وقعت في بعض الاذهان وصدرها بكلمة ان المستعدة في الامور المحتملة المشكوكة ولفظ الاختلاج المنبئ عن الخطور والاضطراب دون الثبوت والاستقرار واسم الوهم الذي هو احد احكامه كاذنة باجلة تنبيها على ضعف الشبهة وتقريرها ان علم المعاني غير محتاج في الاحتراز عن الخطاء في القسم الثاني وذلك لانه ان كان محتاجا اليه فيه فاما ان لا يتوقف الاحتراز عن الخطاء في القسم الثاني على علم المعاني او يتوقف وكل واحد من القسمين باطل فالمدعى ثابت اما بطلان القسم الاول فلان الاحتراز عن الخطاء في القسم الثاني ان لم يتوقف على علم المعاني كان مستغنى عنه بالكلية والمفروض خلافه واما بطلان القسم الثاني فلان الاحتراز المذكور ان توقف عليه لزم ان يتوقف تعريفه اي تحصيل المعرفة بعلم المعاني اي بمعلوماته على تعريف له سابق على التعريف الاول بيان الملازمة ان العلم بالمعرفة كسبية سواء كانت قطعية او ظنية فلا بد لها من ادلة تناسبها وتكتسب هي منها ومن اخذ شيئا منها تقليدا لا يسمى عالما به بل حاكيا له ثم ان علم المعاني هو معرفة قواعد مستخرجة من تتبع جزئيات من تراكيب البلغاء وتعرف بالطهارة الخواص المستفادة منها بحسب مقتضيات الاحوال وهذا اذا تتبعت جزئيات كثيرة من تراكيب الكلام المؤكد وتعرفت انها تفيد دفع الشك او رد الانكار او غيرهما وتبين لك ان افادتها لتلك المعاني لاشتمالها على التاكيد المناسب لها بوجه خطابي حصل عندك قاعدة كلية هي ان كل كلام مؤكد من حيث هو مؤكد صالح للافادة تلك المعاني فهذه القاعدة مسئلة من علم المعاني ودليلها استقراء تلك الجزئيات وقس على ذلك تتبع جزئيات ساير انواع التراكيب واستخراج القواعد منها فتكون الجزئيات التي استقرئت دلائل استقرائية للقواعد فيتوقف معرفتها على معرفة خواص تلك الجزئيات ولا شك ان خواص تلك الجزئيات مما يفتقر في تاديتها الى ازيد من دلالات وضعية

وضعية فهي من القسم الثاني الموقوف على علم المعاني فيتوقف معرفة تلك الخواص على علم
المعاني فقد توقف تعريف علم المعاني على تعريف له سابق بمرتبتين فان كان متعلق
التعريفين علما واحدا كما اذا توقف تعريفه على نفسه والا تسلسل فان قيل جاز تعدد
التعريفين المتعلق بمعلوم واحد قلنا ان جوز ذلك كان الدور او التسلسل في
التعريفات المتعددة فان قيل لم قال فيتوقف تعريفه على تعريف له سابق ولم يقل فيتوقف
معرفته مع انه المناسب للمقام ظاهرا اجيب بانه بتصنيفه في علم المعاني قد تصدى
لتعليمه فقبل لبيان تعليمك هذا محال لكونه مستلزما للدور او التسلسل واختير اثبات
الفاء في قوله فيتوقف مع ان الجزاء اذا كان مضارعا مثبتا جاز الوجهان اتيان
الفاء وتركه لوقوع الفصل وان كان الفاصل مما يتبين به لزوم الجزاء لشرطه
فاستوضح ما اجبنا به عن تعلم علم الاستدلال وعلم العروض اذ قيل ان كان العقل
او الطبع يكفي في البابين فليستغن عن تعليمها والا كان تعليمها موقوفا على
تعليم سابق والمحال اما الدور او التسلسل وستنتظم لك هذين العلمين في سلك
التعرض لهما اذا حان وقته باذن الله تعالى قوله فاستوضح جواب لقوله ان اختلج في روعك
وقوله ما اجبنا به مفعول قوله فاستوضح والاستيضاح سؤال الايضاح والتبيين يقال
استوضحت الشيء اذا وضعت يدك على عينك تنظر هل تراه ويقال استوضح عنه بافلان
واستوضحته الامر اذا سالته ان يوضحه وما نحن فيه من هذا القبيل كانه قيل اسأله
ما اجبنا به وقوله اذ قيل ظرف لاجبنا به والمعنى ان وقع في روعك الشبهة المذكورة فاسأله
ايضاح جوابها من الجواب الذي اجبنا به عن الشبهة الواردة في بحث بيان الحاجة الى
المنطق الذي هو معرفة قوانين اكتساب النظريات من الضروريات والى العروض الذي
هو العلم الباحث عن المركبات الموزونة من حيث وزنها وتقرير الشبهة الواردة على الاحتياج
الى تعلم علمي المنطق والعروض ان يقال ان كان العقل كافيا في الاحتراز عن الخطاء
في الفكر استغنى عن تعليم المنطق وكذا ان كان الطبع كافيا والا احتراز عن الخطاء
في الوزن استغنى عن تعليم العروض وان لم يكن العقل والطبع كافيين والاحتراز

عن الخطاء في الفكر والوزن بل توقف الاحتراز عن الخطاء فيهما الى علم آخر يمكن
ان يقع الخطاء في اكتسابه ايضا فيتوقف الاحتراز منه الى علم آخر والغرض ان العقل
والطبع غير كافيين في الاحتراز عنه فيلزم الدور او التسلسل وملخص الجواب الذي
اشار اليه في علم الاستدلال ان بعض الاحكام الموردة في علمي المنطق والعروض
ضروري لا يفتقر الى تصور اطرافها فمن لم يحكم بهذه الاحكام لا يكون عدم حكمه بها
لكونه نظريا محتاجا الى نظر وكسب وانما يكون ذلك لعدم التفاته هنا اليه او لنوع خفاء
فيه يحتاج زواله الى نوع تنبيه فلا يحتاج الى علم آخر يعرفه ذلك الحكم فنبه المخاطب
عليه فان لم يتنبه له محوناه عن دفتر المخاطبين لان من بلغ في البلاهة الى حيث عجز
عن ادراك البديهيات ولا يتنبه لها بالتنبيه لا يمكن ان يبحث معه وان تنبه لها
بالتنبيه علمناه به بالبعض الآخر الكسبي ونذكر بعض الجواب عن الشبهة الموردة في مسئلة
بيان الاحتياج الى علم المعاني فيقال سلمنا ان كل قاعدة كلية من قواعد علم المعاني ومسائله
تتوقف معرفتها على معرفة خواص جزئيات تراكيب البلغاء الا انا لا نسلم ان معرفة تلك
الخواص باسرها يتوقف على علم المعاني حتى يقال تعريف علم المعاني يتوقف على تعريف له
سابق فيدور او يتسلسل لجواز ان يوجد جماعة يفهمون بسليقتهم خواص جزئيات
كثيرة من تراكيب البلغاء ويستنبطون منها قواعد كلية ويدونونها ويستشهدون عليها
بتلك الجزئيات فاذا اراد ان تعليم تلك القواعد لغيرهم نبهوه على خواص تلك الجزئيات
وان تنبه لها علم القواعد بدلايلها والا اعرضوا عنه وعلى هذا القياس علم البيان
والصرف فعليك بتامل هذا المقام حق التامل ولم يكن للشريف المحقق فضيلة سوى
ما افاده في هذا المقام لكفى ذلك دليلا على باهر فضله تغمده الله تعالى بوجوه رحمته
واذ قد عرفت هذا فنقول ان التعرض لخواص تراكيب الكلام موقوف على التعرض لتراكيبه
ضرورة لكن لا يخفى عليك حال التعرض لها منتشرة فيجب المصير الى ايرادها تحت الضبط
بتعيين ما هو اصل لها وسابق في الاعتبار ثم حمل ما عدا ذلك عليه شيئا فشيئا
على موجب المساق والسابق في الاعتبار في كلام العرب شيآن الخبر والطلب المحض

فان التعرض للامور الغير المتناهية
منتشرة اي غير مندرجة تحت امر واحد
صادق عليها متعذر فان تراكيب الكلام
متكثرة غاية الكثرة منه

اي غير مضبوطة بامر
صادق عليها منه

منحصرة فى شيئين الخبر والطلب لان التركيب التام اما ان يحتمل الصدق والكذب
اولا والاول هو الخبر والثانى هو الطلب وان الطلب ينحصر بحكم الاستقراء فى الابواب
الخمسة التى هى التمنى والاستفهام والامر والنهى والنداء فان اهل هذه الصناعة
تتبعوا جزئيات التراكيب الاسنادية الواردة فى لغة العرب فوجدوها اولا منقسمة الى
قسمين احدهما محتمل للصدق والكذب وسموه بالخبر وثانيهما غير محتمل للصدق والكذب
وسموه بالطلب ثم تتبعوا جزئيات الطلب فوجدوها منحصرة فى خمسة اقسام وهى ما
ذكرناها وادعى ان ماسوى ذلك اى ماسوى الخبر والابواب الخمسة للطلب متولدة منها
فان لكل واحد من الخبر وابواب الطلب صيغة مخصوصة تدل بالوضع على معنى حقيقى لها
الا ان تلك الصيغة قد تنضم اليها قرينة تصرفها عن حملها على معناها الحقيقى واخرى
تعين ما اريد منها من المعانى المجازية متولدة من معانيها الاصلية تحمل الصيغة عليها عند
امتناع اجرائها على معناها الحقيقى لاجل تحقق علاقة بين المعنيين مصححة لانتقال الذهن
من المعنى الاصلى اليها الا ترى انه لما امتنع اجراء الاستفهام فى قوله تعالى الم يأن للذين امنوا
ان تخشع قلوبهم لذكر الله على الاستبطاء وفى الم يجدك يتيما على التنبيه وفى الا
تقاتلون على التحضيض وفى اكذبتم بآياتى على التوبيخ وفى الم نهلك الاولين على الوعيد
وفى الم يروا انا جعلنا حرما امنا على التقرير وفى ءانذرتهم على التسوية وفى الم تر
الى ربك كيف مد الظل على التعجيب الى غير ذلك مما هو مذكور فى قانون الطلب فاهل
هذه الصناعة اعتبروا اولا القسمين المذكورين اعنى الخبر والطلب المنحصرة الابواب
الخمسة اذا كانت دالة على معانيها الحقيقية وما التفتوا اليها اذا كانت دالة على معانيها
المجازية فالسابق فى اعتبارهم هو الخبر والطلب اذا كان كل واحد منهما دالا على معناه
الحقيقى وماسوى ذلك السابق اذا كان دالا على معناه المجازى فغير معتبر اولا بالذات
يعتبر اذا لم يمكن حمله على معناه الحقيقى فمعنى كلامه ان الذى سبق اعتباره فى التراكيب
الاسنادية فى لغة العرب شيئان احدهما الخبر والثانى الطلب المنحصر بحكم تتبع جزئياته
فى الابواب الخمسة وماسوى ذلك السابق وهى تلك الصيغ باعيانها اذا دلت على معانيها

بحكم الاستقراء فى الابواب الخمسة التى ياتى ذكرها وماسوى ذلك نتائج امتناع اجراء
الكلام على الحاصل لما كان ضبط معاقد علم المعانى بضبط موضوعه الذى هو التراكيب
من حيث يقصد بها تطبيقها على مقتضى الحال الذى لا يكفى فى ادائه الى السامع الدلالات
الوضعية بل يفتقر فيه الى الدلالات العقلية المبتنية على المناسبات الخطابية مهد قبل
الخوض فى ضبط التراكيب صلا التقسيم مقتضى الحال الى قسمين هما ما يفتقر وما لا يفتقر
ثم بين ان الخطاء فى تطبيق الكلام على القسم الاول مقتضى الحال لا يجامع ادنى تمييز
فيما لا يفتقر فلا يحتاج الى علم يحترز به عن الخطاء فى تطبيق الكلام على هذا القسم من مقتضى
الحال وانما مثار الخطاء هو القسم الآخر منه فيحتاج فى الاحتراز عن الخطاء فى تطبيق
الكلام على هذا القسم منه الى علم المعانى ثم اشار الى شبهة تورد على الاحتياج الى علم المعانى
فى تطبيق الكلام على هذا القسم ايضا مع الاشارة الى جوابه ثم قال واذ قد عرفت هذا
اى هذا الاصل الممهد وما يتبعه من اختلاج الشبهة وجوابها فلنشرع فى ضبط معاقد علم
المعانى وهى تراكيب الكلام وجعل شروعه فيه متفرعا على معرفة الاصل الذى مهدنا لانه علم
بذلك الاصل ان من التراكيب ما له خواص اى معان يفتقر فى تادية تلك المعانى الى ادنى من دلالات
وضعية وان علم المعانى يبحث فيه عن تلك الخواص وافادة التراكيب اياها ولا شك ان التعرض
لخواص تراكيب الكلام من حيث انها مفادة بها موقوف على التعرض لتراكيبه توقفا معلوما
بالضرورة ضرورة ان المعانى المستفادة من التراكيب لا يتصور الا بعد تصور التراكيب
انفسها فوجب علينا ان يتعرض لتراكيب الكلام بايرادها تحت الضبط ليتضبط التراكيب
التى هى موضوع علم المعانى والباء فى قوله بتعيين سببية متعلقة بقوله ايرادها تحت
الضبط يعنى ان طريق ايرادها تحت الضبط هو تعيين ما هو اصل لها وسابق فى نظر
ارباب هذه الصناعة وقوله ثم حمل مجرور معطوف على المجرور فى قوله بتعيين فان ضبط
التراكيب انما يحصل بواسطة تعيين ما هو اصل للتراكيب ثم حمل ما عدا ذلك الاصل عليه
وقوله شيئا فشيئا نصب على المصدرية اى حملا مترتبا متدرجا على الوجه الذى يوجبه سوق
الكلام او موضع سوقه ثم بين ان اصول التراكيب المتامة وهى التى يصح السكوت عليه

المجازية فغير سابق في الاعتبار بل انما يتولد ويحصل من عدم امكان حمل الكلام
على معانيه الحقيقية فقوله وعاسوى ذلك قيل المراد به ماسوى المذكور من الخبر والطلب
فان الخبر ايضا قد يمتنع اجراؤه على اصله فيحمل على معنى آخر متولد من اصل معناه كالدعاء
في رحمك الله وكالفاظ العقود والتعجب والمدح والذم والتاسف والتحسر وقيل
اراد به ماسوى الابواب الخمسة لانه تعرض للحمل هناك فقال في صدر القانون الثاني
امتناع اجراء عض الابواب على الاصل يولد منها ما يناسب المقام فكانه لم يلتفت الى نتائج
امتناع اجراء الخبر على اصله اما لقلتها او لعدم تعلق غرض بالبحث عنها ولم يعقد
ايضا بالترجي لانحطاطه عن ان يعد اصلا برأسه في باب الطلب بخلاف التمني فانه
مندرج عند في الطلب ولعدم اندراج الترجي في احد الاصلين لما في الخبر فظاهر
واما في الطلب فلانه يدل على مجرد الترتب والمترقب لا يكون مطلوبا البتة وعساك
فيما ترى ان تفتحه عيناك لكنه اذا اجتليته او ان كشف القناع عنه وجدت نفسك
الشان بخلافه فلنعنهما اعني الخبر والطلب لافتتاح الحديث لما نحن له والله المتعان
عسى من افعال المقاربة وفيه طمع واشفاق يقول عسى زيد ان يخرج وعست فلانة ان
تخرج فزيد فاعل عسر وان يخرج مفعولها وهو بمعنى الخروج الآن خبره لا يكون اسما
لا يقال عسى زيد منطلقا واما قولهم عسى الغوير ابؤسا فشاذ نادر وضع ابؤسا
موضع الخبر وربما شبهوا عسى بكاد واستعملوا الفعل بقوة بغير ان فقالوا عسى زيد
ينطلق ويقال عسيت انا افعل ذاك ويقول المرأة عست ان تفعل ذاك وعسيتن
وعسيتم للرجال والمتاخرون على ان عسى يرفع الاسم وينصب الخبر مثل كان وللمقترن
بكلمة ان بعد اسمه منصوب المحل على انه خبره واستدلوا بقوله عسى الغوير ابؤسا ونقل
عن سيبويه انه منع كون ان يفعل خبره بناء على ان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة
وغذر من جعله خبرا ان يقدر مضافا اما في الاسم نحو عسى حال زيد ان يخرج او في
الخبر نحو عسى زيد صاحب ان يخرج لما ادعى ان السابق في الاعتبارين بين التراكيب
التامة هو الخبر والطلب المنحصر في قسمة اقسام وان ما سوى ذلك فروع تولدت ونشأت

من امتناع اجراء الكلام على الاصل خطر بباله ان هذا الحكم ما يستبعد ويظن انه
مما يرمى به جزافا او هناك انواع كثيرة لكل واحد منها كثير الاستعمال كالتقريب
والانكار والتعجب والاستبطاء والتهديد وغيرها فاني يتيسر ردها الى ما ذكر
فقال وعساك فيما ترى ان تفتحه عيناك اي تزدريه وتستحقره وفي الصحاح افتحمته
عيناي ازدرته وكلمة ما في قوله فيما ترى اما مصدرية ليكون ترى بمعنى تظن ولا
يقدر فيه ضمير يعود الى ما والمعنى ح لعلك قاربت في ظنك ان تحتقره عيناك ما ذكرناه
من ان ماسوى ذلك فروع واما موصولة اي في الذي تراه اي تجعله مبصرا اياه فح يكون
ترى من الارادة المأخوذة من الرؤية بمعنى الابصار ويقدر فيه ضمير يعود الى الموصول
والمعنى لعلك قاربت في شان ما ارتيته والظرف على التقديرين متعلق بعسى لانها وان لم
يكن من الافعال يتصرف فيها الآن فيها معنى المقاربة فتعمل عمل افعال الظرف والضمير
في تفتحه ما ذكر من ان ماسوى ذلك فروع او للموصول الذي هو عبارة عنه ثم قال لكنك
اذا اجتليته او ان كشف القناع اي اذا نظرت اليه مجلوة مكشوفة حين ما نوضحه
باقامة دلائله وازالة ما فيه من الخفاء الشبيه بالقناع وجدت في نفسك ان الشان بخلاف
الاقتحام اي وجدت من نفسك الاستحسان والاستعظام وقوله فلنعنهما جواب
شرط محذوف اي اذا كان السابق في الاعتبار الخبر والطلب وجب علينا تعيينهما
لافتتاح الحديث لما نحن منتصبون له ومتوجهون اليه من بيان خواص التراكيب
اعلم ان المحققين بشانهما فرقتان فرقة تخصهما الى التعريف وفرقة تعنيهما
ذلك واختيارنا قول هؤلاء اما في الخبر فلما ان كل احد من العقلاء ممن لم يمارس
الحدود والرسوم بل الصغار الذين لهم ادنى تمييز يعرفون الصادق والكاذب
بدليل انهم يصدقون ابدا في مقام التصديق ويكذبون ابدا في مقام التكذيب فلولا انهم
عارفون للصادق والكاذب بما ان في منهم ذلك لكن العلم بالصادق والكاذب كما
يشهد له عقلك موقوف على العلم بالخبر الصدق والخبر الكذب يعني ان الجماعة
الذين لهم عناية واهتمام بشان الخبر والطلب وامرهما طايفتان طايفة تحكم

ولا يجوز ان يكون ترى بمعنى تظن
على ان يكون في تقدير فيما يجيد
كما انا اياه لعدم المفعول الثاني
مسلم
والتقاء ما قد تبها المرأة
ارتيا مسلم

ممن اشتغل بهما الذين اشتغلوا بهما
لانهم اشتغلوا بالكتب المؤلفة
لهم

مكررة بجميع بنوعيها فيه موقوفة كلمة
الاكتساب بالجدود والرسوم الكتاب المؤلفة
فضلا عن ان يمارس فانه لا يتوهم فيهم ذلك
بخلاف الصغار فانه لا يتوهم فيهم ذلك
اصلا مسلم

مقصورا بالعطف على اسم ان
والتقدير فلما ان الصغار وليس
بمحذور عطفا على العقلاء لان التقدير
يكون ذلك فيما ان كل واحد من الصغار
وهو بعيد
مسلم

باحتياجها الى التعريف وتزعم انها كبيان وطايفة اخرى تحكم بانها مستغنيان عن
التعريف وتزعم ان تصورها ضرورى واختار المصنف مذهب الطايفة الثانية و
استدل عليه بان العقلاء الذين يتوهم منهم اكتساب النظريات عن الضروريات لكنهم
لم يعرفوا كيفية اكتسابها بالحدود والرسوم فضلا عن ان يزاولوا اكتسابها بل الصغار
الذين لا يتوهم فيهم التمكن من معرفة كيفية الاكتساب اصلا يعرفون مفهومى الصادق
والكاذب ويصفون المتكلم بالصادق فى مقام صالح لان يوصف فيه المتكلم بانه
صادق وكذا يصفونه بالكاذب فى مقام صالح لان يوصف فيه بانه كاذب والمقام
الصالح فى نفسه للتصديق والتكذيب هو مقام التكلم بالجملة الخبرية نحو زيد قايم
لا الانشائية نحو اضرب فلولا انهم عارفون بمذاق المفهومين ومميزون للمقامات
الصالحة فى انفسها لهما عن غيرها لما تيسر منهم ذلك على الاستمرار قطعا ثم ان مفهوم
الصادق هو المتكلم بالخبر الصدق ومفهوم الكاذب هو المتكلم بالخبر الكذب ولما كان
مفهوم الخبر جزاء من مفهوم كل واحد من مفهوم الصادق والكاذب توقف معرفتهما
على معرفة مفهوم الخبر ضرورة ان الكل لا يعرف بدون معرفة اجزائه وما يتوقف عليه
التصور الضرورى اولى ان يكون ضروريا فتصور الخبر ضرورى وهو المطلوب
وخلاصة الدليل المذكور ان الحكم بان هذا المتكلم صادق وذاك كاذب ضرورى لا
يتوقف على نظر وكسب لصدوره عمن لا يتصور منه الاكتساب اصلا فوجب ان يكون
تصورات اطرافه ضرورية لان السابق على الضرورى اولى ان يكون ضروريا
ويرد عليه ان السابق على التصديق الضرورى انما هو تصور اطرافه بوجه ما و
اللازم منه بداهة تصور مفهومى الصادق والكاذب بوجه ما ولا يلزم منه بداهة
تصور كنه الخبر الذى هو المتنازع فيه وكلمة ما فى قوله فلان زايدة وقوله ممن لهم
يمارس صفة مختصة لكل احد بحد تختصه بصفة كونه من العقلاء وقابل الحدود
بالرسوم على مصطلح القوم فان الحد عندهم كما مر بمعنى المعرف مطلقا فيتناول الرسم
وهيه وقوله هو الخبر الصدق او الخبر الكذب اى الصادق والكاذب فان الخبر

يوصفهما اصالة والمتكلم تبعا واتما لم يصرح بلفظهما دفعا لتوهم اتحادهما
بالصادق والكاذب المذكورين اولا فان المذكور اولا صفتان للمتكلم فلو قال ههنا
موقوف على العلم بالخبر الصادق والخبر الكاذب لتوهم ان الصادق والكاذب المذكورين
ههنا بمعنى المذكورين اولا هذا والحدود التى تذكر كقولهم الخبر هو الكلام المحتمل
للصدق والكذب او التصديق والتكذيب وكقولهم هو الكلام المفيد بنفسه اضافة
امر الى الامور الخامس الامور نفيا او اثباتا بعد تقريفهم الكلام بانه المنتظم من
الحروف المسموعة المتميزة وكقول من قال هو القول المقتضى بصريحه نسبة الى معلوم
بالنفى او الاثبات ليتها صلحت للتعريف قوله هذا فاعل فعل محذوف اى مضى هذا
او مفعوله اى خذ هذا او مبتداء حذف خبره اى هذا المذكور ها ما ذكر وقوله
والحدود مبتداء خبره قوله ليتها صلحت للتعويل اما على تقدير القول على المشهور
او على تأويل الجملة الانشائية بالخبرية بان يجعل التمنى بمعنى النفى اى انها لا تصلح
للتعويل وفى التعبير عنه بصيغة التمنى مبالغة فى الدلالة على معنى النفى لان التمنى
انما يتعلق بالمستحيلات ولفظ هذا اشارة الى ما اختاره من ان حقيقة الخبر بديهية التصور
بين اولا ان تصور الخبر بديهى ثم زيف ما ذكر من الفرقة الاولى من التعريفات ليعلم بطلان
ما ذكروه على مذهبهم ايضا واراد بالكلام المركب التام خبرا كان او انشاء
واحترز بما عن الانشاء بتوصيف الكلام باحتمال الصدق والكذب واراد باحتماله
الصدق والكذب احتماله اياهما مع قطع النظر عن صدوره عن خصوص المتكلم وعن
خصوص الكلام بالنظر الى مجرد محتمل مفهومه وهو ثبوت مفهوم المحكوم به لذات
المحكوم عليه او انتفاءه عنه فيندرج فيه الخبر الصادق قطعا والكاذب قطعا نحو
قولنا اجتماع النقيضين حق او باطل فان مثله بالنظر الى محتمل مفهومه صالح
للاتصاف بكل واحد من الصدق والكذب بدلا عن الآخر على سواء وهذا التعريف
للجمهور والتعريف الثانى لابى الحسين واتباعه واعتبر فيه قيودا منها الكلام واراد
به المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة والمنتظم من الحروف يتناول المركب من حرفين

قوله اضافة امر منصوب على انه مفعول المفيد بنفسه وقوله نفيا او اثباتا تمييز من اضافة
واحترز به عن الانشائيات نحو هل خرج زيد فانه وان دل على نسبة
الخروج الى زيد لكن تلك النسبة ليست بالاثبات كما فى خرج زيد ولا
بالنفى كما فى لم يخرج زيد منه

قال الفناء بفتح اللام صح الفناء وكى اصحابنا اصحابنا بضم اللام منه

قوله ان الكلام الذى يجمع الثنايا له
ثنايا اذ صادق او كاذب وهو
للطايفتان الخبر فالمصدقون هو الاخبار
عن الصدق والمكذبون هو الاخبار
عن الكذب منه

ايضا نحو مُذ وعِد وخرج به الحروف البسيطة ونحو ق وان كان بسيطا صورة
لكنه منتظم تقديرا فيكون كلاما كلاف همزة الاستفهام حيث لا انتظام فيها اصلا
فيلتزمون خروجها عن تعريف الكلام ووصفوا الحروف بالمسموعة احترازا عن المنتظم
من الحروف المتخيلة او المكتوبة وبالمتميزة احترازا عن المنتظم من الحروف المسموعة التي
لا تمايز بينها كالاصوات الممتدة التي يسمع منها بعض الحروف بلا ترتيب وامتياز وقد يزاد
بعد قيد المتميزة قيدان آخران صقالا للمتواضع عليها اذا صدرت عن قادر واحد فيحترز
بالقيد الاول عن المهملات المنتظم من اكثر من حرف واحد وبالثاني عن نحو ضرب اذا صدرت
حروفه عن اكثر من واحد بان صدرت عن اثنين او ثلاث ومن لم يزد هذين القيدين
عد المهملات كلاما لغة وكذا لفظ ضرب اذا تلفظ بحروفه ثلثة اشخاص على الترتيب
فانه كلام لغة عنده وقد يقال له حاجة الى قيد الصدور من واحد لان قولنا المنتظم
من الحروف لا يتبادر منه الا كون ناظمه قادرا واحدا ومن قيود التعريف انهم وصفوا
الكلام بقولهم المفيد بنفسه اضافة امر الى امر نفيا او اثباتا واحترزوا بقيد المفيد اضافة
امر الى امر عن الالفاظ المفردة المنتظمة عن الحروف المسموعة المتميزة وبقيد النفي و
الاثبات عن المركبات الناقصة كالاضافية والوصفية والمركبات الانشائية بالقياس
الى معانيها الحقيقية وقولهم بنفسه معناه بصريح لفظه الدال على ما قصد به من معناه الحقيقي
او المجازي واحترز به عن المركبات الانشائية من حيث انها لا تدل على لوازمها الخبرية كدلالة
قم على اريد منك القيام وليتك تكرمني على اتمنى منك الاكرام والم اكرمك على اني
قد اكرمتك الى غير ذلك والتعريف الثالث للشيخ عبد القاهر وهو قريب من تعريف
ابي الحسين المعتزلي فانه قوله بمعنى المركب مطلقا والمقتضي بمعنى المقيد وقوله بصريحه
يقصد فائدة بنفسه والنسبة بمعنى الاضافة والمعلوم هو الامر الموصوف بصفة
المعلومية واشار بذلك الى ان المسند والمسند اليه لا بد ان يكونا معلومين ولو
بوجه ما اما ترى الحدي الاول حين عرف صاحبه الصدق بانه الخبر عن الشيء
على ما هو به والكذب بانه الخبر عن الشيء لا على ما هو به كيف اراد خروج عن كونه

احد قوليهم الخبر هو الكلام
المحتمل للصدق والكذب
منه

وقال في تعريف الخبر هذا الكلام
المحتمل للتصديق والتكذيب
منه

معرفا ومن ترك الصدق والكذب الى التصديق والتكذيب بما زاد على ان وسع الدائرة
والحد الثاني حين اوجب ان يكون قولنا في باب الوصف الغلام الذي لزيد اوليس لزيد
خبرا لكونه كلاما على قول صاحبه ومفيدا لحصريه اضافة امر وهو الغلام الى امر وهو
زيد بالاثبات في احدهما والنفي في الآخر مع انتفاء كونه خبرا بدليل انتفاء لازم الخبر
وهو صحة احتمال الصدق والكذب فلا نزاع في كون ذلك لا نعم الخبر انما النزاع في ان يكون
حدا والحال ما تقدم وكذا قولنا ان زيدا غلام اوليس غلاما بفتح ان كيف خرج عن ان يكون
طردا ابطل الحد الاول ببيان كونه مشتملا على الدور اي على تعريف الشيء بنفسه وذلك
لان صاحب ذلك الحد اخذ في تعريف الخبر الصدق والكذب وعرف كل واحد من الصدق
والكذب بتعريف اخذ فيه المعرف حيث قال الصدق هو الخبر عن الشيء على الوجه الذي
هو متصف به في الواقع وعرف الكذب بانه الخبر عن الشيء لا على الوجه الذي هو متصف
به في الواقع فقد عرف الخبر بالصدق والصدق بالخبر فهو في الحقيقة تعريف الخبر بالخبر و
تعريف الشيء بنفسه باطل لانه يفيد علما بالشيء المعرف والا لزم ان يكون الشيء معلوما
قبل نفسه هذا خلف واجيب عنه بان المأخوذ في حد الخبر هو الصدق والكذب اللذان
هما صفة الخبر اعني مطابقته للواقع وعدم مطابقته له وما اخذ في حد الخبر صفة المتكلم
فلا دور وايضا الخبر المعرف هو المركب الاسنادي المعين وهو من اقسام الكلام والخبر
المأخوذ في تعريف الصدق ليس الخبر بهذا المعنى حتى يلزم الدور بل هو الخبر بمعنى المصدر
اعني الاخبار واللفظ انما نشاء من اثر اكر لفظ الخبر ثم قال ومن ترك في هذا الحد الصدق
والكذب ذاهبا الى التصديق والتكذيب فقد وسع الدائرة اي وسع دائرة الدور لان
تصديق الكلام هو الحكم بكونه صادقا وتكذيبه هو الحكم بكونه كاذبا فيزيد في الدور
مرتبة فيخفى ويصير اقبح وذلك لان الدور بمرتبة واحدة دور صريح يستلزم تقدم الشيء
على نفسه بمرتبتين والدور بما زاد على مرتبة واحدة دور مضمر يستلزم بتقدم الشيء على
نفسه بثلاث مراتب واكثر فيكون اقبح واشد استحالة وكيف جلد دار منعورا ثان
لترى وكلمة كيف في موضع الحال من ضمير دار اي على اي صفة دار الحد الاول والمعنى

وهو الكذب في الاعلام منه

ارادا بهما صفتان للكلام الذي هو خبر
في الواقع فانا اضافا الى الخبر الذي هو الكلام
عطابقته للواقع وعدم مطابقته لا عطابقته
وعدم مطابقته حتى يلزم الدور ايضا منه

حيث جعله بمرتبتين بعد ما جعله
لا نعرف الخبر بالتصديق والتصديق
هو الاخبار بالصدق والصدق هو الخبر
كما فالخبر موقوف على التصديق والتصديق
على الصدق والصدق على الخبر فالخبر
موقوف على نفسه بمرتبتين منه

انه دلالة كائنا على حقيقة عجيبة ظاهرة فقد انسلخ به عن معنى الاستفهام مجاز ان يعمل
دار في الطرق السابق عليه اعني حين عرف فلا يزداد ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله وان
رومي جانب الصيغة قد تركيف دار قبل حين ويجعل المذكور تفسيرا له ولا يجوز ان يجعل
حين ظرفا لمتى اذ ليست الرؤية في حين التعريف وقس على ذلك حال الظرف والاستفهام
للمذكورين في كل واحد من الحدين الاخيرين قوله والحد الثاني معطوف على الحد الاول
اي واما تراى الحد الثاني كيف خرج عن ان يكون مطردا حين اوجب في الحد الثاني هو الكلام
المفيد بنفسه اضافة امر من الامور الى امر من الامور نفيا او اثباتا وفيه اشارة الى الحد المختل
للصدق والكذب والمحتمل للتصديق والتكذيب في التحقيق حد واحد والمفعول الثاني لتراى
ترى قوله لكيف خرج عن ان يكون مطردا وفاعل قوله اوجب الضمير المستكن فيه الراجع الى
الحد الثاني ومفعول قوله ان يكون مع ما في حين وقوله خبرا خبر لقوله ان يكون اي حين اوجب
الحد الثاني كون القول المذكور خبرا وقوله الغلام الذي لزيد مفعول لقوله قولنا والضمير
في قوله لكونه راجع الى قولنا وقوله اضافة امر منصوب على انه مفعول قوله مفيدا والاطراد هو
التلازم في الثبوت اي كون الحد بحيث يلزم من صدقه على شيء صدق المحدود عليه وههنا
قد صدق الحد على ما لا يصدق عليه المحدود فلم يكن مما نحن فيه لان المراد ما ليس من افراد المحدود فيه
والانحكاس هو التلازم في الانتفاء اي كون الحد بحيث اذا لم يصدق لا يصدق المحدود
فلو لم يكن كذلك اي لو لم يصدق على ما صدق عليه المحدود ولم يكن جامعا لافراد المحدود فلا يكون
صالحا للتعريف لان المعرف يجب ان يكون جامعا مانعا فالمصنف بطل الحد الثاني ببيان
انه غير مطرد حيث تناول ما ليس من افراد المحدود وهو مثل قولنا في باب الوصف
دون الاخبار الغلام الذي لزيد او ليس لزيد ومثل قولنا ان زيدا غلام او ليس غلاما
يصح الهمزة ان وبين ام فاذا لكن في الحد بان كل واحد منه كلام عذر صاحبه لكونه
منتظما من الحروف المسموعة المتميزة ومفيدا بصريحه اضافة امر الى امر اثباتا او
نفيا وذلك لانها يفيدان اضافة الغلام الى زيد اثباتا او نفيا وهذا ظاهر في الثاني
واما في الاول فالاولى ان يقال انه يفيد نسبة امر هو الكون لزيد الى امر هو

الغلام لان تقدير هذا الغلام الذي كان اي حصل لزيد فالمنسوب هو
الكينونة لزيد والمنسوب اليه هو الغلام وليس المراد بالنسبة مجرد التعلق الذي
يوجد في غلام زيد بل ما يصلح للاثبات والنفي اولو كان المراد بها مجرد التعلق
لكان الاظهر ان ينقض بنحو غلام زيد وايضا لا اضافة للغلام الى زيد في
صورة النفي فاندفع بهذا ما يتوهم من ان نسبة الغلام الى زيد اعم فربما يكون بالجملة
كما في المثال الثاني او بالاضافة كما ينهم من المثال الاول وهذا توهم بعيد لما ذكرنا
وقوله فللنزاع جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انكم قد نازعتم في صحة القول
بان الخبر هو المحتمل للصدق والكذب فكيف يصح لكم ان تحملوا من الامور اللاتي
له المحمولة عليه وتستدلوا باستثنائه على انتفاء الخبرية فانه على هذا يكون تحديد
الخبرية صحيحا فاجاب عنه بانه لا نزاع لاحد في ان الاحتمال لازم في الخبر شامل
لجميع افراده وانما النزاع في صحة تعريفه به والحال ما تقدم من انه لا يجوز ان يكون
معرفا له للزوم الدور وخلاصة الجواب ان كون الشيء لازما لشيء آخر لا يوجب ان
يكون ذلك اللازم معرفا لماهيته ملزومه اذ يجوز ان يكون اللزوم بديهي التصور ومع
ذلك يكون له لوازم كثيرة والجواب عن الدليل الدال على عدم صلاحية الحد الثاني ان
يعرف به الخبر وهو عدم كونه مطردا الصدق على المثالين المذكورين مع انهما ليسا
بخبرين هو انا لا نسلم صدق الحد الثاني على المثالين لان المراد بالاثبات والنفي هو
الحكم بوقوع النسبة او لا وقوعها اعني ايقاعها او انتزاعها وليس في شيء من المثالين
ايقاع ولا انتزاع صادر عن المتكلم بل فيهما اشارة الى حكم معلوم سابق على هذا
القول وذلك لان معنى قولنا الغلام الذي لزيد الغلام الذي علم انه لزيد قبل صدور
هذا القول من المتكلم لان مضمون الصلة يجب ان يكون معلوما قبل اقتران الموصول
والحد الثالث حين اوجب ان لا يكون قولنا ما لا يعلم بوجه من الوجوه لا يثبت ولا
ينفى خبرا لامتناع ان يقال ما لا يعلم بوجه من الوجوه معلوم مع ان الكلام خبر كيف
خرج عن ان يكون منعكسا مع انتقاضه بالمقتضيين المذكورين وهما الغلام الذي

فانه لا يصدق على شيء منهما انه كلام مفيد
بنسبة اضافة امر الى امر بطريق
الاثبات او النفي

بصريحه نسبة معلوم الى معلوم
بالنفي او الاثبات منه

لزيد اوليس لزيد وان زيدا غلام اوليس غلاما بقي ان تتدبر وسوال المعلومية
وجد دفع يذكر في الحواشي اي اما ترى الحد الثالث كيف خرج عن ان يكون منعكسا
جامعا حيث لم يصدق على بعض ما هو خبر بالاتفاق مثل قولنا لا يعلم بوجه من الوجوه
وفي حين من الاحيان لا يثبت ولا ينفى حيث لم يكن المحكوم عليه فيه معلوما فلم يصدق
عليه انه قول يقتضي نسبة معلوم الى معلوم وايضا كيف خرج عن ان يكون مطردا مانعا
حيث صدق على مثل الغلام الذي لزيد اوليس لزيد وان زيدا غلام اوليس غلاما
لما قرابطل الحد الثالث اولا بعدم انعكاسه لعدم صدقه على بعض ما هو خبر بالاتفاق
وهو المثال المذكور فانه وان كان قولا لكنه لا يقتضي نسبة معلوم الى معلوم لان ما لم
يوجد من الوجوه لا يصدق عليه انه معلوم واسندا لامتناع الى ان يقال ذلك مع ان
الممتنع هو كون ما لم يعلم بوجه ما معلوما لا ان يقال انه معلوم للمبالغة في امتناع ذلك
حتى كان القول به ممتنع وثانيا بعدم اطراده لانتقاضه بالنقيضين المذكورين في
ابطال الحد الثاني وامرا لتقدير في انتقاض الحد الثالث بها لا في انتقاضه بهما نوع خفاء
بناء على احتمال ان الشيخ عبد القاهر اراد بالقول المركب التام وقد نقل عنه انه اصطلح
على ذلك فلا ينتقض الحد بهما فامر المصنف بالتدبير للاشارة الى ان اصطلاحه ذلك
وجوه لا سند له لغة ولا اصطلاحا فلا ينبغي في بطلان الحد لان الالفاظ المذكورة في
الحدود يجب حملها على معانيها المتبادرة والمشهورة والنقض بهما يندفع بما مر من
ان المراد بالاثبات والنفي هو الحكم بوقوع النسبة ولا وقوعها الخ واما قضية عدم
الانعكاس فقد اشار الى جوابه بقوله وسوال المعلومية وجه دفع مذكور في الحواشي
واراد بها الحواشي المفتاح التي وعدها في صدر الكتاب الا ان تلك الحواشي لم تنقل الينا
ولم يسمع من العلماء انه رآها احد جعل ابطال الحد الثالث لعدم كونه منعكسا بمنزلة السوال
عليه الناشي من اعتبار المعلومية في كل واحد من طرفي النسبة فاضاف السوال الى المعلومية
على طريق اضافة المسبب الى سببه ولعله اراد بوجه دفعه ان ما لا يعلم بوجه من الوجوه اعني
المجهول مطلقا لا صفة وذات فتلك الذات لما توجه اليها العقل بصفة اللامعلومية

وجعلها آلة لملاحظة تلك الذات صارت معلومة بهذا الاعتبار وكانت معلوميتها
مطلقا بحسب فرض العقل حيث توجه اليها العقل بهذا الاعتبار لا بحسب نفس الامر
فلما كانت معلومة في نفس الامر بهذا الاعتبار صارت صالحة لان يحكم عليها بانها لا
يثبت له شيء ولا ينفى عنه شيء اي للحكم عليها بانها يمتنع ان يحكم عليها اصلا كما ان
اتصافها بصفة اللامعلومية بحسب فرض العقل منشاء لاتصافها بامتناع الحكم
عليها فان معلوميتها باعتبار التوجه اليها بهذه الصفة كافية في اندراجها تحت
المعلوم ودخول ذلك القول في حد الخبر ومصحح للحكم عليها بانها لا يثبت ولا ينفى
اي لا يحكم عليها اصلا اما كفايتها في الاندراج والدخول فظاهر لانها صارت
معلومة بوجه ما وكذا كونها مصححة للحكم عليها ظاهر لان المعلوم بوجه ما يصح عليه
الحكم قطعا واما كونها مصححة للحكم عليها بامتناع الحكم فان معلوميتها باعتبار التوجه
اليها بصفة المجهولية واذا لاحظ العقل اتصافها بصفة المجهولية حكم عليها بامتناع
الحكم قطعا نعم قد لزم من ذلك التوجه معلوميتها لكن هذه المعلومية واتصاف
الذات بها ليست ملحوظة للعقل حال التوجه اليها بصفة المجهولية فلذلك لم يحكم عليها
في هذه الحال بصحة الحكم فاذا عاد العقل الى ملاحظة اتصافها بهذه المعلومية اللازمة
حكم عليها بصحة الحكم هكذا ينبغي ان تحقق هذا المقام وحكم المصنف على الحد الاول
بالخروج عن كونه معرفا وعلى الاخيرين بالخروج عن الاطراد والانعكاس اشار الى ان
الدوري لا يفيد معرفة اصلا لاستلزامه المحال وان غير المطرد وغير المنعكس
قد يفيد ان معرفة بوجه ما ولذلك جوز جماعة في التعريفات الناقصة ان يكون اعم
او اخص فالاعم لا يكون مطردا والاخص لا يكون منعكسا واما في الطلب فلان كل احد
يتمنى ويتفهم ويامر وينهى وينادي يوجد كلا من ذلك في موضع نفسه عن علم وكل
واحد من ذلك طلب مخصوص والعلم بالطلب المخصوص مسبوق بنفس الطلب واما
في الطلب عطف على قوله اما في الخبر اي واما وجه اختيارنا قول الفرقة الناهية الى
الاستغناء عن القرائن في الطلب قوله يتمنى وما عطف عليه خبر ان وقوله يوجد من باب

الافعال يرد من قول يتمنى او استيناف لبيان ان اتيان كل واحد من الاقسام الخمسة للطلب اتيان عن علم بموضعه اللايق به فلا يورد التمني في موضع الاستفهام وبالعكس وقيل قوله يتمنى وبستفهم صيغة لقوله كل احد وقوله يوجد كلا في موضعه خبر لا اه وفيه نظر لان كلامه على هذا التقدير لا يدل على مدعاه لان خلاصة دليله ح ان كل احد يتصف بانه يتمنى ويستفهم يكون عارفا بمفهوم الطلب ومدعاه ليس هذا فان مقصوده ان يستدل على استغناء الطلب عن التعريف لكونه بديهي التصور بان كل احد من العقلاء الذين لم يمارسوا لاكتساب التصورات من الحدود والرسوم ولا عرفوا كيفية ذلك الاكتساب بل الصغار الذين هم اد نى تمييز ولا يتوقع منهم فهم الاكتساب اصلا يوردون كل واحد من الاقسام الخمسة للكلام الطلبي في موضعه عن علم بذلك الايراد واختيار ولا يخطئون في ذلك فلا يوردون الكلام الدال على التمني مثلا في موضع الاستفهام واذا اجابوا عن شيء منها اجابوا بما يناسبه فهم عالمون بتلك الاقسام و معانيها ومواضعها اللايقة بها واجوبتها المناسبة اياها فعلم من ذلك انهم عارفون بمفهومات تلك الانواع الخمسة لانهم لو لم يكونوا عارفين بذلك لما يتيسر لهم ذلك وكل واحد من تلك الانواع الخمسة للطلب طلب بخصوص مقيد بقيد بتة ما والعلم بالطلب المخصوص يكون بعد العلم بالطلب المطلق فيلزم من ذلك ان يكون علمهم بمفهوم الطلب المطلق سابقا على علمهم بمفهوم الطلب الخاص الذي ثبت انه بديهي والعلم على البديهي يكون اولى بالبديهة فيكون العلم بمفهوم المطلق بديهيا غير محتاج الى الحد وهو المطلوب والجواب عن هذا الاستدلال ان ذلك انما يتم اذا كان العام ذاتيا للخاص وكان الخاص معلوما بالكنه وكل واحد من الامرين ممنوع هنا وان اراد ان هذه الاقسام و مطلق الكلام الطلبي معلومة بوجه ما فلا نزاع فيه انما نزاع الفرقتين في قصور الطلب بالكنه ثم ان الخبر والطلب بعد افتراقهما بحقيقتهما يفترقان ايضا بالازم المشهور وهو احتمال الصدق والكذب وهو بالحقيقة لازم الخبر واما لازم الطلب فهو انتفاء الاحتمال والكلام في الطلب وما نسبنا اليه من اقسام الخمسة وما يتولد منها لا يقوم

على فرعنا به سمحك هنا لكنا سنفرغ في صماخيك باذن الله تعالى او ان التصدي لتحقيق ما ينقش صورته في ذهنك النقش الجلي ولتكتف بهذا القدر من التنبيه على استغناء الخبر والطلب من التعريف الحدي ولنعين لمساق الحديث في كل واحد منهما قانونا قوله لا يقصر فعل مجهول من قصرت الشيء على صفة كذا اي اكتفيت منه بتلك الصفة وما جاورت الى غير ما قوله سنفرغ من افرغت الماء في الاناء بالغين المعجمة اي صببته فيه والصماخ ثقبة الاذن والآوان الوقت والتصدي للشيء التعرض له والاشتغال به والضمير المجرور في قوله لتحقيقه راجع الى الطلب وقوله ما ينقش مفعول لقوله سنفرغ وفاعل ينقش ضمير راجع الى ما ومنقول قوله صورته وقوله النقش الجلي نصب على انه مفعول مطلق لقوله ينقش لما ذكر شيئا من مباحث الطلب على الاجمال كان تقسيمه الى اقسامه الخمسة وتولد معان آخر منها ووعد كشف القناع عن وجه الحصار في اقسامه الخمسة وتوليدها لما تولد منها حري بالوعد الذي هو اقوى واشمل مما سبق فقال والكلام في الطلب وما نسبنا اليه من اقسامه الخمسة وما يتولد منها لا يقصر على هذا الكلام الاجمالي الذي اوردناه هنا وقرعنا به سمحك من غير ان ينقش فيه ويوصل معناه على ما ينبغي الى قلبك بل سنفرغ ونصب في ثقبتي اذنيك بتيسير الله تعالى كلاما ينقش في ذهنك صورة مباحثه من كيفية انقسامه الى اقسامه وتفاصيل احوالها وتوليدها لما يتولد النقش الجلي الذي لا خفاء فيه وقوله ولتكتف عطف على مقدر اي فلنشرع المقصود الاصلي ولتكتف بهذا القدر من التنبيه وصرح بان ما ذكرنا في معرض الاستدلال على استغناء الخبر والطلب عن التعريف تنبيه على حكم بديهي اشارة الى ان ما يعترض به عليه لا يجدي نفعا والتعريف الحقيقي يحمل ان يراد به ما يقابل الرسمي وهو ما يوضح حقيقة المعرف وغايته وحكم بانها استغنيا عن التعريف الحدي بناء على ان حقيقتها بديهيتان على زعمه فلا يحتاجان الى الحد يوضح حقيقتها لكنهما ربما يحتاجان الى تعريف رسمي يوضح لوازمهما الان بديهة تصور الشيء بحقيقته لا يتلزم بديهة تصور جميع لوازمه ويحتمل ان يراد به ما يقابل التعريف

واذن الاستماع فارغ بين
مسلمه

سر الانحصار في الاقسام الخمسة وكونه بديهي التصور
مسلمه

وما ذكر المتناء الذي هو قوله والكلام في الطلب مسلمه

اما كون اقوى فلانه لم يذكر في الباب الاكشف القناع وذكر منها انه يقع في الصماخ ما ينقش النقش الجلي والمراد به اشمل فلان الان يكتفي المتعلم وهذا يقتضيها ونفس الطلب مسلمه

فان الترع في اللغة ايصال ظاهر جسم صلبا في ظاهر جسم مثله ينشب ويمسكه منه نفوذ احد هما في الآخر مسلمه

اي اذا لم يكن هذا المقام مقام تفصيل مباحث الطلب فلنشرع اه
مسلمه

من مصطلح اهل البيان
ح ١٢

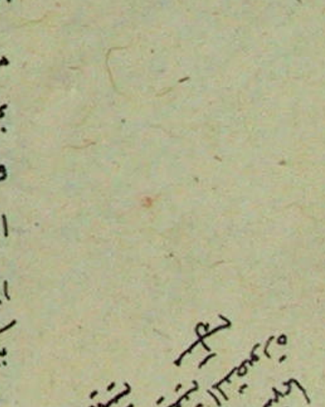

اللفظي لجواز ان يكون البديهي مجهولا من حيث انه مدلول اللفظ فيحتاج الى التعريف
اللفظي كما يقال الغضنفر الاسد والتعريف الحقيقي بهذا المعنى يتناول الحد الاسمي
وهو ما يفصل المفهوم الذي دل عليه الاسم اجمالا ويحصل مع قطع النظر عن انطباقه
على حقيقة خارجية فيجري فيما له ذات خارجية قبل العلم بوجوده كما يجري في المعدومات
ويتناول الحد الحقيقي المحصل لصور حقايق الموجودات فتبين بهذا ان الحد الاسمي ليس هو
الحد اللفظي كما توهمه البعض فانه يقصد بالحد الاسمي تحصيل صور المفهومات الغير الحاصلة
في الذهن ويقصد بالتعريف اللفظي تعيين صورة حاصلة من بين ساير الصور بانها
المرادة بلفظ كذا كقولك الغضنفر الاسد والقانون كلمة سريانية بمعنى المسطرة
ثم نقل الى القضية الكلية من حيث يستخرج بها احكام جزئيات الفاعل بواسطة انضمام
الصغرى سهلة الحصول بان يقال هذا فاعل وكل فاعل مرفوع وتسمى تلك القضية
ايضا اصلا وقاعدة وتلك الاحكام فروعا واستخراجها من ذلك الاصل تفريعا وانما سمي كل
واحد من بابي الكلام في الخبر والطلب قانونا لاشتماله على بيان قوانين هي مسايل علم المعاني

القانون الاول فيما يتعلق بالخبر اعلم ان مرجع الخبرية واحتمال الصدق والكذب الى الحكم
المخبر الذي يحكمه في خبره بمفهوم لمفهوم كما تجده فاعلا ذلك اذا قال هو لزيد او ليس لزيد
او وقع صلة للموصول الذي من حقه ان يكون صلة قبل اقترانها به معلومة للمخاطب
او اذا قال انه زيد يصح ان ينقل الحكم بثبوت الزيدية للضمير الى جملة حكم تقول انا
مشار اليه يحكم له او به اذا قال الحق انه زيد او اذا قال الذي ادعيه انه زيد لما فرغ
من ضبط معاقد علم المعاني من ان التراكيب التامة منحصرة في الخبر والطلب وضع لكل واحد
منهما قانونا وجعله مبداء للشروع في مباحث علم المعاني وقدم مباحث الخبر لكونه اكثر
استعمالا واوفر اشتمالا على الخواص واقدم اعتبارا في الاشتقاق فان الفاظ الطلب
ماخوذة بتصرف في الفاظ الخبر ثم ان مثل قولنا زيد قايم يطلق عليه انه خبر ومحتمل
للصدق والكذب وانه مفيد للمخاطب وانه صادق او كاذب فاراد ان يبين مرجع
ذلك كله فابتداء ببيان مرجع الخبرية فقال اعلم ان مرجع اي رجوع الخبرية التي يحتملها

في الحقيقة احتمال الصدق والكذب الى الحكم الصادر من المتكلم في خبره فان هذا الحكم
يتصف بذلك الاحتمال اولا وبالذات ثم يتصف به المجموع المركب منه ومن طرفيه ثانيا
وبالعرض وتلخيصه ان المتصف بالخبرية هو المجموع لكن اذا حقق خبريته رجعت الى
الاحتمال الذي هو من الصفات الذاتية الازلية للحكم فاذا قيل الكلام انه خبر كان
محصوله انه باعتبار حكمه يحتمل قوله الى حكم المخبر اي الذي هو بصدد الاخبار والاعلام
والمعنى ان ما به يتحقق كون الخبر خبرا وباعتباره يكون محتملا للصدق والكذب هو
حكم المخبر اي الذي هو بصدد الاخبار والاعلام اعني الحكم الذي يحكم المخبر في خبره بمفهوم
لمفهوم اي معلوم لمعلوم بان يكون الحكم مستفادا من ذلك الخبر لا حكم مفعول اي محكوم به
في غير ذلك الخبر يشير اليه بهذا الخبر كما في الجملة الواقعة صلة الموصول او الواقعة
بعد ان المفتوحة فان مضمون الاولى يكون معلوما بغير هذا الخبر ومضمون الثانية
صار من قبيل التصورات وضمير يحكمه راجع الى الموصول الذي هو عبارة عن الحكم على تضمين
معنى الفعل كما يرشد اليه قوله فاعلا ذلك فقوله الى حكم المخبر الذي يحكمه في خبره تقديره
الى حكمه الذي يفعله حاكما في خبره بمفهوم لمفهوم اثباتا كان او نفيا فالمضمن اصل
والمضمن فيه قيد له وقد يعكس فيقال في تفسيره اي يحكم فاعلا اياه والاول اكثر و
اقيس لان المقصود هو المضمن فجعله اصلا اقيس وكلمة ما في قوله كما تجده اما عبارة اي
عن الحكم اي كالحكم الذي تجد المخبر فاعلا ذلك الحكم فاسم الاشارة ظاهر وضع موضع ضمير
المعبر عنه بكلمة ما وقوله كما تجده حال من الهاء في يحكمه اي حال كونه مشابها بالحكم الذي تجد المخبر
فاعلا اياه اذا قاله واما مصدرية والحال من ضمير المخبر المستتر في يحكمه اي مرجع الخبرية
الى الحكم الذي يحكم المخبر كائنا على حالة مثل حالة وجدانك اياه فاعلا اياه اذا قاله والحكم
هنا بمعنى ايقاع النسبة او انتزاعها لانه الموصوف بالاحتمال وبالصدق والكذب وهو
الذي يفعله المخبر لا بمعنى وقوع النسبة او لا وقوعها لان الحكم بهذا المعنى لا يتصف بشيء
من هذه الصفات وقوله الى حكمه مفعول عطف على قوله الى الحكم المخبر يعني ان المتكلم
اذا اتى بلفظ مشتمل على الدلالة على النسبة غير دال على انه فعل فيه حكما بمعنى ايقاع تلك

النسبة او انتزاعها بل اشار الى حكم منعول قبل صدور هذا اللفظ منه فان ذلك اللفظ
المشتمل على الاشارة الى الحكم المفعول قبل لا يكون خبرا اى محتملا للصدق والكذب فلم
يكن رجوع الخبرية الى الحكم المفعول المشار اليه ومثل لذلك بمثالين احدهما الجملة
الواقعة صلة فان فيها اشارة الى نسبة قد علمها المخاطب وحكم بها قبل ان تجعل هذه الجملة
صلة والثانى الجملة التى تدخل عليها ان المفتوحة فانك اذا قلت عندى ان زيدا قائم فقد
اشرت الى حكمك بكونه قائما قبل ان يجعل ان مع ما فى حيزها فى تاويل القيام المضاف
الى المخاطب المحكوم عليه بكونه عندى وفى زعمك فان هذا التعبير انما يقع اذا كان المتكلم حاكما
بان زيدا قائم يشير بهذا التعبير الى الحكم المفعول قبل الآن جميع ما وقع بعد ان
المفتوحة لا يجب ان يشار الى حكم منعول لاحد فان المفتوحة مع ما فى حيزها بتاويل المفرد
بحكم عليه او به كقولك مشكورا ان زيدا قايم وبلغنى انه قائم ونحو ذلك فانه لا يقتضى
ان يشار به الى حكم منعول بخلاف الصلة فان اجزاءها ملحوظة تفصيلا فليست بتاويل
المفرد ففيها اشارة الى حكم المخاطب قطعا فالاولى ان يقتصر على ذكر الصلة وما يقال من
ان الصلة جملة خبرية لم يريد به انها خبر حال كونها صلة بل المراد انها كانت
خبرا قبل ذلك وكذا الحال فى الجمل الخبرية الواقعة خبرا للمبتداء وصفة للنكرة او حالا
فانها جمل وليست خبرا اى كلاما مقابلا للطلب وذلك لخروج نسبتها عن كونها مقصودة
بالذات فاذا قلت زيد ابوه منطلق كان القصد الى اثبات انطلاق الاب لزيد لا الى
اثبات الانطلاق لابيه فانه مقصود تبعا فليس كل جملة كلاما لجواز ان لا يكون
اسنادها مقصودا بالذات فلا يكون كلاما ولا كل جملة غير انشائية خبرا لان الخبر من
اقسام الكلام التام وما لا يكون كلاما لا يكون خبرا فاما السبب فى كون الخبر محتملا
للصدق والكذب فهو امكان تحقق ذلك الحكم مع كل واحد منهما من حيث انه كلام مخبر
قد علمت ان الخبرية صفة للكلام وانتهاء الامر راجع الى الاحتمال الذى هو صفة ذاتية
للحكم المفعول للمخبر فى خبره ويوصف به الكلام تبعا لذلك الحكم فالآن يريد بيان سبب
اتصاف الحكم والخبر بالاحتمال واورد كلمة اما تفصيلا للمجمل الواقع فى ذهن السامع

وازالة لتردده. فانه لما ذكر اتصاف الخبر والحكم بالاحتمال كان مظنة ان يتردد السامع
فى ان سببه ماذا فصدرها بالفاء السببية لان ذكر الاتصاف بالاحتمال يقتضى
ذكر سببه فهو من قبيل تفريع الحكم على سببه كما فى قولك خرج فاذا وقت الصبح فصل قوله
ذلك الحكم اشارة الى الحكم المفعول للمخبر وقوله من حيث هو حكم مخبر اى مع قطع النظر
عن خصوصية المخبر لئلا يخرج خبر المخبر الصادق لا محالة عن خصوصية الخبر ايضا
لئلا تخرج الاخبار التى يتعين صدقها او كذبها لخصوصياتها كقولك اجتماع النقيضين
محال وقولك اجتماعهما جايز فلما قطع النظر عن الخصوصيات المغايرة لكونه حكم مخبر كان
احتمال الصدق من جواز الخبر فى جميع الصور فان قيل قول المصنف سبب احتمال الحكم
للصدق والكذب هو امكان تحقق الحكم تارة مع الصدق وذلك اذا كان مطابقا
للواقع وتارة مع الكذب اذا كان غير مطابق للواقع يستلزم كون الشئ سببا لنفسه
لان احتمال الحكم لهما هو بعينه تحققه مع كل واحد منهما بدلا عن الآخر اجيب بمنع كون
احدهما هو الآخر بعينه بناء على ان الاحتمال هو الامكان الذهنى اعنى تردد ذهن
السامع وكونه شاكا فى ذلك الحكم وقد علل بامكان تحقق الحكم فى نفس الامر مع كل واحد
من الصدق والكذب فكانه قيل احتمل الحكم لهما عند السامع لامكان تحققه مع كل واحد
منهما فى نفس الامر والشك ان كون الحكم متردد افيه عند السامع مغاير لامكان تحققه
مع كل واحد منهما فى نفس الامر فقطع تنزيل احدهما بالآخر ومرجع كون الخبر مفيدا
للمخاطب الى استفادة المخاطب منه ذلك الحكم ويسمى هذا فائدة الخبر كقولك لزيد
عالم لمن ليس واقفا على ذلك او استفادته منه انك تعلم ذلك الحكم كقولك لمن حفظ
التوراة قد حفظت التوراة ويسمى هذا لازم فائدة الخبر الظاهر ان قولهم ذلك
الحكم اشارة الى الحكم المفعول للمخبر فى خبره وهو الحكم بمعنى الايقاع او الانتزاع لكن
المقصود الاصلى من الخبر كما لا يخفى افادة المخاطب الحكم بمعنى وقوع النسبة او لا وقوعها
وذلك الحكم المفعول وسيلة اليه فان المخاطب اذا سمع الجملة الخبرية وفهم منها الايقاع
او الانتزاع اعتقد الوقوع او اللاوقوع وينتقل ذهنه من الحكم بمعنى الايقاع

او الانزاع الى الحكم بوقوع النسبة في الواقع اولا وقوعها فالمقصود الاصلي
للمخبر افادة المخاطب الحكم بمعنى الوقوع او اللاوقوع فينبغي ان يكون قوله ذلك
الحكم اشارة الى الحكم بهذا المعنى لانه في قوة المذكور فان المذكور حقيقة وان كان هو
الحكم المفعول للمخبر وهو الحكم بمعنى الايقاع لكنه لما كان وسيلة الى الحكم بمعنى الوقوع او
اللاوقوع كان ذكره في قوة ذكر الحكم بالمعنى الثاني فجاز ان يشار اليه بقوله ذلك
ولو ترك اسم الاشارة واكتفى بلفظ الحكم المعرف بلام العهد لكان حمله على الحكم بمعنى
الوقوع اسهل من حمل ما ذكر مع اسم الاشارة فان قيل كيف يصح ان يقال مرجع
افادة الخبر للمخاطب استفادة المخاطب منه الحكم مع ان الاستفادة فرع الافادة والاول
لا يرجع الى فرعه بل الامر بالعكس اجيب بان المراد من كون افادة الخبر راجعا الى
استفادة المخاطب منه الحكم او استفادته منه انك تعلم ذلك الحكم كون حكمنا بكون
المخبر مفيدا راجعا الى استفادة المخاطب منه احد هذين الامرين حتى لو لم يستفد
المخاطب منه شيئا منهما لم يمكن لنا ان نحكم بكون الخبر مفيدا ومحصله ان معنى افادته له
افادته اياه احد الامرين فاذا لم يفد له شيئا منهما لم يعد مفيدا له كقولك السماء
فوقنا والاشارة في قوله ويسمى هذا الى الحكم الذي استفادة المخاطب من الخبر وهذا الحكم
بمعنى الوقوع او اللاوقوع لا الى استفادة المخاطب اياه من الخبر فكانه قيل ويسمى الحكم
بمعنى الوقوع او اللاوقوع الذي استفادة المخاطب من الخبر فايدة الخبر لانه المقصود
الاصلي الذي وضع الخبر للاعلام به وكذا الازم فائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالوقوع
او اللاوقوع لاستفادة المخاطب ذلك من الخبر فمن قال فايدة الجملة الخبرية استفادة
الحكم و لازمها استفادة كون المتكلم عالما فقد فسر الكلام بما لا يوافق صاحبه لان
صاحبه فسره بوجه آخر حيث قال في تعريف المسند اليه والسبب في ذلك هو ان فايدة
الخبر لما كانت هي الحكم او لازمه كما عرفت في اوائل فانون الخبر و لازم الحكم وهو
انك تعلم حكم ايضا الى هنا كلام المصنف في ذلك الموضع والحاصل ان هناك علمين
وهما استفادة الحكم و استفادة كون المتكلم عالما به ومعلومين وهما الحكم بمعنى الوقوع

واللاوقوع وكون المتكلم عالما بها وكلام المصنف يشعر بان فايدة الخبر ولازمها
المعلومان فمن فسرهما بالعلمين فقد حمل كلامه على ما لا يرضى هو به والاولى
بدون هذه تمتنع وهذه بدون الاولى لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول
المساواة لما ذكر ان المخاطب قد يستفيد من الخبر الحكم بمعنى الوقوع او اللاوقوع
وقد يستفيد منه كون المتكلم عالما بذلك الحكم وان كل واحد منهما وان كان فائدة
مستفادة من الخبر الا ان الاول خص باسم الفائدة والثاني باسم لازم الفائدة
اشار هنا الى وجه تسمية الثاني بلازم الفائدة وان هذه التسمية ليست مجردة اصطلاحا
خاليا عن تحقيق معنى اللزوم فيكون الواو في قوله والاولى استينافيا فكانه قيل لم سميت
الثانية لازم الفائدة مع انها فائدة في نفسها فاجاب بان الفائدة الاولى مستلزمة
للثانية بحيث لا يتحقق بدون الثانية وان الثانية لا تتخلف عن الاولى فتكون لازمة
للاولى بخلاف الثانية فانها لا تمتنع بدون الاولى كما هو حكم اللازم الاعم كالحرارة
بالنسبة الى النار فان النار يمتنع تحققها بدون الحرارة بخلاف الحرارة فانها لا يمتنع تحققها
بدون النار وغيره عن اللازم الاعم باللازم المجهول المساواة ليصير اعم فيتناول له
اللازم المساوي في نفس الامر المجهول مساواته عند الحاكم فان حكمه عند حكم اللازم الاعم
وحيث ان الملزوم بدون اللازم يمتنع عند و في نفس الامر واللازم بدون الملزوم
لا يمتنع عنده في نفس الامر او التقدير مساواتهما في نفس الامر الا انه لما جهل مساواته لم
يحكم العقل بامتناعه بدون ملزومه سواء كان مساويا في الواقع او اعم وقوله هذه
اشارة الى لازم الفائدة واتى باعتبار انه في نفسه ايضا فائدة كما صرح به في تعريف
المسند اليه حيث قال ان فائدة الخبر لما كانت هي الحكم او لازمه الخ ومعنى امتناع الاولى
بدون هذه انه كلما حصل للمخاطب العلم بالحكم من الخبر نفسه وجب ان يحصل له منه العلم
بكون المخبر عالما بالحكم وذلك لان المخاطب انما يحصل له العلم بالحكم اي الاعتقاد به قطعيا
كان او ظنيا بسبب سماع الخبر من المتكلم وعلمه بانه عالم به قاصد بالخبر تعليمه اياه واما
الفائدة الثانية فانها لا يمتنع بدون الاولى لجواز ان يحصل للمخاطب من الخبر علم بكون

المتكلم عالما بالحكم ولا يحصل له منه العلم بالحكم لكونه معلوما له قبل سماع ذلك الخبر
كما في خطئة التوزيع ومرجع كونه صدقا او كذبا عند الجمهور الى مطابقة ذلك الحكم
للواقع او غير مطابقته له وهو المتعارف وعليه التعويل وعند بعض الى طباق الحكم
للاعتقاد المخبر او ظنه والى لا طباقه لذلك سواء كان ذلك الاعتقاد او الظن
خطأ او صوابا بناء على دعوى تبرد المخبر عن الكذب متى ظهر خبره بخلاف الواقع و
احتجابه لها بان لم يتكلم بخلاف الاعتقاد او الظن لكن تكذيبنا لليهود في مثل اذا قالوا
الاسلام باطل ونصدقهم لو قالوا الاسلام حق يجبان بالقلع على هذا البناء
ويتوجبان طلب دليل لقوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله
والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون وهو حمل قول المنافقين
على كونه مقرونا بانه قولا عن صميم القلب كما يترجم عنه ان واللام وكون الجملة اسمية
في قولهم لارباب البلاغة وسيأتيك تحرير هذه الآية لا يخفى ان كلا من امرين اذا انسب
احدهما الى الآخر مع قطع النظر عن تلفظ اللافظ وتعقل العاقل الى بينهما نسبة ثبوتية
بان هو هو او سلبية بانه ليس كذلك وهو معنى الواقع والخارج وان لم تكن النسبة
امرا محققا في الخارج ولا الامران مما يلزم تحققه ثم اذا اورد الجملة الخبرية فهي لا محالة
تشتمل على نسبة تامة حاصلة في ذهن المتكلم مرتسمة من الخبر في ذهن السامع فان
كانت مطابقة للنسبة الواقعة بينهما في نفس الامر بان تكونا ثبوتيتين او سلبيتين
فمطابقتها لها صدق وذلك الخبر صادق وكذا المتكلم به وان لم تكن مطابقة لها
بان كانت النسبة المفهومة من اللفظ ثبوتية والواقعة سلبية او بالعكس فقدم مطابقتها
لها كذب والخبر كاذب وكذا المتكلم به وكون الصدق والكذب راجعين الى هذا
المعنى هو المتعارف بين اكثر الناس على حتى انهم لا يعرفون منهما الا هذا المعنى قوله ذلك
الحكم اشارة الى الحكم المفعول للمخبر في خبره اعني الايقاع او الانتزاع فانه كما مر هو
المفعول للمخبر به هو المحتمل للصدق والكذب وهو المتصف بمطابقة الواقع اولا مطابقته
دون وقوع النسبة اولا وقوعها فالحكم المذكور في كونه مرجع كون الخبر مفيدا للمخاطب

الى استفادة المخاطب منه الحكم وان كان محمولا على وقوع النسبة او لا وقوعها كما مر
الا ان حمله عليه في قولهم مرجع الخبرية الى الحكم الذي يفعله المخبر في خبره وفي قولهم
الحكم المحتمل للصدق والكذب وقولهم الحكم المتصف بالصدق والكذب مما لا وجه لصحته
بل يجب حمله في هذه المواضع الثلاثة على الحكم بمعنى الايقاع والانتزاع اذ ليس الحكم بمعنى
الوقوع او اللاوقوع مفعولا للمخبر ولا متصفا بالاحتمال ولا بالصدق او الكذب
وهو ظاهر ومذهب جمهور المحققين انه لا شك ان الجملة الخبرية كزيد قايم او ليس
بقايم مثلا مشتملة على حكم ايجابي او سلبي مفعول للمخبر في خبره هذا ويعتبر عن هذا
الحكم بالنسبة التامة الذهنية فهذه النسبة الذهنية ان طابقت النسبة التي بين زيد
والقيام بحسب نفس الامر في الكيفية بان تكونا ثبوتيتين او سلبيتين معا كان الخبر
صادقا وان لم تطابقها بان كانت النسبة الذهنية ثبوتية والنسبة الاخرى سلبية
او بالعكس كان الخبر كاذبا وتحقيقه ان الجملة الخبرية تدل على نسبة تامة ذهنية مشعرة
بحصول نسبة اخرى في الواقع موافقة للاولى في الكيفية وهذه النسبة الاخرى مدلولة
للخبر بتوسط الاولى وهي المقصودة بالافادة كما مر فان كانت هذه النسبة الاخرى
المشعر بها حاصلة كان الخبر صادقا والا كان كاذبا ومن ثم قيل ان صدق الخبر هو
ثبوت مدلوله معه وكذبه تخلفه عنه ولا استحالة في ذلك لان دلالة الجملة الخبرية
على النسبة الذهنية وضعية لا عقلية ودلالة الذهنية على حصول النسبة الاخرى
بطريق الاشعار مزدوجة استلزام عقلي فجاز ان يتخلف عن الجملة الخبرية مدلولها
بلا واسطة فضلا عن مدلولها بواسطة وهذا معنى ما قيل من ان مدلول الخبر هو
الصدق واما الكذب فلاحتمال عقلي وقوله او غير مطابقته له بمعنى او لا مطابقته
بان يكون كلمة غير بمعنى لا كما يشهد له قوله والى لا طباقه ويجوز ابقاؤها على ظاهر
معناها لان المعنى يكون حينئذ مرجع صدق الخبر او كذبه الى مطابقة حكم للواقع او غير
مطابقته له من صفات الحكم ولا معنى له لان سائر صفات الحكم كاليقينية والظنية
والضرورية والكسبية مغايرة للمطابقة وليس مرجع الكذب اليها واراد برجوع كون

٢٧

الخبر صادقا او كاذبا اليهما ان معنى صدقه وكذبه مطابقته للواقع وعدم مطابقته
له كما انه اراد برجوع افادة الخبر للمخاطب رجوع الحكم بافادته له الى استفادة
المخاطب منه الحكم او كون المتكلم عالما به واراد برجوع الخبرية والاحتمال الى الحكم
المفعول للمخبر في خبره ان المتصف بالخبرية التي لا يتحقق الا باحتمال الصدق والكذب
هو الحكم الصادر من المتكلم في خبره وان المجموع المركب منه ومن طرفيه يتصف بالخبرية و
الاحتمال تبعا لاتصاف الحكم بهما فان الكلام الخبري الذي هو المجموع المركب من الحكم
وطرفيه وان اطلق عليه انه خبر ومحتمل للصدق والكذب كان معناه ان حكمه محتمل لهما وهو
المراد برجوع الخبرية والاحتمال الى الحكم فالمراد بالرجوع في كل موضع من المواضع الثلثة
معنى مغاير لما اريد به في الموضعين الآخرين وكون صدق الخبر وكذبه عبارة عن مطابقة
حكمه للواقع وعدم مطابقته له هو المتعارف بين الجمهور بانهم لا يعرفون من صدق
وكذب سوى ذلك وعليه التعويل اي الاعتماد لاجماع المسلمين على تصديق ما هو مطابق
للواقع وتكذيب ما ليس بمطابق له مع تأثرهم بالدليل الذي يعتبر في تفسير الالفاظ وهو
النقل عن ائمة اللغة وعلى هذا القول لا يكون بين الصدق والكذب واسطة اذ لا واسطة
بين الايجاب والسلب قوله وعند بعض عطف على قوله عند الجمهور اي وهو رجح كون
الخبر صدقا او كذبا عند بعض وهو النظام لا الجاحظ على ما زعمه العلامة الشيرازي
ولم يذكر مذهب الجاحظ لسقوطه عن حيز الاعتبار بالكلية اذ لا سند له يعتد به
فانه انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة بينهما فانه عرف صدق
الخبر بانه مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق له وعرف كذب الخبر بانه عدم
مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق له وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق
للواقع او لا وكل واحد منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق
او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع
مع اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد انه غير مطابق
والاربعة الباقية ليس بصادق ولا كاذب عنده والمصنف عبر عن النظام بلفظ بعض

منكرا

منكر الخبر المذهب في هذا المطلب فانه ذهب الى ان مرجع كون الخبر صدقا او كذبا
الى طباق الحكم المفعول للمخبر في خبره لاعتقاده الجازم او ظنه ولا لاطباقه لذلك
الاعتقاد او الظن فاذا كان حكمه مطابقا لما ذكر كان صادقا سواء طابق الواقع او
لم يطابق والا كان كاذبا فلا واسطة بين الصادق والكاذب عنده ايضا لما عرفت
انه لا واسطة بين الايجاب والسلب فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق
وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق لان
الحكم الذهني مطابق للاعتقاد الجازم في الاولين وللظن في الاخير والخبر الموهوم
كاذب لانه الحكم بخلاف الطرف الراجح فلا يكون مطابقا للاعتقاد الجازم ولا للظن
وكذا المشكوك اذ لا يتحقق فيه اعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين لان
ما لا يطابق الاعتقاد كاذب سواء كان هناك اعتقاد او لا فانه اذا انتفى الاعتقاد
تحققا عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لانقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا
او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقول لانا
نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة اولا وقوعها وذهنه
لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مثلا
مع الشك فكلامه خبر لا محالة وقوله سواء كان ذلك لاعتقاد او الظن خطأ او
صوابا لم يرد به انه لا بد على تقديري الطباق واللاطباق من اعتقاد او ظن حتى يتصور
كون الخبر المشكوك واسطة بل اراد به انه لا اعتبار بمطابقة الواقع ولا مطابقته في
هذا المذهب اصلا بل المعتبر فيه ليس الا طباق الحكم للاعتقاد وعدم طباقه اياه
ولا شبهة في ان طباق الحكم للاعتقاد يستلزم ان يكون هناك اعتقاد واما عدم طباقه
اياه فلا يستلزم ذلك فانه اذا لم يكن هناك اعتقاد صدق ان الحكم لا يطابق الاعتقاد
وقدم كون الاعتقاد خطأ على كونه صوابا اذ حينئذ يظهر الافتراق بين معنيي
الصدق فانه اذا كان الاعتقاد خطاء كما في قول اليهودي الاسلام باطل كان
الخبر صادقا عند النظام ولم يكن صادقا عند الجمهور فظهر الفرق بين معنيي

الاعتقاد هو الحكم الذهني الجازم والظن هو الحكم الطرف الراجح

اي كالواسطة بينهما عند مذهب الجمهور

الصدق على مذهبه ومعناه على مذهبهم بخلاف ما اذا كان الاعتقاد صوابا فان
الخبر صادقا عند الجميع وقوله بناء بيان لمبنى المذهب المذكور مخالفا للجمهور
وهو نصب على انه مفعول له اوحال او مصدر لفعل محذوف واقع موقع الحال والعامل
معنى قوله ومرجعهما عند بعض اى حكم بعض برجوعهما الى ما ذكر للاجل البناء او باينا
او مبني بناء وقوله واحتجاجه مجرور بالعطف على قوله دعوى تبرؤ المخبر والمعنى
ان هذا البعض بنى مذهبه على ان المخبر متى ظهر خبره بخلاف الواقع يدعى تبرؤه
عن الكذب ويحتج لدعواه هذه بان خبره كان على وفق اعتقاده او ظنه ويسلم
للمخبر ذلك الدعوى والاحتجاج من يخيره ويعذره فى ذلك فلولا ان الكذب عدم
مطابقة الاعتقاد لما صح ذلك منه ولما سلموه له فوجب ان يكون الصدق مطابقة
الاعتقاد لانه لولا ان الصدق راجع الى الاعتقاد لما كان قوله انى لم اتكلم ذلك
على خلاف الاعتقاد دليلا على ما ادعاه من التبرئ عن الكذب ولما عذرنا الناس ولما
صدقوه فى تبرئه عن الكذب والجواب ان الناس يعذرونه فى ذلك ويصدقونه لكنهم
لا يحكمون بعدم كذبه مطلقا بل يعذرونه ويقولون انه ما كذب عن قصد فلا جناح
عليه فى ذلك الكذب والمخبر ايضا لا يتبرأ عن الكذب مطلقا بل يتبرأ عن الكذب
عمدا اى مع العلم بكونه كذبا دفعا لما يتوجه عليه من لائمة الكذب وقوله لكن
تكذيبنا الخ استدراك من قوله بناء فانه لما ذكر مذهب ذلك البعض وبين مبنى مذهبه
ودليل ما يرتضيه سبق الى الوهم ان دليله محكم وان مذهبه المبنى على ذلك
الدليل مقرر حقيق فدفع ذلك الوهم بقوله لكن فان اجماع المسلمين على تكذيب
اليهودى فى قوله الاسلام باطل مع مطابقته لاعتقاده واجماعهم على تصديقه فى قوله
الاسلام حق مع مخالفته لاعتقاده من الادلة الناطقة الدالة على حقيقة مذهب
الجمهور ومعنى ان مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع وللطباقة له سواء
طابق الاعتقاد اولا فكان الاجماعان المذكوران اى اجماعهم على تكذيب ما خالف
الواقع وطابق الاعتقاد واجماعهم على تصديق ما طابق الواقع وخالف الاعتقاد

يتخيان

اى يقبلان ويتوجهان توجها تاما الى هذا البناء بالقلع والابطال
فيبطلان مذهب النظام وتحققان مذهب الجمهور يتأتى الحكم عليه بالسوط اذا اقبل
عليه بالجد والاهتمام وهو ابلغ من ان يقال يقلعانه لان بيان السبب الموجب
للحكم ابلغ من مجرد دعواه قوله ويتوجهان يقتضيان فان الاستجاب طلب وجود
الشئ يعنى ان ظاهر الآية الكريمة وان كان صالحا لان يستدل به على راى النظام
وذلك لان الله تعالى كذب المنافقين بابلغ وجه فيما حكى عنهم من قولهم انك لرسول الله
مع مطابقة حكمهم للواقع دون الاعتقاد فظهر بان الكذب عدم مطابقة حكم
الخبر للاعتقاد وان الصدق مطابقته له الا ان الآية المذكورة لما وقعت فى مقابلة
الدليل القاطع وهو اجماع المسلمين اوجب ذلك الدليل تاويل الآية الكريمة وصرفها
عن ظاهرها وذلك التاويل ان الله تعالى لم يكذبهم فى خبرهم المذكور صريحا بل
التكذيب المذكور راجع الى خبر ضمنى يشعر به تاكيدهم كلامهم وبان واللام وكون
الجملة اسمية وهو ان اخبارنا بانك لرسول الله صادر عن صميم قلوبنا وخلوص
اعتقادنا ووفور رغبتنا ونشاطنا ومما يدل على عدم رجوع التكذيب الى خبرهم المذكور
صريحا قوله تعالى قبل تكذيبهم والله يعلم انك لرسوله فانما نزل لدفع توهم
رجوعه الى خبرهم الصريح قوله كما يترجم عنه اى يفسر ويكشف عن انه قولهم بالسنتهم
اى خالصة وقوله لارباب البلاغة متعلق بقوله يترجم وهو اقرب من حيث المعنى
وان كان الظاهر ان يتعلق بقوله فى قولهم واذ قد عرفت ان الخبر يرجع الى الحكم
بمفهوم لمفهوم وهو الذى نسميه الحجر الاسناد الخبرى كقولنا شئ ثابت شئ
ليس ثابتا فانت فى الاول تحكم بالثبوت للشئ وفى الثانى باللاثبوت للشئ
عرفت ان فنون الاعتبارات الراجعة الى الخبر لا تزيد على ثلثة فنى يرجع الى
الحكم وفنى يرجع الى المحكوم له وهو المسند اليه وفنى يرجع الى المحكوم به وهو المسند
حصر اصولى تراكيب الكلام الى قسمين وبين حال تقويتهما وجعل القانون
الاول للخبر وذكر مرجع خبريته فشرع الآن فى ضبط بيان الاحوال التى بها

اى البناء المذكور فى قوله
بتخيان بالتاء على هذا
البناء

البناء مصدر بمعنى اسم المفعول
اى الذى يبنى على اصل والمراد به ههنا
مذهب النظام فانه مبنى على النبذ المذكور
ومبنى دعوى تبرؤ المخبر عن الكذب مبنى
خالفة حكمه للواقع واعتقاده لدعواه
بان يقول انا قلنا انه بمجرد البناء على اعتقادى
اولى انا قلنا انه بمجرد البناء على اعتقادى
هو المناسب لا اتباع التلع عليه والبناء
المذكور او لا على اصل معناه المصدرى
وهو جعل الحكم مترتبا على دليله والاستدلال
به عليه

وهو قولهم انك لرسول الله

للاغنية الكلام لما كانت عما تة عن مطابقة
لمقتضى الحال وكان اكثر الاغراض عائدا عن الاركان المتنة
الاعتبار الاحوال المفردة والمجملة المتنظمة مع اخرى
بحيث يقتضى الحال ومرجع الكل الى اعتبار المناسب بين
كل مقتضى الحال وهو الاعتبار المناسب بين
فى اربعة فنون ما يرجع الى نفس الاسناد الخبرى
والى طرفيه والى المجملة المتنظمة مع اخرى ومقتضى
الحالة التحقيق مع الطالب المتردد على الانكار الخبرى
المناسب

يفيد الخبر خواصه والمقصود من ضبط الاحوال المذكورة فائدتان الاولى ان
يضبط به مبادى مسائل هذا العلم كما انضبط فيما سبق موضوعه فيتم ضبط
معاقده وذلك لان تلك الاحوال مبادى لمسائله فان الاحوال المناسبة لافادة
الخواص يرجع اليها موضوعات مسائل هذا العلم ويبحث عنها من حيث ان التراكيب
المشتملة عليها تقصد بها تلك الخواص والفائدة الثانية ان يحيط المتصدى لهذا الكتاب
بمقاصد هذا الفن احاطة اجمالية فان الخواص المقصودة فى فننا هذا منوطة
بهذه الاحوال المضبوطة هنا ومعنى كلامنا انك عرفت مما مضى من بيان مرجع الخبرية
ان الخبر يرجع الى الحكم الذى يفعل المخبر فى خبره بمفهوم لمفهوم يعنى ان الخبر لابد فيه
من ذلك الحكم الذى لابد له من طرفيه فلا يتحقق الخبر الا بتحقق هذه الاشياء الثلثة الذى
هى اجزاؤه من غير احتياج الى امر رابع الآن الحكم لما كان جزءا اخيرا كان صورة
ومتمما للطرفين جعل مرجعا للخبر بمعنى انه يتحقق عند تحقق الحكم من غير احتياج
الى امر رابع وانما قال لمفهوم ولم يقل على مفهوم وعبر عن المسند اليه ايضا بالمحكوم
دون عليه اشارة الى ان المحكوم عليه هو العمدة الكبرى فى الخبر لانه الذى قصد فى
الخبر اثبات صفة له اونفيها عنه قوله وهو الذى نسميه الاسناد الخبرى يعنى ان
الحكم المذكور هو الذى يسميه ارباب المعانى اسنادا خبريا واحترز به عن ارباب النحو
فانهم يفسرون الاسناد الخبرى بضم كلمة الى اخرى على وجه يدل على ذلك الحكم وذلك
لان ارباب المعانى يعتبرون الخواص والمزايا اولا وبالذات فى المعانى وبتبعيتها فى
الالفاظ بخلاف النحاة فانهم يبحثون عن احوال التراكيب من حيث افادتها المعانى الاول
الوضعية فالمسند والمسند اليه والاسناد عندهم من صفات الالفاظ ومثل الخبر
المشتمل على الحكم بمفهوم لمفهوم بقولك شئ ثابت وشئ ليس بثابت لان كلا واحد من
الشئ والثابت فى غاية العموم والابهام واشار بذلك الى ان هذا القدر كاف فى
تحقق الخبر وما زاد على ذلك من الخصوص فى المحكوم له وبه فامر زايد على ما هو
المعتبر فى اصل الخبر فصح وقوع شئ مبتداء بحسب ما قال عليه التنكير من الابهام

كانه

تملكه من تلميذ ... بن ...

كانه قيل شئ تام الاشياء قوله وانت فى الثانى تحكم بالاثبوت للشئ اى
بسبب الثبوت ونفيه عنه لا اثبات اللاثبوت له لان قولك شئ ليس ثابتا قضية
سالبة فلا وجه لتفسيرها بالمعدولة فان قلت قوله الخبر يرجع الى الحكم بمفهوم لمفهوم
يقتضى ان لا يكون الجملة الشرطية خبرا لان الحكم فيها ليس بثبوت مفهوم لمفهوم او سلبه
عنه بل انما هو بثبوت قضية اولا ثبوتها على تقدير اخرى اجيب بان هذا انما هو
باعتبار المنطقيين القائلين بان الشرط والجزاء قد خرجا من ان يكونا قضيتين
وان يحتملا الصدق والكذب واما فى اعتبار النحويين فالجملة الشرطية جملة خبرية
هى الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط محتملة فى نفسها للصدق والكذب فالجملة
هى الجزاء المحكوم فيه بثبوت مفهوم لمفهوم اولا ثبوته له والشرط قيد له بمنزلة الظرف
والحال كما سيأتى فى الكتاب فعلى هذا الخبر يكون منحصرا فى الحملية قوله عرفت ان
فنون الاعتبارات جواب لقوله اذ قد عرفت وقوله الراجعة منصوب على انه صفة للفنون
وروى بالجر على انه صفة للاعتبارات وقوله فى باجر على انه بدل من ثلثة وكون معرفة
ما مضى مستلزما لمعرفة ان اقسام الاعتبارات التى تحصل للخبر لا تزيد على ثلثة مبنى
على ان اجزاء الخبر لا تزيد على ثلثة الاسناد والمسند اليه والمسند فيعرض له بحسب كل
جزء اعتبارات فيحصل فنون ثلثة احدها الاعتبارات الحاصلة للاسناد وثانيها
الاعتبارات الحاصلة للمسند اليه وثالثها الاعتبارات الحاصلة للمسند وليس هذا
حصرا عقليا حتى يعترض عليه بان يقال لانم ان فنون الاعتبارات الراجعة الى
الخبر ثلثة بل هى اربعة لان للخبر ثلثة اجزاء والخبر من حيث هو هو غير المجموع المركب
من هذه الثلثة مغاير لكل واحد من هذه الاجزاء الثلثة فيحصل اربعة اشياء فيجوز
ان يكون هناك اعتبارات يتصف بها المجموع من حيث هو لا بشئ من اجزائه او
يتصف بها اثنان منها فان قيل ان المسند قد يكون له متعلقات وكذا المسند اليه
فلم لم يفرد لها فنا آخر اجيب بان متعلقات المسند او المسند اليه كالاجزاء منهما
فلذلك ادرج الاعتبارات الراجعة اليها فى فنيهما بخلاف اعتبارات الجملتين

فالاحوال التى للمتعلقة سيجئ ذكرها فى بحث الثلثة
واربعة اخرى اعنى الرابع المضموم والرابع المجموع
الى المسند اليه والمسند والرابع الى المسند
والاسناد والرابع الى المسند اليه والاسناد

عنها الانتظام فلذلك جعلها فنًا رابعًا اما الاعتبار الراجع الى الحكم فى التركيب
من حيث هو حكم من غير التعرض لكونه لغويًا او عقليًا فان ذلك وظيفة بيانية
فكون التركيب تارة غير مكرر ومجردًا عن لام الابتداء وان المخففة والقسم
ولامه ونون التاكيد كنحو زيد عارف واخرى مكررًا او غير مجرد كنحو عرفت عرفت
ولزيد عارف وان زيدا عارف وان زيدا لعارف والله لقد عرفت اولا عرفن فى
الاثبات وفى النفى كون التركيب غير مكرر ومقصورًا على كلمة النفى مرة كنحو ليس زيد
منطلقا وما زيد منطلقا ولا رجل عندى ومرة مكررًا كنحو ليس زيد منطلقا ليس زيد
منطلقا وغير مقصور على كلمة النفى كنحو ليس زيد بمنطلق وما ان يقوم زيد ووالله
ما زيد قائمًا فهذه ترجع الى نفس الاسناد الخبرى جمع الاعتبار اولا حيث قال فنون
الاعتبارات نظرا الى انها فنون ثلثة واقوده ههنا لانه فن واحد من تلك الفنون
وقوله فى التركيب حال من الحكم والعامل هو الراجع اى الاعتبار الذى يرجع الى الحكم حال
ثبوته فى التركيب اى يرجع اليه باعتبار كونه فيه فيخرج الاعتبار الذى لا يكون راجعًا
اليه مقيدا بالحال كونه واقعا فى التركيب الخبرى بل يرجع اليه من حيث هو كلا كونه بديهيًا
او نظريًا جازما او غير جازم الى غير ذلك من الاعتبارات الراجعة الى الحكم لا الى كونه راجعًا
اليه مقيدا بالحال كون الحكم واقعا فى التركيب كخلافى نحو التاكيد والتجريد عنه وقوله من
حيث هو حال اخرى من الحكم اى الذى يرجع اليه ماخوذا بهذه الحيثية بمعنى كونه على
الحالة من غير اعتبار كونه لغويا او عقليًا وهو من غير التعرض لكونه لغويًا او عقليا
فى موقع البدل والبيان لقوله من حيث هو لئلا يتوهم ان قوله من حيث هو هو بمعنى
لذاته وماهيته مع قطع النظر عما عداه فيقترض بان شيئًا من الاعتبارات المذكورة
ليس كذلك اى ليس من الاعتبارات الراجعة الى الحكم لذاته لان عوارض الشئ لذاته يكون
لازمة له غير مفارقة عنه البتة كالزوجية للاربعة فظاهر ان شيأ من هذه الاعتبارات
ليس بهذه المثابة فان كون الكلام مؤكدا او غير مؤكد مثلا ليس راجعا الى الحكم لذاته
فلذلك فسر قوله من حيث هو بقوله من غير التعرض اى لا من جهة التعرض لكونه لغويًا او

عقليا وكون الحكم لغويا اشارة الى ما ذهب اليه طائفة من ان العقل كانبت مثلا
موضوع للاسناد الى القادر المختار فاذا اسند اليه كان الحكم واقعا على ما يقتضيه
اصل الوضع واذا اسند الى غيره كان خارجا عنه وعلى التقديرين كان الحكم منسوبا
الى اللغة لان الحكم على الاول واقع فى موضعه اللغوى كقولك انبت الله البقل فيكون
لفظ انبت ح حقيقة لغوية وعلى الثانى يكون متجاوزا عن موضعه اللغوى كقولك انبت
الربيع البقل فيكون لفظ انبت ح مجازا لغويًا وكون الحكم عقليا هو الحق المختار كما
سيجئ فى علم البيان من ان اللغة لا مدخل لها فى تعيين ما يسند اليه الفعل بل ذلك مفوض
الى العقل فان وضع انبت مثلا ليس الا لاثبات الانبات دون فعل آخر وفى الزمان الماضى
دون المستقبل واما انه الى اى شئ يسند فذلك بحكم العقل لا غير وتوضيح ذلك انا لو
فرضنا انه عين فى اللغة ان نسبة الفعل ينبغى ان يكون الى فاعل معين كالفاعل المختار
مثلا فالحكم ح يكون لغويا ويجب على من يحكم بالنسبة اى على من يريد فهمها ان يعتبر وضع اللغة
فيها كما يجب عليه ان يعتبر فى المفردات ولو فرضنا انه لم يعين فى اللغة ان النسبة ينبغى
ان يكون الى فاعل معين اصلًا فالحكم يكون عقليا اذ لا يمكن للحاكم بالنسبة ان يعتبر وضع
اللغة اذ لا وضع على هذا التقدير فيكون الحكم راجعًا الى مجرد العقل وقد اختلف فى ذلك
ومذهب صاحب المفتاح ان الحكم لا يكون لغويا اصلا بل هو عقلى ابدًا كما سياتى تحقيقه فى
علم البيان ومثال الحكم اللغوى عند من يقول به انبت الله البقل ومثال العقلى انبت
الربيع البقل وكلاهما عقليان عند اهل التحقيق والاول حقيقة عقلية والثانى مجاز عقلى
وقوله فلكون خبر لقوله اما الاعتبار الراجع الى الحكم لان اما كلمة فيها معنى الشرط حذف
فعل الشرط والاسم الذى يلى اما مبتداء وما بعد الفاء خبره والجملة الاسمية جواب الشرط
واقحمت الفاء الجزائية الى الخبر كراهة ان يوالى بين حرفى الشرط والجزاء كما ذكر فى اعراب
نحو اما زيد فمنطلق وقوله فان ذلك وظيفة بيانية جملة اعترضت بين المبتداء والخبر
جئ بها للبيان فائدة قوله من غير التعرض لكونه لغويًا او عقليا والاعتبار الراجع الى
الحكم ينحصر فى قسمين كونه مجردًا عن التاكيد وكونه مقارنا له والتاكيد اسباب كالتكرير

ولام الابتداء واخواتها اما منفردة او محققة وهذه الاعتبارات وان كانت
راجعة الى الحكم الا انه نسبها الى التركيب حيث قال ككون التركيب تارة كذا وتارة كذا
للظهور هذه الامور في التركيب وان كانت فائدتها راجعة الى الحكم واورد كاف التشبيه
في قوله فكون التركيب غير مؤكد باحد الطرق المذكورة اشعارا بتجويز التاكيد بوجه غير
ماذكر نحو قائم في الاثبات كما يقال مثلا زيد قايم حقا ونحو البتة في الاثبات والنفي
وفيه كثرة وفي بعض النسخ المتبرة يكون بلا كاف وعلى هذه النسخة يكون قوله في
الاثبات متعلقا لقوله فيكون التركيب تارة غير مكرر ويكون قوله وفي النفي كون
التركيب غير مكرر معطوفا على قوله كون التركيب في الاثبات الا انه قدم متعلق الكون
في المعطوف فان الظاهر ان يقال وكون التركيب غير مكرر الى قوله واما زيد قايما
ثم يورد قوله في النفي ليكون المعطوف على وتيرة المعطوف عليه الا انه قدم لفظ في
النفي ليقع النفي في جنب الاثبات وعلى النسخة الاولى يكون قوله في الاثبات خبر مبتدأ
محذوف ويكون قوله وفي النفي متعلقا بمقدر في موقع المبتدأ خبر كون وتقدير الكلام
هذا في الاثبات والاعتبار الراجع الى الحكم في النفي كون التركيب كذا فعلى النسخة محتاج
الى تقدير امور كثيرة لا يحتاج اليه في النسخة الاولى ويكون قوله في الاثبات خبر مبتدأ
محذوف للاستغناء بالكون كما في النسخة الاولى وايراد الكاف في قوله كنحو اشارة الى كثرة الامثلة
وقوله قرنة منصوب على الظرفية متعلق بقوله كون التركيب ومعنى كون التركيب مقصورا على
كلمة النفي اي يقتصر على كلمة النفي ولا يورد معها مؤكدات النفي من الباء وان وما شابهها
قوله زيد عارف مثال للتركيب الغير المكرر المجرد عن المؤكدات باسرها وقوله عرفت عرفت
مثال للتركيب المكرر وما بعده الى قوله في الاثبات مثال للتركيب المشتمل على شيء من مؤكدات
الحكم ثم قال وهذه مما الاحوال المتعلقة بالحكم في النفي من كون التركيب تارة غير مكرر ومقصورا
على كلمة النفي من غير زيادة حرف التاكيد كقولك ليس زيد منطلقا وما زيد منطلقا ولا رجل
عندي وتارة مكررا نحو ليس زيد منطلقا ليس زيد منطلقا وتارة غير مقصور على حرف النفي
اما بزيادة الباء مثل ليس زيد بمنطلق او بزيادة ان النافية مثل ما ان يقوم زيد

او التقسيم مثل والله ما زيد قايما ولم يعتبر اللام وان المشبهة لعدم مجامعتها النفي
قوله فهذه ترجع الى نفس الاسناد الخبري دفع لما يتوهم من زيادة الباء الزايدة داخلة على خبر
ليس ودون التاكيد لاحقة بالمسند الذي هو فعل ولام الابتداء واردة على المسند اليه او
المسند فهذه اعتبارات راجعة الى المحكوم له او المحكوم به لا الى الحكم فاشار الى ان الكل
من حيث المعنى راجعة الى الحكم كما مر واما الاعتبار الراجع الى المسند اليه في التركيب من حيث
هو مسند اليه من غير التعرض لكونه حقيقة او مجازا فكون محذوفا كقولك عارف ولمن تريد
زيد عارف او ثابتا معرفا من اصل المعارف ومستعرفها مصححا بشيء من التوابع او غير
مصحوب معرفا بفصل او غير معرفا ومنكرا مخصوصا او غير مخصوص مقدما على المسند
او مؤخرا عنه لما كان علم المعاني باحثا عن احوال التراكيب التي بها يطابق التراكيب
لمقتضى الحال وكان اجزاء الكلام الخبري منحصرة في ثلثة الاسناد الايقاعي وطرفاه لازم
الحصر فنون الاعتبارات الراجعة الى الكلام الخبري على حسب انحصار اجزاء الكلام الخبري فيها
وقدم الاعتبار الراجع الى الاسناد لانه جزء صوري يحصل به الخبر بالفعل وقدم انه المقصود
الاصلي من ربط احد الطرفين بالآخر وعقبه بالاعتبار الراجع الى المسند اليه لانه الاهم
بالنسبة الى المسند لان المسند انما يقصد لكونه من احوال المسند اليه مبنيا لما هو عليه وقوله
في التركيب احتراز بتقييد المسند اليه عن احواله التي لا يكون رجوعه اليه مقيدا كما
كونه واقعا في التركيب كالادغام والاعلال وقبل الاضافة فان داب المسند اليه انما
يتصف بكونه مسندا اليه اذا كان واقعا في التركيب تاما وقد قيد بحيثية كونه مسندا اليه
فقوله في التركيب لا يقصد به الاحتراز وانما جيء به لقصد التوضيح والتقرير وقوله
من حيث هو حال اخرى من المسند اليه وقوله من غير التعرض بيان للحيثية المذكورة
او بدل منها والبحث عن كونه حقيقة او مجازا وظيفة بيانية لانها من طرق تادية المعاني
وهي انما يبتنين في علم البيان وقوله في المسند اليه كقولك زيد عارف وفي المسند كقولك منطلق
بتنوين في العبارة ويرد عليه انه اورد لفظ التركيب في المسند اليه حيث قال فيما سبق او
من نحو منطلق بترك المسند اليه وقد يقال في اختيار الحذف والطي في المسند اليه كما سيأتي

اشعار بانه الركن الاعظم فكانه ذكر ثم استطاوطوى واما المسند فانه قد يترك
ولا يؤتى به وتقديم الحذف على الاثبات لانه مخالف الاصل فلابد له من نكتة يعتد بها
لكان ارسخ فى اقتضاء الخاصية واما الاثبات فقد يكتفى بكونه اصلا مستقلا لكل
واحد من الاعتبارات الراجحة الى الحكم تمثال على حدة واقتصر فى احوال المسند اليه على
التمثيل للحذف وهو قوله كقولك عارف ولم يمثل فى احوال المسند بشىء للتفنن والاختصار
فان الاعتبارات الراجحة الى الاسناد قليلة فذكر امثلة كل واحد منها لا يفضى الى الاطالة
والتقديم بخلاف الاعتبارات الراجحة الى المسند اليه والمسند فانها كثيرة فتفصيل
امثلتها يورث الملال قوله معرفا خبرا آخر لقوله فكقوله اى ككونه موصوفا باحد الوصفين
معرفا او منكرا وقوله من احد المعارف بيان لقوله معرفا اى معرفا هو احد المعارف وهى
المضمرات والمبهمات والاعلام والمعرف باللام والمضاف الى احدها معنى اوصفة له
اى معرفا كائنا من جملة المعارف وقوله مصحوبا ومقرونا صفتان لقوله معرفا كون التابع
على الاطلاق فى المعرف غالبا او كون ضمير الفصل مختصا به والتوابع ستة هى النعت
والبدل والتاكيد وعطف البيان والعطف بالحروف والفصل هو الضمير المتوسط بين
المبتداء والخبر قبل دخول العوامل وبعدها مثال الاول زيد هو المنطلق ومثال
الثانى انه هو المنطلق وجعل الاقتران بالفصل من الاعتبارات الراجحة الى المسند اليه
هى ان فائدته وهى قصر المسند على المسند اليه نسبة بينهما لا تختص باحدهما لكونه مقترنا
بالمسند اليه اولا ومطابقا له لفظا فكان له اختصاص بالمسند اليه من هذا الوجه قوله
او منكرا عطف على قوله معرفا وقوله مخصوصا صفة منكرا اى سواء كانت النكرة
مخصوصة باحدى المخصصات مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك او غير مختصة مثل
جاءنى رجل وقوله مقدما خبرا آخر لقوله فكقوله والحاصل ان قوله محذوفا خبر لكون
وقد عطف عليه ما يقابله بكلمة او وهو قوله او ثابتا ثم جئ بخبر آخر للكون اعنى قوله
معرفا ووصف هذا الخبر اولا بقوله من احد المعارف وثانيا بقوله مصحوبا معطوفا عليه
ما يقابله اعنى قوله او غير مصحوب وثالثا بقوله مقرونا معطوفا عليه ما يقابله اعنى قوله

او غير

قال امام المسلمين ابو حنيفة
رضي الله عنه رايت ابت الغوث في المنام
سبعين مرة وسالت في كل مرة اني انظر
من زوال الايمان فلعرني (الى) ان اقرا
هذا التسبيح في الجملة مرات وذلك
التسبيح هذا

بسم الله الرحمن الرحيم
سبحان الله الابد الابد سبحان الله
الواحد الاحد سبحان الله الفرد الصمد
سبحان من رفع السما بغير عمد سبحان
من لم يتخذ صاحبة ولا ولدا سبحان
من لم يلد ولم يولد ولم يكن
له كفوا احد

بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم بالخير

الحمد لله العلي الغواص المنزه افعاله عن العلل والاغراض مبدع البدايع بكلمة
الكاملة وتخرع الحكايق بقدرته الشاملة عالم آل وعالم زال والصلوة على
الذات المقدسة الانسي محمد الذي بلغ قاب قوسين اوادنى وعلى آله اقمار الليلة
الظلماء وعلى الباعث الى يوم الدين السعداء ما طلع هلال اوسمع اهلال وبعد
تحفة فرخاة الى طلاب كمال زمان كتحفة النمل الى سليمان الهدايا على مقدار مهديها اما بعد
مستعينا بواهب الهداية ومعطيها قال الشارح نور الله مرقده وفي غرف جنانه
اردت ان اشرح بسم الله الرحمن الرحيم مستصحبا به او متبركا او مستعينا به ابتداء بكتاب الله العزيز
وعملا بموجب الحديث الغريب الحمد لله الحمد ما شعر على تعظيم الله بهم وبنبي عن تجديده من
اسعاد ايضا وبصحب الكمال والتزجمة عن كل بالمحال والايمان عاملا على الاعمال
آثر الحمد دون المدح اقتداء بالكتاب المجيد المصحح بالتجديد واقتداء بالفعل الاختياري الذي ايهم
فاعل بالاختيار ودون الشكر لشموله الفواضل والفضائل ومشعر بما صدر عن صدر النوع عزم من لزم
الحمد راس كل شكر من لم يحمد الله لم يشكره والله اسم مختص بالمعبود بالحق جامع لجميع
الباري مجري الاسماء الاعلام ولهذا اختص بحسن حال امنت به وملائكته والامان بهذا الاسم
الاعلى فكذلك الحمد الذي اضافة الى جميع اسمائه حسن فلهذا آثره وتركنا ما عدى هذا الاتمام من الفوائد التي آثر

سبحان الحمد وهو الموصوف بالجميل على جزيل البهاء والعظيم والابداع ايجاد الشيء اي اخراجه من العدم الى الوجود

فانه المخلوقات اما ان تكون مسبوقة بمادة ومدة وهي المحدثات او تكون مسبوقة بمادة دون مدة وهي المكونات او لا تكون مسبوقة بهما وهي المبدعات فالابداع ايجاد بلا مادة اي اخراج من العدم الى الوجود غير مسبوق بشيء آخر من جنسه بمادة

والمراد من المادة اما الجسم او جزؤه والزمان ما يوجد فيه الحركة كالفلك الاعظم عند الحكماء وعند المتكلمين عبارة عن متجدد متصرم يقدر به متجدد دكذ موهوم وكذا الانسان مترادف الابداع وقد فسر الشارح في شرح الكلمات المنشأ بالمحدث مطلقا فهو بمعنى المكون مسبوقا بالمادة والصدر في المكون لا يكون راجعا الى المكون بل الى المسبوق بالمادة وهو المكون لان المكون والمكون يراد بهما المكون الذي هو حاصل المكون اذ المكون من حيث هو مكون غير متحقق والعكس بالعكس

الخلو عن المسبوقية بالمادة والمكون عبارة عن المسبوق بالمادة وتكون بمعنى الايجاد والسلب اما كلي اصدقي وجودي او لا

عدمها وكذا كل ما يقابل الاحداث والمكون عالم ذا به خلت ١٢ او الكل الاصطلاحي من حيث هو واحد فالمعلول

كل واحد منها غير معلول الاخر ونظام الوجود في سلسلة الممكنات الى آخرها جوهر عقلي ابداعي وهو العقل الاول

غير مسبوق بمادة ومدة والمراد بالممكن اعم من الممكن الخاص وهو ما يقابل العقول اولا ليشمل ما عداها ما بعده ٤

وتحصل الكلام في هذا المقام ان الواحد عند اساتذة المكان واحد اما من جميع الوجوه والا صدر عنه الا الواحد صدر عنه ثم

العقل الاول وهو واحد من جميع الوجوه اذ فيه جهتان جهة وجوبه بما عسار علية وجهة امكانه بما عسار ذاته وصدر عنه

باعسار الجهة الاولى العقل الثاني وباعسار الجهة الثانية الفلك الاول وكذا الثالث والرابع حتى التاسع فما صدر عنه

باشرف جهاته عقل عاشر وبه ينتهي سلسلة العقول ويسمى عقلا فعالا وهو المراد بما ورد على لسان الشرع من جبرئيل

واللوح المحفوظ والكلمات المعبر عنها بالحقيقة الاولى وكل القوم صدر عند العقل الفعال هيولى العناصر وصورها المتعاقبة

يتولد عن خ

علما بحسب معاونة استعداد انها المحلولة الحاصل بسبب حركات الفلك ثم هيولى العناصر المعادن ثم النبات ثم الحيوانات ثم الانسان ١٢ او هيئات الوجود في غاية الشرف والكمال شرفا واعتبارا بسيطة وكمالا باعتبار قدمه وقربه وظهور اداة الوجود في الباري عز اسمه اشرف واكمل منه في العقل الاول الا انه اراد بالشرف والشرف بالنسبة الى الممكنات وقد انوار ما بعده الوجود معقول بالتشكيك وبهيط اي ينزل هذا الى الكمال اضافي النقصان الى ما سبق غاية اي غاية النقصان في هيولى العناصر ثم يعود هذا اي غاية النقصان اضافي الكمال الى ما يلحق غاية اي غاية الكمال اعني الجوهر العقلي الاضافي الذي هو النفس الناطقة المجردة بصور الكمالات وهو الصور المدركة بالفعل بحسب يحصل لها ملكة الاستحضار متى شاءت من غير تجشم كسب جديد واراد بالاحد المسبوق بالزمان فقط واعلم ان النفس الناطقة مراتب بعضها فوق بعض بالاعتبارين كما سبق الاشارة اليها واعلى مراتبها باعتبار قوة العقلية التجلي بجلال الله تعالى وجماله المعبر عنه بالحقيقة المحمدية واعلى مراتبها باعتبار قوة النظرية العقل المستفاد وما كان مرتبتها الاعلى باعتبار قوة العملية اعلى من مرتبتها الاعلى باعتبار قوة النظرية اذ الكمال صلاح المستفاد لا يعني الشيء الوسطية كلا في الصور المدركة حصل السابع غاية الكمال مرتبة الجلية لا العقل المستفاد والله اسأل سؤله في النفس الناطقة المجردة فلنشأ ما فان قد كلاما دقيقا جعلك الله رقيقا كالعقل الاول في الشرف وكونه بالفعل فكلا بد لكم تقدون اي من السر في الكمال الى اشرف وكماله وسؤله واطلق الابداع اسنادا الى احوال اعراض بعد وتقدم لان الابداع على ما فسره لا يصدق على ايجاد سلسلة الممكنات

بكسر الانكشار اي عدم الورود عن الماء والخبر الانكشار اي عدم فرض الاصوب وعدائه عدم حصول غذا بسبب الكبر والانكسار التقمه اي كون الشيء غذاء وسؤله منها النبات اي كون الشيء غذاء وسؤله منها النبات هم حصول غذا بسبب الكبر والانكسار اي لسبب الاحلاط الثلاثة الاخر الاربعة وسؤله منها الحيوان الناطق صار وكل مجموع لسبب الاجتماع والاختلاط الاتم كما ان لسبب الاختلاط الاتم صار وكل مجموع الانسان ١٢ منه

لان اكثرها مسبوق بالمادة والزمان فاحتاج عده بان اطلاق الابداع على ايجاد نظام الوجود نظرا الى الكل المجموعي
المشتمل على المادة والزمان والمجرد ذات لا يسبقها مادة ولا زمان فلم يمنع ان يكون مسبوقا بمادة وزمان
فيجوز اطلاق الابداع عليه وقد طعن بان لا يلزم من كون المجموع مسبوقا بمادة وزمان كذلك عدم لزوم
كون كل جزء مسبوقا بهما اللهم الا ان يقال اطلاق الابداع عليه مجردا عن كونه مسبوقا بهما مع قطع النظر عن مسبوقية
كونه غير مسبوق بهما وجوازه فالاولى في الجواب ان يقال لما كان اسرع ما وقع في السلسلة من العقول
العشر وهي مبدعة فاطلاق الابداع على الكل بطريق التغليب ويمكن ان يقرر الجواب بوجه آخر وهو انه
اطلق الابداع واراد مطلق الايجاد بما يكون اخص واراد العام وهو جائز والقرينة ما في السائل
قال قلت الابداع والانشاء مترادفان قال والعقول داخلة في سلسلة الوجود فما قائدة جعلها ابداعية وانشائية
تقدير انواع الجواهر العقلية قلت لشرف العقول اعادها بما لا ذكر بعده وكرمها ضمنا كما يجيء
وللتنبيه على ان الاشياء لما من كمال قدرته نعم وجوبل حكمته فليتدبر واراد بالاختراع مطلق الايجاد قال السائل
في شرح الكف والمخترع المخرج من العدم الى الوجود وبزيادة سعي وحرف مدرج من المخرع وهو الشق
وجعل بعضهم الابداع والاختراع الافراغ على مثال الاول الاختراع مناسبة المدرج والابداع مناسبة
الحكمة لشمول الامور المادية وغيرها فكون الاختراع اعم من الابداع والجود صفة له اي على قاعدة ان اللام
وانما قلنا قائم بذاته الخ لان الجود وهذا التفسير لا يصلح الا لله والصفة على ما فسره الجمهور هي معنى
قائم بالغير سواء كانت عليه محمولة كالمبطلة او لا على ما سبق اي الوجود الذي نصدر عنه افاده
ما سبق وقد احترز به عن مبدئية لا على ما هو المرغوب له لا العوض وقد احترز به عن المبدئية لا على

فلو وهب الكساء على الاطلاق كما يجوز او وهب شيئا على ان لا يكون له ان يسترجعه فهو بطلب العوض
ولو كان العوض مدحا او ثناء في الدنيا او استحقاق الثواب والتجنب عن العقاب في الآخرة لم يكن
ذلك الواهب جوادا قال قلت سيجيء ان الجود آفة والله لا عوض اذ لو وهب لغرض
لا يكون جوادا الا بمعنى ما وقع في بعض النسخ قلت ذكر العوض مغن عن ذكر ان العوض باعتبار
كونه مؤدى فعله ومطلوبا له بالفعل ليسمى غرضا وايجاد الموجودات امور لا يعود نفعه
الى الواجب تعالى فتكون من محض الجود وهذا كالخلط قال قلت كيف يكون فعل الله تعالى لا لعوض
ولا لغرض مع انه تعالى قال وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون وقال تعالى طه ما انزلنا
عليك القرآن لتشقى الا تذكرة لمن يخشى وقال عز اسمه حين قال داود وظن داود انما فتناه فاستغفر ربه
كنت كنزا مخفيا فاحببت ان اعرف فخلقت الخلق لأعرف قلت كلا مؤول بالحكم و
المصالح لا بالعلل والاغراض وهذا الكلام يضيق عن خاطر بطاويه هذا المقام فلنكشف
على الابد وهو من احسن الكلام وانواع الجواهر العقلية هي العقول العشر التي سموت الاشارة اليها الكلمة
بالانواع للتخصص في الاشخاص يعني كل واحد منها نوع على حدة وكون كل نوع منها منحصرا في شخصه
ليس له افراد هو واحد لا قصورا ما بهذه تشخصها لذاته والعقل جنس لهذه العقول العشرة لان العقول
تكون مختلفة بالحقائق وكل العقل نوع والعقول العشر انواعه اقول على تعدد ذلك يكون العقول
متفقة بالحقائق والجوهر اما جنس او عرض عام ولقائل ان يقول ان كان كذلك يكون احاد ما في الموجودات
من القدر قال ايجاد مثل هذا الموجود ذلك الكامل بالفعل البريء عن القوة والاستعداد الى الكمال الصرف عن العوق

من كمال القدرة وفوة شان الموجد وسيتى لك تفهم الكلام فى هذا المقام على هذا الوجه والاجرام الفلكية
الاجسام ؛ اللوائم التى هى فوق العناصر من الافلاك والكواكب جرم الشى جثته وجثته والفلك جسم كرى يحيط به
سطحان متساويان مركزهما واحد والكواكب اجسام بسيطة مركوزة فى الافلاك كالفصوص فى
الخواتم مضيئة بذواتها الا القمر لانعال الاجرام الفلكية لا تصدق على الافلاك اذ المفسوخ عنه
المنسوب لا ما سوى اطلاق الاجرام الفلكية على الافلاك وما قدرا اصطلاح فلا محذور فى محركاتها
اى مبادى تحريكها بالحركة الارادية على الاسدارة من جواهر مجردة عن مواد الافلاك فى ذواتها
(عوده محركة ليعين طبيعته ليس الحركة الترتيبية) منفعلة بالافلاك فى حركاتها لتكون مبادى تحريكها ناقصة من فعل اصابة المقصد الى المفعول والعالم بكل
مبادى حركات الافلاك التى هى النفوس الباطنة الفلكية مبادى حركاتها باعتبار كونها مبادى تحريكها وعالمها
(قال المحرك الترتيبى ص) (قال المحرك صفة النفوس والمحرك صفة الفلك)
اى بالجواهر المجردة النفوس الباطنة الفلكية المنعوتة بكونها جواهر مجردة عن المادة فى ذواتها معارفة
لها فى افعالها وكذلك النفوس الناطقة البشرية بالافلاك قال قلت فعلى هذا الكلام الى يطوى صلى الله عليه
قلت المراد بالطوى ما يحيط على الاشياء وقد نظر الى هذا المعنى بعض الملك والجن والبشر
والحوت الكلى الذى هو عالم المثال وقد كان فى نظره ان عالم الاجسام قال واقاض بعض حكماء
الاجرام الفلكية كلها تكون افاضة من الله تعالى قال ولما كانت سببا اى المحركات سببا ومبدأ لحركة
الافلاك التى هى اى الحركة سبب لكون الحوادث فى عالم الكون والفساد وهو عالم العناصر
تقتضى العالم ان الله سبحانه لما اراد خلق العباد وترتيب احوالهم على ما يليق شأنه واراد ان يكلف
عليهم ما اراد من الصلوة والصوم والحج وغيرها من العبادات وكان لا يمكن الا بوجود الزمان حتى يتقدروا

باجزاء الاوقات لاداء ما كلفوا به وذلك لا يتمشى الا بيوم لكسب المعاش به الى يوم الصلاة على نظام الناس
صلوة المعاش
ولاداء الحقوق ولليلة لتكون سكنا للاستراحة كما قال الله تعالى وجعلنا الليل لباسا وجعلنا
النهار معاشا والزمان يتوقف على حركة الافلاك وكذا ما يتوقف على حركاتها الاجرام كانت احاضة
المحركات من عالم الرحمة وعلى ذكرنا اسارة بقوله لنعلم امر الانسان اى فى الدنيا وستقف
عليه اى ستتهيأ له بسبب احوالها فى معاده اى فى الاخرة وبجد كل حركة تنتهى الى الله تعالى كحاله
الاول مثلا كحال المعادن اذا وصل الى مرتبة النبات انتهى الى الفناء وكحال نوع الانسان
السابق اذا وصل الى مرتبة حيوان انتهى الى الجنس وكحال نوع الفرس اذا وصل الى مرتبة
البحر انتهى الى الفناء وكحال نوع الانسان كذلك حتى يصل الى مرتبة
اعنى اراده الخير والنفع للغير بالنسبة الى الله وهو طرف ابتداء الحركة اتصال الخير لا ارادته
او وجود الاول من غير الاتصال حركة لا ارادية وكما كان عند بعض جمهور الاولين بناء على
ان الحركة الارادية من غير الاتصال حركة لا ارادية بناء على ان الاول لا يتصور
رحمة الله عليه لا نسلم مطلق الرحمة حتى يكون ارادة الله تعالى للخير مستلزما للاتصال اذ خير الا يخالف
عن ارادته والكمال الاول والنفع منصوب معطوف على مفعول ارادة الخير لا على الخير فلا اشكال كثير
ما ينبغى فى نيل الامر والغرض فعل فاعل والعلم الفعل لا يكون بمعنى العوض ولا العوض فلسد به
وتحصيل المعقول والنفوس السماوية بالكلية مع انها واطلاعها على نظام الوجود للشرف والتعظيم اذ الباعث
اشرف المحركات او للباعث على ذلك مبدأ للمبدأ العالى واجل المحركات الكل منها فى تحصيل المواد
صلوة المعاش
فولهم لما كانت حوادث عالم الكون والفساد الخ مبتدأ خبره قوله فى الاصل مقدر بعد قوله الاشياء كلها معلومة
معصومة عن الذنوب والاثام

ولهم درجات عالية في دار السلام لكسعي كل طائفة منهم على قدر استعدادها وقربها من الملك العلام وجواب انه لما كان من
العصايا البديهية المدركة في براهين العلوم الحسية والعقلية ان لا سبيل الى الادراك والادراك استعداد
المطالب واستعداد المآرب اي الحواجز مبني على مناسبة ما بين المقتضي والمستفيض وعلاقة ما اي تعلق ما
بين المفيد والمستفيد وكلما كانت المناسبة اكثر كان الاستعداد اكثر وكلما قلت قلت كالمعلم
والمتعلم والنار والحطب وكان المقتضي من المبادي غير متناهية في غاية التقدس عن العلائق البدنية
والعوائق النفسانية متنزهة غاية التنزه والمستفيض في غاية التعلق بالبدن وتدبيره البدن
وتكميل نفسانية مكدرة بالكدورات الطبيعية والسهوات النفسانية ولم يكن بينهما مناسبة حتى
يتيسر عليه اقتضاء الكمال والاستفادة لزم الايجاب وجب التوسل في الكل الى الاستفادة
بمتوسط او المتوسط عم ذي جهتين الاولى وهي جهة التجرد الى عالم العقل وهو ما عبارة عن جملة
ما تؤثر مستفيض من المبدء الاول والمادة وهي جهة التعلق الى عالم النفوس وهو عالم المحسوسات وهو
ما عبارة عن الجهة المؤثرة والمفيضة وقوة النفس ما عبارة عن الجهة الاولى التي تسمى نظرية وما عبارة عن المادة
التي تسمى عملية والمتوسط اي المتوسط بجهة تجرده عن الواحد والمتوسط بجهة تعلقه على الطالب فلما لزم ارادوا
اي المؤمنون حمد الله تعالى بما الصلوة على النبي عم اعلى الدعاء او الثناء عليه تعالى بما اجب الصلوة على الانبياء
لما تعالى بحرف عم الصلوة على احمد لتقدم التوسل عليه لما هو السبب المعظم للسعادة والشرف
وكذا الصلوة على آله واصحابه لكونهم وسيلة بالنسبة اليهم اي الى النبي عم وكذا العلماء والفضلاء
المجتهدون في اسرار الاحكام من اقوالهم وافعالهم بالنسبة اليهم فان فعل كيف يتصور الاقتداء

من الانبياء بحيث تعلمهم مع انهم مدفونون في الارض قلنا كونهم معلومين بالابدان فيما مضى وصورهم بينة حاليه حي
الى تكمل نفوسهم كاف لتبعية آثارهم كما قيل والنفس القدسية اعلم ان تحصيل المطالب الكسبية انما يحصل
بانتقالين الاول هي الحركة من المطالب الى المبادي والثاني بالعكس والحركة الاولى تحصل المادة والثانية تحصل
الصورة والفكر هي ترتيب امور معلومة ليحصل مجهول لازم للحركة الثانية وسبوق بحركتي والحدس تعمق
الاشتغال الذهني من المبادي الى المطالب غير مسبوق بالحركة الثانية قطعا وقد يكون الحركة الاولى نادرا او
بعد الحدس تحصل النفس القدسية الى الاولية فيه اصلا سمي الى الهامية وهي عرض من سنوح الكتب النفسانية
تقابل الحال استحصال العلم ما لكي للنوع اي كنوع الانسان وفيه اي بلا حركة او قد يأتي على وجه
تعني لا سطر فيه غلط ولا عرض له شطط واما اعانة الحدس وذلك اي حصول ذلك الملكة بسبب اتصالا
اي النفس القدسية بالجواهر العقلية لتعويلها وانتقالها عن الشواغل البدنية وتنزهها عن الكدورات البشرية
منسل الميل الى اللذات النفسانية والسهوات الجسمية والتدنس العلوي بالاباطيل الفاسدة
والرذائل الجمع رذيلة وهو ضد الفضيلة الذهنية الكاسدة فيه تنتقل النفس عما في ملكة الجواهر
من صور الكائنات الواقعة في عالم المساء كانطباع صوره مرآة نقية في مرآة اخرى نقية
عند ارتفاع الحجاب فيدرك ما عنده ما من المعنى على وجه كلي والمجرات امور غير منه حاضرة للعقل مثل
غرائب المصنوعات وعجائب المخلوقات فيحتاج سهولة حاضرة والعقل الامور الغريبة الغير الحاضرة لها وسهولة اعانة
الى الفكر والسعي فرح السحر والشعبذة وامثالها وسهولة امور مدعوى النبوة بحيث لا يلزم الاولياء
وكرامة الاصفياء واتخاذ الكاذب معجزة من معجزات ما مضى من الانبياء بحيث لتنف والايات

اعم مطلعا من کل ای مس المعجزات اذ لا حد وراء فوق العباده
بعضهم ان ارید بالآیات آیات القرآن فهو اخص مطلقا
من الجواب والله اعلم بالصواب

الاعلم نسبة اعم مطلقا من ذالك

اه فلا يعقلون فهم لا

الله يعقلون

ان كان فاسقا

ان كان

لا يستوي

افمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا

فمن ان الله

وملائكته

ای حکیم کوه جبل کیف

ای کور دم بن او ملدن اعلا مقام بش لدوک
قتبوب تو ریا یکی جعلا مقام بش لدوک

ص

ص

ص ضرطه

ای حکیم کوه جبل کیف

٥

بسم الله الرحمن الرحيم

حال اما بعد حمد الله اما كلمة متضمنة بمعنى الشرط فلذلك

يلزم دخول الفاء في جوابها لزوما كثيرا لا كليا اذ قد يحذف

منه الفاء لوجود ما يدل عليه من التلويح والايماء وانما قلنا

انها متضمنة بمعنى الشرط لان اصل اما بعد حمد الله مهما يكن

من شيئ فاقول بعد حمد الله فحذف مهما يكن من شيئ روما

للاختصار ثم اقيم اما مقامه اما فصار اما فاقول بعد الله ثم

اخرت الفاء الى الجواب وهو فان الولد الاعز ثم حذف اقول

لدلالة المقام عليه فصار اما بعد حمد الله فاعلم ان اما على ثلثة

اقسام مفردة كما مر الواقعة في هذا الكتاب ومركبة وهي على

وجهين لان الاصل فيها ان ما ان الشرط وما زائدة للتاكيد فادغم

النون

النون في الميم لقرب المخرج فصار اما بكسر الهمزة ثم فتح

الدفع الالتباس بأما العاطفة فصار اما بفتحها اولا ان

كنت منطلقا انطلقت ثم حذفت اللام الجارة من لان

لانها تحذف كثيرا من ان المصدرية وان المشددة للتخفيف

كقوله تعالى وتود ان جاءه الاعمى وكقوله تعالى وان المساجد

لله فلا تدعوا مع الله احدا اي ولان المساجد لله على ان اللام

متعلقة بلا تدعوا فصار ان كنت منطلقا فاضرب كان من

ان كنت للاختصار فرجعت ما عوضا عنه فادغم النون

في الميم وانتقل الضمير المتصل في ان كنت الى المنفصل فصار

اما انت منطلقا انطلقت اذا عرفت هذا فاعلم

ان اما الاولى متضمنة بمعنى الشرط واما الثانية للشرط

اتفاقاً واما الثالثة ليست للشرط ولا متضمنة له على الاصح

وان ذهب الى التضمن شرذمة من الكوفيين وفي الاولية

خلاف بين الزمخشري وبين ابن الحاجب وذهب ابن

الحاجب الى انها للشرط كان ولو وذهب الزمخشري الى انها

متضمنة له واكثر النحاة قائل الى هذا المذهب هكذا قيل ولكن

يمكن ان يكون النزاع بينهما لفظيا لا حقيقيا لانه لا يجوز ان يكون

مراد ابن الحاجب باما الثانية التي اصلها ان ما ومراد الزمخشري

باما الاولى المفردة المتضمنة بمعنى الشرط لا الثانية فحينئذ

لا يكون نزاعا بينهما في الحقيقة بل في اللفظ فليتامل فلا مرية

عليه والاستعمال اما المفرد على وجهين اما لتفصيل ما اجمله المتكلم

نحو انا اودّ واقلي اما من اودّه فالعالم واما من اقليه

فالجاهل

فالجاهل او نحو جاءني القوم اما زيد فاكرمته واما بكر فاهنته

واما بشر فقد اعرضت عنه وهذا التفصيل على طريق الاستيناف

وهو ما وقع جوابا لسؤال مقدر يعني لما قال المتكلم جاءني

القوم فكان قائلا قال ما فعلتهم فقال المتكلم مجيبا عنه

اما زيد فاكرمته الى آخره او في اول الكلام المنقطع عما قبله

ومنه ما يأتي في اوائل الكتب فلما اقيم اما هذه مقام مهما

كان الى آخره تضمنت معنى الابتداء والشرط الذين في مهما

يكن فبالنظر الى الاول يقتضي ان يدخل على الكلام والكل

يقتضي ان يدخل على الفعل فالاتيان بكلا المقتضيين دفعة

مشكل لان اجتماع الكلام والفعل دفعة واحدة متعذر

فيليها الكلام دائما ويلزم الفاء في جوابها لزوما اكثريا قضاء

حق مكان وابقاء له بقدر الامكان وما وقع من

نحو قوله تك فاما ان من اصحاب اليمين الآية وقولهم

اما ذهب فعل ماض فما قول باما المتوفي ان كان الآية

واما لفظ ذهب فالمتوفي واللفظ اسمان فالمراد

بقولنا فيليها الاسم اعم من ان يليها لفظا لكن يليها

تقديرا كما تري بعد ظرف من الظروف المكانية لانه

من قبيل الجهات الست لكن استعيرت ههنا للزمان

لكونها مضافة الي الزمان اذ تقديره بعد زمن

حمد الله وكذلك قولنا جئت بعد الظهر او بعد العصر

فحال الجهات الست ثلثة لانها لا يخلوا اما ان استعملت

مضافة الي شيء نحو جئت بعد زيد او قبل وكذا باقي

الجهات

الجهات الست اذا استعملت مقطوعة عنها فالاول

معرب منصوب على الظرفية ان لم يليها العوامل وان يليها

العوامل كانت على ما تقتضيه العوامل لانها من قبيل ما استعمل

اسما وظرفا ولا يلزم الظرفية دايما والثاني لا يخلوا اما ان

يكون المضاف اليه منويا او لا بل يحذف نسيا منسيا

ولا يلتفت اليه اصلا فالاول مبني على الضم نحو جئتك

بعد او قبل وانما بني على الحركة فرقا بين بناء الاصلي والعارضي

وعلى الضم حملا للمحذوف منها باقوي الحركات والثاني معرب

كقول الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص

بالماء الفرات وقبلا منصوب اما على انه خبر كان ان كانت

ناقصة او على الظرفية ان كانت تامة وانما بنيت في الاول

لشابهتها الحرف في الاحتياج الي ما اضيف اليه بخلاف
الثاني فانها حينئذ جعلت اسما برأسها من غير التفاة الي
المضاف اليه فلم يستبن الحروف فلم يبن فهنا اي في قوله
اما بعد الله لم يحذف المضاف اليه فلم يبن بل ترك منصوبا على الظرفية
والعامل فيه اما لقيامه مقام الفعل ورائحة الفعل كافية
في عمل الظرف لا اردت لان ان تقطع ان يعمل ما بعدها فيما
قبلها لاقتضائها صدر الكلام الذي دخلت هي عليه حمد هو
وصف بالجميل على جهة التعظيم قصدا مطلقا وهو مجرور
لكونه مضافا اليه لبعد وهو مضاف الي الله وهو علم
لذات واجب الوجود تفا وتقدس واضافة الحمد الي الله
اضافة المصدر الى مفعوله والفاعل متروك اذ تقديره

اما بعد

اما بعد حمدي الله فحذف الفاعل وهو ياء المتكلم لدلالة المقام
عليه فاضيف المصدر الي مفعوله فكل مصدر من الفعل
المتعدي على خمسة اقسام الاول ان يضاف الى الفاعل
ويذكر المفعول منصوبا نحو عجبت من ضرب زيد عمرا
والثاني ان يضاف الي الفاعل ويترك المفعول نحو اعجبني
ضرب زيد اي من ان ضرب زيدٌ بفتح الضاد والثالث
ان يضاف الي ما يقوم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب
زيد اي من ان ضُرب زيدٌ بضم الضاد والرابع ان يضاف
الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب
اللص الجلادُ والخامس ان يضاف الي المفعول ويترك
الفاعل نحو يستحب تبريد الفضلة في الصيف اى تبريد المصلي

ايآها واما مصدر اللازم فقم واحد وهو ان يضاف الى
الفاعل نحو جئت بعد ذهاب زيد فهذه الاضافة كلها معنوية
مفيدة للتعريف الا اذا كان المصدر بمعنى اسم الفاعل او المفعول
فحينئذ يكون اضافته لفظية كاضافتهما كما وقع في اول
ديباجة الجغميني الحمد لله كفاء افضاله وقال شريف الدين
الجرجاني في شرحه له كفاء مصدر بمعنى الفاعل منصوب على انه
صفة مصدر محذوف اي حمدا كفاء افضاله اي مكافئ افضاله
ولكونه مضافا الى معموله وبمعنى اسم الفاعل جاز وقوعه
صفة للنكرة وان كان المضاف اليه معرفة وهو افضاله
واعلم ان عمل المصدر على ثلثة اقسام الاول ان يعمل خاليا
عن الالف واللام والاضافة فحينئذ يرفع وينصب كالفعل

نحو

نحو عجبت من ضرب زيد عمرا اي من ان ضرب زيد عمرا وهو
وهذا اقوى من احواله الثلثة لقوة شبهه الفعل ح لانه نكرة
كالفعل والثاني ان يعمل مضافا كما مر وهذا ضعيف من الاول
لانه معرفة بخلاف الفعل لكنه عار عن الالف واللام فبهذه
الحيثية شابه الفعل فيعمل عمله والثالث ان يعمل معرفا باللام
نحو اعجبني الضرب زيدا عمرا وهذا اضعف من القسمين الاولين
لكونه معرفة صورة ومعنى ولذلك لا يعمل الا في الضرورة
كقول الشاعر لقد علمت اولي المغيرة انني كررت فلم انكل
عن الضرب مسمعا وهو نادر مع انه يحتمل ان يكون نصب
مسمعا بفعل مقدر وهو اعني او بمصدر آخر منون تقديره
عن الضرب ضرب مسمعا لا يقال قد ثبت عمله في التنزيل

فكيف يحمل على الضرورة وهو قوله تعا لا يحب الله الجهر
بالسوء متعلق بالجهر وهو عامل فيه مع انه مصدر معرف
باللام لان المراد ههنا بالعمل العمل بغير واسطة وفي
الآية بواسطة حرف الجر فلا نقض بمعنى القاعب بكل
وضعه للتوصل في جعل اسم الجنس كالفرس والمال
والانعام صفة لشيء مثلا لا يقال جاءني زيد الفرس
والمال والانعام بل يقال ذو الفرس ذو المال وكذا لا
يقال لله الانعام بل يقال ذو الانعام ولا يقطع عن الاضافة
ولا يضاف الى العلم والضمير لفقدان الجنسية فيهما
واما قوله لا يعرف ذا الفضل من الناس الا ذووه فشاذ
لا يقاس عليه شيء فجيء به ههنا لجعل الانعام صفة لله

وهو

وهو اي ذي من الاسماء الستة المعتلة المضافة الى غير
ياء المتكلم وهي ابوه واخوه وحموها وفوه وهنوه وذو مال
فانها بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا في الاكثر
وشرط كونها مضافة الى غير ياء المتكلم لانها ان لم تضف
يكون اعرابها بالحركة نحو جاءني اب ورايت ابا ومررت
باب وان كانت مضافة الى ياء المتكلم يكون اعرابها
تقديريا او يكون مبنية او واسطة بين المعرب والمبني
وهذا ضعيف وذو ههنا بالياء لانه مجرور على انه صفة
لله كما مر وهو مضاف الى الانعام وهو ايصال الخير
الى الغير لا لغرض ولا لعوض فانجراره لكونه مضافا اليه
الذي جاعل مجرور لكونه بدلا من الله ولا يجوز ان يكون

صفة له لان جاعل نكرة والمطابقة شرط بين الصفة والموصوف
في التعريف والتنكير لاتحادهما في القصد دون البدل الا انه
اذا ابدل النكرة من المعرفة فالوصف حسن عند اكثر النحاة
وواجب عند ابن الحاجب كما قال في الكافية اذا ابدل النكرة
من المعرفة فالنعت واجب لكن وجوبه او حسنه اذا كان البدل
عين المبدل منه لفظا كقوله تنهى بالناصية ناصية كاذبة
لا مطلقا لكن هذا مذهب الكوفيين وعند البصريين يشترط
كونه على لفظ المبدل منه كذا في شرح اللباب فان قيل لم لم يتعرف
جاعل هنا بالاضافة قلنا لانها اضافة لفظية غير مفيدة للتعريف
بل يفيد للتخفيف بسقوط التنوين لان اضافة جاعل الى النحو
لفظية لا معنوية حتى يفيد التعريف يعني ان الاضافة قسمان

لفظية

يعني ان الصفة ما كانت غير الموصوف في المعنى

وجب ان زايد التعريف نحو جاءني

لفظية وهي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله او اسم المفعول
الى ما يقوم مقام الفاعل اذا اريد بهما الحال او الاستقبال
نحو مررت برجل ضارب زيد الآن او غدا او معمور الدار
كذلك واما الاسم الفاعل الذي اريد به الماضي او الاستمرار
فمعنوية مفيدة للتعريف نحو مررت بزيد ضارب بكر امس
او مالك عبيده والصفة المشبهة الى فاعلها نحو مررت
برجل حسن الوجه وما عداها معنوية مفيدة للتعريف
او للتخصيص اذا كان المضاف اليه معرفة او نكرة نحو جاءني
غلام زيد او رجل وانما دتهما هذه الاضافة دون اللفظية
لان الاتصال ههنا في اللفظ والمعنى وفي اللفظية في
اللفظ فقط وفي المعنى على الانفصال ولهذا سميت

لفظية فجاعل ههنا اسم الفاعل اضيف الي مفعوله
وهو النحو والمراد منه الحال او الاستقبال بدلالة عمله في
في مفعولين وهما النحو والكاف في كالملح ولا يعمل ما لم يكن
بمعنى الحال والاستقبال والاعتماد باحد الاشياء الستة
كما سيجيء فيكون اضافته لفظية في تقدير الانفصال غير مفيدة
للتعريف او التخصيص فلا يصلح كونه صفة له فيكون بدلا
منه ويجوز فيه الرفع والنصب اما الرفع فعلى انه خبر مبتدء
محذوف اي هو الله جاعل النحو واما النصب فبتقدير
اعني او امدح فان قيل بعد جعلكم اياه بدلا منه من اي
قسم من اقسام البدل لان اقسامه اربعة بدل الكل
من الكل كقوله اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين

وبدل

وبدل البعض من الكل نحو جاءني القوم اكثرهم او بعضهم
وبدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه وبدل الغلط نحو مررت برجل
حمار يعني اذا اراد المتكلم ان يقول مررت بحمار فسبق لسانه
الي رجل ثم تداركه فقال بحمار لدفع هذا الغلط فيكون
في المبدل منه فمعنى بدل الغلط بدل الشيء من الغلط وهذا
لا يكون الا من غير رؤية وفكر فجاعل لا يجوز ان يكون من الاول
والثاني لاشعارهما الكلية والجزئية وهو متعال عنهما
ولا من الثالث لان الاشتمال انما يستعمل في الاجناس
غالبا ولا من الرابع وهو ظاهر فلا يكون جاعل بدلا من الله
لان انتفاء الاقسام عنه باسرها يدل على انتفاء المقسم عنه
وهذا معنى قول اهل المعقول لا وجود للعام الا في ضمن

الخاص والافراد قلنا ان التحقيق ههنا ان القول ببدلية
جاعل من الله مجاز مرسل من قبيل اطلاق اسم المتبوع على
التابع لان البدل في الحقيقة موصوف محذوف وهو الم
اذ التقدير آله جاعل النحو وعمل يدل على هذا التقدير لانه اشترا
بالاعتماد اما على الموصوف او على غيره اذ لولم التقدير كذلك
لبطل العمل ويلزم ترك الواجب وهو وجوب النعت اذا ابدل
النكرة من المعرفة فالنعت او ترك الحسن على مذهب
الجمهور كما مر بيانه فيكون حينئذ من القسم الاول مجازا
بمعنى بدل العين من العين لا بمعنى بدل الكل من الكل حتى
يلزم ماذكرتم من ايهام الكلية والجزئية وبدلية جاعل
من الله على مجازية من القسم الثالث وان امكن كونه من الاول

على مذهب ابن الحاجب رح

جاعل

فمعنى

فمعنى الاشتمال وجود التعلق بينهما كما صرح به النحاة
فلا يلزم ماذكرتم من ايهام الجزئية هذا لكن بقي ههنا
سوآل ناشئ عن اقسام البدل وهو ان قولنا جاءني زيد غلامه
او اخوه من اي قسم من اقسام البدل الاربعة قلنا انه
من الرابع وهو بدل الغلط لان عدم كونه من الاول والثاني
وكذا عدم كونه من الثالث وهو بدل الاشتمال لان شرطه
كون المتبوع بحيث يطلق ويراد به التابع وكون التفس
عند ذكره منتظرة ومتشوقة الى ذكر التابع وهذا الشرط
منتف فيما قلتم من المثال فلا يكون من بدل الاشتمال فتعين
انه بدل الغلط لانحصار الاقسام في الاربعة كذا قال في حواشي
المطول شريف الدين الجرجاني لكن فيه ما فيه لا يخفى على الفطن

خذ هذا

في الكلام متعلق بجاعل والمفعول الثاني لجاعل قوله كالملح

اما الكاف وحده ان جعلناها اسما بمعنى المثل او الجار مع

اي مزيد

المجرور ان جعلناها حرف جر اي كائنا كالملح في الطعام متعلق

بجاعل ايضا فكلاهما ظرف فالنعوت مستقر فان قلت ما الفرق

بين الظرف اللغو والمستقر قلنا ان الظرف انما يكون مستقرا

اذا اجتمع فيه امور ثلثة الاول كون المتعلق متضمنا فيه وان كان

انا يكون المتعلق من الافعال العامة كالحصول والكون

والوجود والاستقرار والثالث انا يكون المتعلق مقدرا

غير مذكور فاحترزنا بالشرط الاول عن مثل مررت بزيد

فان المتعلق هو المرور والمرور متضمنا في الجار والمجرور

بل هو اصرح خارج عن الظرف واحترزنا بالثاني عن قولنا زيد في الدار

اذا قدر

فان ابت والربيع استعمل كل واحد منهما في المعنى الموضوع له لكن ابت اسند الى الرب

بيع مجازا لان الانبات في الحقيقة مسند الى الله تع وانما سمي هذا الكلام مجازا عقليا لان

الحاكم بذلك هو العقل دون الوضع والمجاز اللغوي هو الكلمة المستعملة في غير ما وضع له

كالاسد استعمل في الرجل الشجاع وانما سمي هذا مجازا لغويا لان الحاكم بذلك هو

الوضع دون العقل فالمجاز في الحقيقة يصدر من العقل دون اللغوي لان النجاة والصدق

استعمل كل واحد منهما في المعنى الموضوع له لكن اسند النجاة الى الصدق وفي الحقيقة مسندة

الى الله تع علم من هذا التقرير المعنوية واللغوية فافهم كما الكاف في مثل مرفوع

المحل بانه خبر مبتدا اي محذوف هو موصوف بمعنى اسم اي هو مثل شيء ان الهلاك في الكذب

ان حرف من حروف المشبهة بالفعل لابد لها من اسم منصوب وخبره مرفوع الهلاك منصوب

بانه اسم هاء الكذب مرفوع المحل بانه خبرها وهي اسمه وخبره مجرور المحل باضافة ما

موصوفة الثاني بمعنى على وهو قليل كقوله تع الكاف بمعنى المثل مرفوع المحل بانه خبر مبتدا اي

محذوف اي مثاله مثل قوله تع ولاصلبنكم في جذوع النخل الواو عاطفة واللام حالية اصلبن

تفسير المتكلم وهو مبني على الفتح لكونه بمنزلة المصدر من المركب والضمير المتصل منصوب المحل بانه

مفعول به لاصلبن والجار مع المجرور متعلق ومتعلقه ولاصلبن منصوب المحل بانه مفعول

به خبر صرح اي عاجله النحل اي تفسيرية على حرف خبر جزع مجرور بها الجار مع المجرور متعلق لا

الاصل منصوب المحل بانه مفعول فيه صريح وكذا من اللام ولهما معان احدها التمليك
نحو المال لزيد والثاني للتخصيص نحو الجل للفرس والثالث للتعليل نحو ضربت زيدا
للتاديب والرابع بمعنى اذا استعمل مع القول كقوله تع قال الذين كفروا
للذين امنوا قال فعل ماض الذين اسم موصول كفوا صلته وهو مرفوع المحل على انه فاعل
لقال واللام الذين حرف جر الذين اسم موصول كفوا صلته وهو فعل ماض المجرور المذكورين قا
عليه صيغة بازاء ما الموصول وهو مع صلته مرفوع المحل على انه فاعل لقال واللام في الذين حرف جر
الذين اسم موصول امنوا صلته وهو مع صلته مجرور باللام والجار مع المجرور متعلق بقال منصوب
المحل بانه مقول القول الى عن الذين امنوا الى تفسيرية عن حرف جر نحو الاسم الموصول مع صلته
مجرور المحل بعن الجار مع المجرور ومنصوب المحل بانه تفسر لما قبله وليس في الاية ان الكافرين
خاطبوا المؤمنين لانه لو كان كذلك لوجب ان يقول لو كان خيرا ما سبقونا اليه وغيره نظم
لانه ذكره الكشاف وغيره من التفاسير ان هذا الكلام خطاب للكفار عامتهم قالوا للمؤمنين لو
كان ما اتى به محمد حقا كما سبقنا هؤلاء اي المؤمنين ولا يقال لو كان كذلك يقال ما سبقونا
لانا نقول لا يلزم من ذلك جواز انهم خاطبوا بعض المؤمنين كابراهيم مثلا كذا في الوافية
في شرح الكافية اقول ان بعض الكفار خاطب بعضهم واخبر عن المؤمنين بان ما اتى به محمد
لو كان خيرا لما سبقنا المؤمنين لان الخطاب لو كان للمؤمنين لما احتيج الى الاخبار بمحمد عم

ولا من زائدة لكونها في حيز النفي ورد لكم الى رد فكم والعباد جمع عبد بمعنى مملوك
صدر الكلام فلا يقال جاءني رب رجل وذلك لانها للتقليل والتقليل والنفي من واحد واحد
الا يرى انهم يقولون ما قام رجل بمعنى لا رجل والنفي له صدر الكلام وانما
اختص النفي والاستفهام والشرط بصدر الكلام لانها معان يدخل على الجملة لتغير معناها فوجب
ان يتصدر العناية لاذكرناه ولانها مقصودة الكلام وتختص باسم نكرة لانها لما كانت
موضوعة للتقليل والنكرة دال على الشياع والكثرة وجب اقتضاءها بها ليصح معنى
التقليل فيها هو موصوفة وانما لزم الوصف لانه اذ هب في باب التقليل لان رجلا قايما مثلا
قل من رجل وحده والنكرة اسم وضع لشيء لا بعينه بخلاف المعرفة نحو رب رجل كريم لقيته
[illegible]
مما ذكرنا في جر التكثير فلا فائدة لتلا يطول الكتاب والسابع على وهي كلمة للاستعلاء
نحو زيد مستقر على السطح والثامن عن وهي كلمة للمجاوزة والبعد نحو رميت السهم
عن القوس اي تجاوز عن القوس وايضا الواو ابتدائية وايضا منصوب بانه مفعول
مطلق وعامله محذوف تقديره اخبر ايضا اذا قلت بلغني عن زيد حديث اذا اطرف
من الظروف الزمانية حكمت فعل فاعل وبلغني فعل ومفعول عن حرف جر [illegible]

حديث مرفوع بانه فاعل للفعل وبلغ مع ما عمل فيه منصوب المحل بانه مفعول للقول
وقلت مع ما عمل فيه مجرور المحل بانه مضاف اليه للاذ او اذ منصوب المحل بانه مفعول فيه بلغ
فمعناه يجاوز عنه حديث الغاء جوابيه معناه مرفوع تقديرا بانه مبتدا ء والهاء مجرور
المحل بانه مضاف اليه لمعنى راجع لما قبله باعتبار القول او باعتبار المثال يجاوز فعل ماض
والكاف مع المجرور متعلق بتجاوز وطوى مع ما عمل فيه مرفوع المحل بانه خبر المبتدا ء والمبتدا ء
مع خبر جملة اسمية وقع جوابا للاذا والفرق بين الجواب والجازاة ان الجواب استعمل فيما
يتحقق ومجزوم وقوعه بخلاف الجزاء فانه يستعمل فيما لا يجزم وقوعه وعدم وقوعه فاعلم
ان اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط عند المتكلم واصل اذ الجزم بوقوعه فلهذا يقال
ايتك ان نعم البسر ويقال اذا نعم البسر وقد يستعمل كل منهما في مقام الجزم بوقوع الشرط بحسب الحال
فقضاء المقام التجاهل كما اذا سئل العبد بن سعيده هل طلوع الدار وطلوعها انه فيها يقول
ان كان فيها اجزك فيجاهل خوفا من السيد والتاسع الكاف ولها معنيان احدهما
التشبيه كزيد كالاسد تشبيها مجازيا بالشجاعة لا تحقيقا تشبيها منصوب
بانه مفعول مطلق وعامله محذوف تقديره اشبهه تشبيها مجازيا منصوب بانه مفعول
صفة تشبيه له لشجاعة متعلق بتشبيها منصوب المحل بانه مفعوله خبر مرفوع له لا تحقيقا
منصوب بانه عطف على مجازيا التشبيه في اللغة الدلالة على مشاركة امر لآخر في صفة فالام للاول

هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى على وجه التشبيه وفي اصطلاح علماء البيان هو الدلالة
على مشاركة امر آخر في صفة بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية ولا على وجه الاستعارة بالكناية
ولا على وجه التجريد مثال الاول رايت الاسد في الحمام ومثال الثاني اشبه الغواص بالبحر
الطحار هو ومثال الثالث لقيت بزيدا اسدا ويعني اسدا وجه التشبيه هو المعنى الذي قصد
اشتراك الطرفين فيه تحقيقا او تخيلا او اريد به التخيل لا بوجه دون في احد الطرفين او كليهما
الا على سبيل التخيل والتاويل كما مر في قوله وكالنجوم بين دراري مسنن للدين مبتدع
فان وجه التشبيه في هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب
شماء مظلم اسود وهي غير موجودة والمشبه به الا على طريق التخيل وذلك انه لما كانت
البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي لطريق ولا يامن من ان
ينال مكروها شبهت البدعة وكل ما هو جهل بالظلمة ولزم بطريق العكس ان شبه السنة
وكل ما هو علم بالنور واعلم ان قوله مسنن لا يخبر بهما ابتدع من باب الغلبة والمعنى
ابتداع بين سنة ما كان للطيفة فيه بيان كثرة السنن حتى كان البدعة بمثال تعلم من
بينها فلم اصب زاد الملص بتعقله تشبيها مجازيا لا تحقيقا واعلم ان الاشتراك والحاجب بين الشيئين
ان كان بين بالنوع يسمى مماثلة كاشتراك زيد وعمرو في الانسانية وان كان بالجنس يسمى
مجانسة كاشتراك انسان وفرس بالحيوانية وان كان بالوصف ان كان في الكم يسمى

ما وان اشتركا في راء من حيث وذراع من ثوب في الطول وان كان في نوع منشا
بهة كما اشتركا الانسان والحجر في الجوار وان كان بالمضاف بسبب مناسبة كما اشتركا زيد وعمرو
في بنوة بكر وان كان بالتشكل بسبب مشاكلة كما اشتركا الارض والسماء في الكرية وان كان
بالوضع المخصوص بسبب موازنة لا يختلف بينهما بعلم كل فلك وان كان بالظرف بسبب مطابقة
كما اشتركا الاحاس في الاطراف والثاني فصاعدا وتاكيد او بحسب اللفظ كقوله تعالى
ليس كمثله شيء ليس فعل من الافعال الناقصة والكاف مع مجروره متعلق بكائنا منصوب المحل
بانه خبر ليس والكاف بمعنى المثل منصوب المحل بانه خبر ليس والمثل مجرور بانه مضاف اليه للكاف
والهاء ضمير مجرور محلا بانه مضاف اليه كمثله راجع الى الله تع شيء مرفوع لكونه اسم
ليس والكاف زائدة لان المقصود حينئذ ان يكون شيء مثله تع لا نفي ان يكون شيء مثل
مثله الاحسن ان يجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية فيه وجهان احدهما انه تع شيء ينفي
لازمه كان تع اللازم يستلزم تع الملزوم كما يقال ليس لزيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ
لازمه لانه لا بد لزيد من اخ وهو زيد صيغت في الازمنة واطراد تع ملزومه اي ليس لزيد
اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ وهو زيد فقد انتفيت ان يكون بمثل الله تع مثل
واطراد مثله تع ان لو كان له مثل مثلان وهو مثل مثله اذ المقدر انه موجود والثاني
ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا امثالك لا يخل متقول الجهل عن مثله والغرض نفيه

فتكلموا

والعاشر منذ والحادي عشر مذ مرفوع المحل بانه خبر مبتدا محذوف اي العاشر في مذ والحادي
عشر في مذ وهما لابتداء الغاية في الزمان الماضي فهو مرفوع بانه خبر مبتدا محذوف مثاله
نحو ما رايته مذ او مذ يوم الجمعة ما نافية رايت فعل فاعل منع بما والهاء ضمير الغايب مفعول به
لرايت راجع الى الغايب منذ او مذ حرف جر يوم مجرور بمذ المجرورة بانها مضاف اليه يوم
والجار مع المجرور متعلق بما رايت منصوب محلا بانه مفعول به غير مرئي ما رايت وما
رايت مع ما عمل فيه جملة فعلية لا محل لها من الاعراب ومذ حرف جر لابتداء الغاية
مبتدا محذوف مجرور لكونه مضاف اليه لابتداء روعي مجرورة تقديرا بانه مضاف اليه
لعدم او منع على الكسر على القولين والاصح اولا والهاء للسكت مجرور المحل بانه مضاف
اليه لروعي مذ ومذ حرف جر يوم مجرور بها لكونه مجرورة بانها مضاف اليه يوم والجار
مع المجرور متعلق بحاصل مرفوع المحل بانه خبر المبتدا والمبتدا مع خبره جملة اسمية
مجرور المحل لكونه تقديرا بما قبله والثاني حتى ولها معنيان احدهما انتهاء الغاية نحو
اكلت السمكة حتى راسها اي انتهاء اكلي حتى راسها والثاني التعليل مع وهو اكثر
نحو جاء في حتى ابوك والعلم ان حتى واو وفي وجه واحد الا ان حتى تفارقها من وجوه وفي
جلها ان مجرور حتى اما ان يكون آخر جزء من الشيء نحو اكلت السمكة حتى راسها او ما
يلاقي آخر جزء من الشيء نحو غنت البارحة حتى الصباح والاعلم من ان الا يكون

اخر جزء من الشيء او ما يلاقي خرج عنه واول جزء من الشيء او واسط جزء منه فلهذا جاز
الا نصفها او ثلثها ولم يجز خرجت نصفها او ثلثها ومن اراد معرفة الوجوه فليطالع ح
المطولات ثم اختلفوا النحاة ح ان ما بعد الا يدخل فيما قبلها ام فقال عبد القاهر ان حـ
ظاهر ح ان ما بعد الا يدخل فيما قبلها كاكل الرأس وقت الصباح ح المثالين المذكورين
وكذا عند ابن الحاجب جاء القوم الا زيدا يتصور كونهما لانتهاء الغاية عاد ذا المذهب
وعند اكثر النحاة لا يدخل كذا عند ابن جني وابي علي فيكون لانتهاء الغاية فقط
ع الصواب ان يقال ان كان المذكور بعد الا بعضا للمذكور قبلها يدخل كالرأس
مثلا والا فلا يدخل كالصباح عاد ذا اشارة ح الكلام الجرد ح المتصدف ابن
الدقاق ح الفصول فظهر خطاء المص ح التمثيل لانتهاء الغاية بنحو اكلت السمكة
حـ رأسها والثالث عشر واو القسم نحو والله لافعلن الواو حرف جر بالبدلية
والنيابة لفظة الله مجرور بها والجار مع المجرور منصوب المحل بانه مفعول به عامله صريح
لفعل مقدر وجوبا تقديره اقسمت حوابه لافعلن وباؤه نحو بالله لافعلن ويغايل ان يقول ان ذكر الباء
هنا لا طائل تحته لانه ذكر من قبل فان قلت ان المقصود ذكر معناه وهو القسم قلنا صيغتها
الصاق معنى القسم ما سيم المقسم به فلهذا لم يذكر في سلك معاني الباء فكان ذكرها هناك
كما وكيفا اما بحذف الفعل نيابتها للاختصار مع كثرة الاستعمال وما للاختصاص ورفع

الالتباس لو قلت اقسمت بالله يجاز ان لا يكون انجاز الامر وباؤه نحو بالله لافعلن
وحاشا وعدا وخلا للاستثناء وصدر الثلاثة فيها ما في الاستثناء وغا اجريت بعدها
تكون حروفا واذا نصبت ما بعدها يكون افعالا فاعلها مضمر والاستثناء ح اللغة
الصرف في استثناء لان الاسم المستثنى منه مصروف من غير المستثنى وشفع في استثناء
لان المستثنى منه شفع بالمستثنى فانهم قالوا استثنا الجمل اذا شفعوا وضموا احد طرفيه
الا بحرف الاداة ومعنى الاستثناء ح الاصطلاح هو اخراج الشيء عما دخل فيه غيره عن حرف ح
ما مع صوله لا بد لها من صلة فعلها ضمير عائد اليها دخل فعل ماض فيه جار مع المجرور
المحل بانه مفعول فيه لدخل غير مذكور بانه فاعل والهاء مجرور المحل بانه مضاف اليه لضمير عائد
الا الشيء والفعل مع ما عمل فيه صلة الموصول والموصول مع صلته مجرور المحل بها وللجار مع
المجرور متعلق بالاخراج منصوب المحل بانه مفعول به غير صريح له فان قلت ان المستثنى
لم يدخل في الحكم فكيف اخرج قلنا المراد بالاخراج صرف الحكم عنه والتصريح به والنص
عليه نحو جاءني القوم حاشا زيدا للجار مع المجرور متعلق بجاءني مرفوع المحل على انه بدل من
القوم بدل البعض من الكل ويجوز ان يكون منصوب المحل على الاستثناء والعامل فيه
الفعل السابق بواسطة حرف الجر وحرف الجر على اختلاف المذهبين فان قلت يلزم
ح ان يعمل الجر والنصب باستبار انه للاستثنا كما ذا قلنا ايجيئني ضرب هذا الرجل عمرا

فان الضرب يعمل الجر في محله باعتبار المضاف اليه ويعمل الرفع باعتبار الفاعلية واذا
قلنا بجعل مثل ضرب زيد عمرا فان الضرب يعمل الجر لفظا ويعمل تقديرا فقد لك حاشا
يعمل الجر لفظا ويعمل النصب تقديرا واما حاشا فهو المشبهة وهي حرف جر عند سيبويه ويدل قول
الشاعر حاشا ابي ثوبان ان به ضنا من الملحاة والشتم ومذهب المبرد الناصل ناصب لما بعده
جانب نحو جاءني القوم حاشا زيدا اي جانب بعضهم زيدا وعدا زيدا وسوى جاوز
وخلا زيدا وهو نظير عدى وبعض صاحب فيها الاستثناء وكونها حرف تارة وفعلين اخرى
نحو جاءني القوم خلا زيدا اي عدى بعضهم زيدا وعدا زيدا اي جاوز بعضهم زيدا النوع الثاني
من ثلثة عشر نوعا الجار مع المجرور ومتعلق بكائنا منصوب المحل بانه حال من المبتدا او خبر ثان
الاسم وترفع الخبر وهي ستة احرف ان مرفوع المحل على البدلية من ستة بدل البعض من الكل وان
مرفوع المحل على انه عطف على ان للتحقيق الجار مع المجرور ومتعلق بكائن مرفوع المحل بانه خبر المبتدا اي
محذوف اي هما للتحقيق نحو ان زيدا منصوب بانه اسم ان قائم مرفوع بانه خبر ان وبلغني ان زيدا قائم بلغني
فعل مفعول ان حرف من حروف المشبهة بالفعل لا بد له من اسم منصوب وخبر مرفوع زيدا منصوب
بانه اسمه وقائم مرفوع بانه خبره وان مع اسمه وخبره في التاويل المفرد مرفوع المحل بانه فاعل
لبلغني وبلغني مع ما عمل فيه مجرور المحل بانه عطف على الجملة ان وكان للتشبيه نحو كان زيدا الاسد
وهي مركبة من كان التشبيهية وان اذ الاصل في قولك كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فلما قدمت

الكاف فتحت همزة ان ليكون داخلا على المفرد وان على الكسر يدل جواز السكوت عليه الا
فادة وانما عدل الكلام عن تسليمه الاول ليكون الكلام مبنيا من اول الامر على التشبيه الاخير
الذي اذا قلت كان عمرا الاسد فقد بنيت كلامك على خلاف توهم ان زيدا كالاسد اذ التشبيه
انما يكون بعد مضي صدر صالح للاثبات وكل لك يدرك وصوغ اللغة طلبا لادراك السامع
وفي الاصطلاح رفع توهم تولد من كلام سابق كما اذا كان بين زيد وعمر ومخالفة في البحر
وعدة وقلت ما جاءني زيد بل ذهب قلب السامع الى ان عمرا ايضا معه بحر وكان بينهما
من المخالفة المخالفة السابقة فرفع عنه فرفع توهم بقولك لكن عمرا جاءني نحو ما جاءني عمر ولكن زيدا جاءني
وهي تخفيف لكن كانوا انها ويجوز ذكر الواو معها بعد التخفيف لبعض القراء السبع فرقا بينهما و
بين لكن الذي هو حرف العطف وقال بعضهم انه يجوز معها ذكر الواو لانها اذا خففت كانت
حرف العطف فلم يجز معها ذكر الواو لامتناع دخول حرف العطف على مثله واما عليها بالتخفيف لزوال
المشابهة بالفعل والحاصل ان هذه الحروف كما يبطل عملها عند التخفيف ما الكافة بما كفت يبطل
عملها ما دخل وبيت ولعل بالتخفيف فقد مت على القبيلتين الا ان المكسورة اذا خففت لزمتها
اللام فرقا بينها وبين ان النافية واذا دخلت على الفعل فقد دخل على الافعال الداخلة
على المبتدا والخبر مثل كان وكاد وحسب واخواتها بلا يلزم العود على اصل ان من كل
وجه والمفتوحة اذا خففت يعوض عما ذهب منها عند الدخول على الفعل احد الاحرف الاربعة

السين وسوف وقد وحروف النفي فرقا بينها وبين النافية لانها لا تجامع ان النافية
كقولها للاستقبال وهذه الاحرف ايضا اما الاستقبال او للحال وكقولك ان زيدا لقايم وان
كان زيد لقايما وان كان زيد القايما وان علمت زيدا لقايما وعلمت ان زيدا منطلق و
علمت ان يستخرج وان سوف يخرج وان لا يخرج وان قد خرج وما جاءني زيد لكن عمرا حاضر
وكان ندبا حثا ان الابتدائية مرفوع بانه مبتدأ وهو مرفوع المحل بانه مبتدأ الثاني ان //
بوسط فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه راجع الى المبتدأ وهو مع ما عمل فيه مرفوع المحل على انه
خبر المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني مع خبره مرفوع المحل بانه خبر المبتدأ الاول وانما قال بوسط
لان الابتدائية قد تدخل ولكن وهو سوط فيلزم توسط الابتدائية بين منصوب بانه مفعول ثانيه
ليتوسط كالعين مجرور بانه مضاف اليه بين متغايرين مجرور بانه صفة للكلامين بالنفي جار مع المجرور
متعلق بمتغايرين منصوب المحل بانه مفعول به غير صريح المتغايرين والاثبات عطف على النفي
وليث للنفي فحو ليت زيدا منطلق معنى التمني طلب حصول الشيء فصاعدا سواء
مرفوع بانه خبر المبتدأ المحذوف اي سواء كان فعل من افعال الناقصة اسمه ضمير مستتر فيه
راجع الى المبتدأ ممكنا منصوب بانه خبره ومتعذرا عطف على ممكنا او سمها بمعنى الواو وهي
للجمع المطلق لا للتشريك والشك وغيرهما وكان مع اسمه وخبره منصوب المحل بانه حال من المبتدأ
باضمار قد اي سواء في الطلب حال كونه ممكنا او متعذرا فالمكن الذي جزائيه الى ان